الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي
كلية الاقتصاد

الدراسات العليا
قسم المحاسبة

تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

إعداد الطالبة: عيادة رمضان سالم علي
بكالوريوس محاسبة، كلية الاقتصاد
جامعة التحدي، 2001 مسيحي

إشراف الأستاذ الدكتور/ مصطفى بكار محمود
قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة قاريونس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة بتاريخ 1377/2/18-2009 مسيحي، بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة التحدي.

العام الجامعي 2008 / 2009م

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــة التحـــــدي
كلية الاقتصـــــــاد

الدراسـات العليـا
قسم المحاســبة

تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

إعداد : عيادة رمضان سالم

لجنة المناقشة تتكون من

أ.د. مصطفى بكار محمـــود	مشرفاً ورئيسـا	.....
د. جمعة خليفة الحاســـي	ممتحناً داخليـا	.....
د. نصر صالـــــح محمد	ممتحناً خارجياً	.....

د. الطيب محمد القبي

مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد/

د. علي مفتاح محمد البريشني

أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

الآية (32) من سورة البقرة

الإهـــــداء

إلـــى روح والـــدي الحبيـــب

رحمـــه اللـــه

إلى والدتـــي أطـــال الله بقـــاءها

الباحثة

شكـــر وتقـــديـــر

الحمد لله رب العالمين على نعمة التوفيق والهداية، والصلاة والسلام على النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – سيد الخلق أجمعين ، أما بعد فإنه يسعدني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم بشكل أو بآخر في إنجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر **الأســتاذ الدكتور// مصطفى بكار محمود** ، لتكرمه بالإشراف على الدراسة والتوجيه وإسداء النـصح والإرشاد طيلة مرحلة إعدادها ، الأمر الذي أرسى دعائمها، وكان له الأثر الكبير في إبرازها إلى حيز الوجود. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة **الدكتور جمعة خليفـة الحاسي، والدكتور نصر صالح محمد**، على قبولهم مناقشة هذه الدراسة وإبـداء الملاحظـات والإرشادات العلمية التي استفت منها كثيراً في تصويب هذه الدراسة. وأيضاً أتقـدم بالـشكر والتقدير **للدكتور/ نجيب رحيل البرعصي** مدير مكتب المعلومات والمتابعة والتدريب بمصرف الوحدة الرئيسي بمدينة بنغازي وإلى **الأستاذ / فرحات عمر بن قداره** نائب محافظ مـصرف ليبيا المركزي ولذان كانا نعم العون في الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة. ويسعدني أيضاً أن أتقدم بالشكر لكل من المكتبة المركزية ومكتبة الاقتصاد جامعـة التحـدي سـرت، والمكتبة الاقتصادية جامعة قاريونس. كما أشكر الأخوة بمكتبة مركز البحـوث الاقتـصادية بنغازي، والمكتبة الوطنية للعلوم والتقنية طرابلس.

ولا يفوتني أن أعبر عن شكري وتقديري للأخوة بمكتبة مدرسـة العلـوم الإداريـة والمالية قسم المحاسبة بأكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

وأخيراً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أسجل أسمى آيات الحـب والتقـدير والوفـاء لجميع أفراد أسرتي على تشجيعهم المستمر لي طوال فترة الدراسة.

جـزى اللـه الجميـع عـنى كـل خيـر .

الباحثة

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	الآية.....	أ
	الإهداء.....	ب
	شكر وتقدير.....	ج
	قائمة المحتويات.....	د
	قائمة الجداول.....	ي
	قائمة الأشكال	ك
	ملخص الدراسة.....	ل
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1.1	مقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهداف الدراسة	5
4.1	أهمية الدراسة.....	5
5.1	منهجية الدراسة.....	7
6.1	مجتمع وعينة الدراسة	7
7.1	طريقة جمع البيانات.....	8
8.1	الأساليب الإحصائية المستخدمة.....	8
	الفصل الثاني : كفاءة نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها بالمصارف التجارية	
1.2	المصارف التجارية.....	9
1.1.2	نبذة عن المصارف التجارية الليبية.....	9
2.1.2	تعريف المصارف التجارية.....	14
3.1.2	أهداف المصارف التجارية	15
1.3.1.2	الربحية	15
2.3.1.2	السيولة	15
3.3.1.2	الأمان (الضمان)	16
4.3.1.2	اشتراك المصارف التجارية في تمويل خطط التنمية الاجتماعية	17
4.1.2	وظائف المصارف التجارية.....	17
1.4.1.2	قبول الودائع	18
2.4.1.2	خلق النقود	19

	الموضوع	الصفحة
3.4.1.2	منح القروض والسلفيات	19
4.4.1.2	استخدام نظام الشيكات " الصكوك "	19
5.4.1.2	الخدمات الأخرى للمصارف	20
5.1.2	خصائص المصارف التجارية	21
1.5.1.2	خصائص المصارف التجارية في الجماهيرية	21
6.1.2	تعريف البيانات والمعلومات.....	21
1.6.1.2	البيانات	21
2.6.1.2	المعلومات.....	22
2.2	نظم المعلومات المحاسبية.....	24
1.2.2	تعريف النظام.....	24
2.2.2	أجزاء النظام	25
3.2.2	محددات النظام	25
4.2.2	بيئة النظام	26
5.2.2	مدخلات النظام	26
6.2.2	مخرجات النظام	27
7.2.2	نظام المعلومات	27
8.2.2	نظم المعلومات المصرفية	28
3.2	نظام المعلومات المحاسبية	30
1.3.2	تعريف نظام المعلومات المحاسبية.....	30
2.3.2	نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام المعلومات الإدارية	32
3.3.2	مبادئ نظم المعلومات المحاسبية.....	34
4.3.2	أهداف نظم المعلومات المحاسبية.....	35
5.3.2	خصائص نظام المعلومات المحاسبية.....	37
6.3.2	مكونات نظم المعلومات المحاسبية.....	39
1.6.3.2	مرحلة المدخلات	40
2.6.3.2	مرحلة عمليات التشغيل أو التحويل	42

	الموضوع	الصفحة
3.6.3.2	مرحلة المخرجات	43
4.6.3.2	الرقابة	45
5.6.3.2	مرحلة التغذية العكسية	47
7.3.2	عناصر نظام المعلومات المحاسبية.....	48
8.3.2	وظائف النظام المحاسبي.....	50
1.8.3.2	الوظائف التقليدية	50
2.8.3.2	الوظائف المستحدثة	50
4.2	نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية.....	55
5.2	كفاءة ومحددات نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها.....	58
1.5.2	تعريف كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	58
2.5.2	محددات كفاءة نظام المعلومات المحاسبية.....	59
3.5.2	العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	61
1.3.5.2	تكنولوجيا المعلومات.....	61
2.3.5.2	العوامل البيئية.....	68
1.2.3.5.2	البيئة الخارجية للنظام	69
2.2.3.5.2	البيئة الداخلية للنظام.....	70
3.3.5.2	العوامل التنظيمية.....	72
4.3.5.2	العوامل السلوكية لمستخدمي النظام.....	76
5.3.5.2	طريقة صنع القرار الإداري.....	78
1.5.3.5.2	تعريف عملية اتخاذ القرار.....	78
2.5.3.5.2	عناصر عملية اتخاذ القرار	80
6.2	الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.....	82
7.2	الإطار النظري للدراسة.....	92
8.2	فرضيات الدراسة.....	96
	الفصل الثالث : جمع وتحليل البيانات وصياغة النتائج والتوصيات	
1.3	أداة جمع البيانات	100
2.3	مجتمع وعينة الدراسة	102
1.2.3	مجتمع الدراسة	102

	الموضوع	الصفحة
2.2.3	عينة الدراسة	102
3.2.3	توزيع وجمع استمارات الاستبيان.....	103
3.3	التحليلات الإحصائية المستخدمة	105
4.3	تحليل البيانات	105
1.4.3	اختبار ألفا كرونباخ.....	105
2.4.3	تحليل القسم الأول من الاستبيان(معلومات عامة عن المشاركين)	106
1.2.4.3	المركز الوظيفي للمشاركين	106
2.2.4.3	المؤهلات العلمية للمشاركين	109
3.2.4.3	عدد سنوات الخبرة للمشاركين	111
3.4.3	تحليل القسم الثاني من الاستبيان(العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية)	113
5.3	اختبار الفرضيات	126
1.5.3	الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية...	126
1.1.5.3	الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير التزايد الكبير في طاقات الحسابات الالكترونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية	126
2.1.5.3	الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحسابات الإلكترونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية	127
3.1.5.3	الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	127
4.1.5.3	الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم للمعلومات مختارة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية	127
2.5.3	الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل البيئية المحيطة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	130

	الموضوع	الصفحة
1.2.5.3	الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل الاقتصادية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	130
2.2.5.3	الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل السياسية والقانونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	130
3.2.5.3	الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	133
3.5.3	الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	133
1.3.5.3	الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير القيادة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية	133
2.3.5.3	الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير الرقابة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية	133
3.3.5.3	الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير الاتصالات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية	133
4.3.5.3	الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير اللامركزية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية	133
5.3.5.3	الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير البيروقراطية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية ...	134
4.5.3	الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	136
1.4.5.3	الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير عامل التفكير الفردي على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية	136

	الموضوع	الصفحة
2.4.5.3	الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير عامل الدوافع الفردية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية	136
3.4.5.3	الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير عامل الاتجاهات الفردية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية.....	136
4.4.5.3	الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية.....	136
5.4.5.3	الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل الحضارية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية.....	137
5.5.3	الفرضية الرئيسية الخامسة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	139
1.5.5.3	الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير تحليل القرارات الإدارية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	139
2.5.5.3	الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير المدى الزمني على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	139
3.5.5.3	الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير درجة التعقيد في القرار على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية	139
6.3	النتائج والتوصيات.....	142
1.6.3	النتائج.....	142
2.6.3	التوصيات.....	144
	قائمة المراجع.....	145
	الملاحق.....	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	مقارنة بين النظام المحاسبي باستخدام الأسلوب اليدوي والحاسب الالكتروني	65
1.3	نموذج لمستوى إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان.....	101
2.3	حجم عينة الدراسة	102
3.3	استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة	104
4.3	معامل ألفا لأسئلة الدراسة	106
5.3	توزيع المشاركين في الدراسة حسب المركز الوظيفي	108
6.3	توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي	110
7.3	توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة	112
8.3	تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية	115
9.3	تأثير العوامل البيئية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	117
10.3	تأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	120
11.3	تأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	123
12.3	تأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية....	125
13.3	نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	129
14.3	نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير العوامل البيئية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	132
15.3	نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	135
16.3	نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	138
17.3	نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.....	141

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	هيكل المصارف التجارية العاملة في ليبيا.....	13
2.2	نموذج لأنظمة المعلومات المحاسبية	32
3.2	العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وأنظمة المعلومات الأخرى بالمنشأة.....	33
4.2	العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري.....	34
5.2	المستويات الهرمية	36
6.2	مكونات النظام المحاسبي كنظام للمعلومات	39
7.2	خطوات وأنشطة عمليات تشغيل وإدارة البيانات	43
8.2	مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	45
9.2	النظام الذي يقوم على التغذية العكسية	47
10.2	وظائف نظام المعلومات المحاسبية	52
11.2	العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات	79
12.2	يبين الإطار النظري للدراسة	95

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية . وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (45) مراجعاً يعمل لحسابه الخاص و(33) مراجعاً يعمل بجهاز المراجعة المالية و(4) مشاركين من الإدارة العليا و(69) مشاركاً من الإدارة التنفيذية في المصارف التجارية بالجماهيرية.

واستخدمت الباحثة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للجزء العملي للدراسة، حيث تم توزيع (182) استمارة استلم منها (151) استمارة موزعة على أربعة مجموعات هي المراجعين العاملين لحسابهم الخاص والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية في كل من طرابلس وبنغازي ومصراته وسرت والإدارة العليا والإدارة التنفيذية بإدارات العامة بالمصارف التجارية العامة بإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية، في كل من طرابلس وغريان وبنغازي والبيضاء واعتبرت الاستمارات المستلمة هي عينة الدراسة.

وقد تم تحليل البيانات عن طريق اختبار ألفا كرنباخ (Alpha Cronbach) لاستخراج معامل الثبات والاتساق في لاستبيان، والإحصاء الوصفي للتعرف على الاتجاه العام لإجابات المشاركين، وتحليل التباين في اتجاه واحد One – Way Analysis of (Variance) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك كله باستخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

وبينت نتائج الدراسة اتفاق كل من وجهة نظر الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص على تأثير كل من عامل التزايد الكبير في طاقات الحسابات الإلكترونية، واستحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛ والعوامل البئية والرقابة، والاتصالات، واللامركزية، والبيروقراطية باعتبارها أحدى العوامل التنظيمية والعوامل الحضارية لمستخدمي النظام باعتبارها من العوامل السلوكية لمستخدمي النظام؛ كذلك تحليل القرارات الإدارية ودرجة التعقيد في القرار باعتبارهما من عوامل طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، واختلفت حول كل من إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة والقيادة والتفكير الفردي، والدوافع الفرية، والاتجاهات الفردية، والعوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام وكذلك المدى الزمني على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية .

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

قدم هذا الفصل للدراسة ويبين مشكلتها، أهدافها، أهميتها، ومنهجيتها. كما يبين مجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع بياناتها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات .

1.1 : مقـــــدمة

إن التطورات المتلاحقة في العصر الحديث وما صاحبها من تطـور علمـي وتقـدم تكنولـوجي فـي جميـع القطاعـات الاقتـصادية والإنتاجيـة الحديثـة لهـا الأثر الواضح على مختلف المجالات بصفة عامة، وقطاع المصارف بصفة خاصـة، حيـث شهد قطاع المصارف تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة في إدارة العمليـات المـصرفية وأصبحت مجالات العمل شديدة التعقيد وتوسعت الأعمال، الأمر الذي صحبه تدفق هائل فـي حجم المعلومات التي تتعامل معها المصارف. هذا وقد واكبت هذه التطورات حاجـة ملحـة لإدارة المصارف لمعلومات وبيانات دقيقة تساعدها في معرفة ما يدور حولهـا، والمحافظـة على موقعها في السوق واستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، حيث يعد النـشاط المصرفي من أهم الأنشطة الاقتصادية في كل المجتمعات. ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهـم الأنظمة المنتجة للبيانات والمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية فـي كـل المجتمعـات وثرواتهـا وبالتـالي علـى رفاهيـة أفرادهـا (الدهراوي، 2003، ص ص.45-47).

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم وأكبر الـنظم الفرعيـة المكونـة لنظـام المعلومات الإدارية. إذ يتصف نظام المعلومات المحاسبية بالشمول حيث يمتد إلى كل نـشاط الوحدة الاقتصادية، فغالباً ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القـرارات إلـى المعلومـات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي، أو مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة محتوى جودة[1] وكفاءة الأداء، أو مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي توضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هـذه الاستثمارات. هذا بالإضافة إلى تداخل نظام المعلومات المحاسبية وتفاعله مع سـائر الـنظم

---

[1] "الجودة هي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة. لمزيد من التفاصيل راجع (السيد، 1995، ص.1351) .

الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد في نظام المعلومات الإداري مثل نظم الإنتاج، التسويق، الأفراد، التمويل، . . . الخ (حسين، 2003، ص ص.47-48).

كما أن لنظام المعلومات المحاسبية ملامح خاصة تميزه عن بقية نظم المعلومات. وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة المحاسبية، هذا وقد أدى التطور والتقدم في أنظمة الشركات المعاصرة إلى خلق صعوبة أمام المحاسب في تأدية وظيفة تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، ومن أجل مواجهة هذا التحدي أصبح من الضروري على المحاسب أن يلم بمجالات المعرفة الأخرى بجانب الموضوعات التقليدية في المحاسبة (ستيفن ومارك، ترجمة سعيد، 2002، ص.52) والتي تكمن في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وهي:-

- الأفراد القائمين على هذا النظام .
- معرفة التحليل السلوكي وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها واتخاذ القرارات .
- التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية والمحاكاة ونظرية خطوط الانتظار، بالإضافة للأجهزة والوسائل المستخدمة لتحقيق هدف نظام المعلومات المحاسبية (حسين، 1985، ص ص.74- 75). مثل استخدام معالجة البيانات إلكترونياً في حفظ السجلات المحاسبية وخاصة فيما يتعلق بمسئولياته في دراسة النظم ووضع الموازنات وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة بأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بالمؤسسة (ستيفن ومارك، ترجمة سعيد، 2002، ص ص.53-54).

وجدير بالذكر أن الأنظمة المحاسبية المختلفة المطبقة في القطاعات الاقتصادية والخدمية تتأثر بالمتغيرات البيئية المحيطة بتلك الأنظمة من جهة، وبالممارسات المحاسبية وتطوراتها من جهة أخرى (Perera,1989). فالنشاط المصرفي سريع الحساسية لكل المتغيرات والمعطيات والأحداث المتعلقة بالبيئة التي يعمل بها المصرف على المستوى المحلي والمستوى العالمي. الأمر الذي يستلزم دائرة معلومات متكاملة يعتمد عليها لتوفير الثقة والموضوعية لكل الأطراف المتعاملة مع المصرف. كما أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة تتأثر بمتغيرات عدة مثل إدراك أهمية وجودها، وعلاقتها مع النظم الأخرى. فمثلاً حتى يكون لنظم المعلومات المحاسبية دور فعال لابد أن يجد هذا النظام الدعم من قبل الإدارة العليا في المصرف. لذا من الضروري أن يكون لدى إدارة المصرف معرفة وإدراك لمفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومتطلباتها، وهذا يعتبر من العوامل المؤثرة في نجاح نظم المعلومات المحاسبية وتحقيق ا الأهداف المرجوة منها (دبيان، 1996، ص ص.205-207).

وحتى تؤدي نظم المعلومات المحاسبية الدور المناط بها على أكمل وجه لابد من وجود إطار يحدد الإدارات والأقسام الداخلية في المصرف ويبين التقسيمات والأنشطة ويحدد خطوط السلطة والمسؤولية، وهذا الدور المهم يلعبه الهيكل التنظيمي في المصرف. وبما أن الوظيفة الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية ترتكز على توفير المعلومات التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات فقد أصبحت العلاقة السلوكية بين المعلومات المحاسبية والمستخدم تمثل أحد المجالات الهامة للبحث المحاسبي، كما أصبح هنالك اهتماماً متزايداً بتكنولوجيا المعلومات. لأن الكثير مما يتعلق بحسن الأداء يعزى للتقدم التكنولوجي وما توفره من سرعة ودقة للمعلومات المنتجة بواسطتها (ستيفن ومارك، ترجمة سعيد، 2002، ص ص.52-54).

وبناءً على ما تقدم أصبح من الأهمية بمكان دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية والتعرف على درجة تأثير وأهمية كل عامل من هذه العوامل، وبالتالي زيادة كفاءتها لتكون قادرة على تقديم معلومات أكثر ملاءمة ودقة مما سيساهم في تحسينها وتطويرها.

2.1 : مشكلة الدراسة

يشكل القطاع المصرفي ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني الليبي وتنميته. ونتيجة للتطور الاقتصادي الذي تشهده ليبيا زادت أحجام استثمارات المصارف وتعددت وانتشرت فروعها، حيث أصبح على الإدارة ضرورة القيام بالتنسيق والتخطيط الرشيد للأنشطة المختلفة في القطاع المصرفي، إلا أن القطاع المصرفي يعاني من العديد من المشاكل والمخاطر الاقتصادية والإدارية مما يتطلب الكثير من الجهود لحل هذه الصعوبات والمشاكل والتغلب عليها. وتتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن تحقيق الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها.

هذا ويتوقف نجاح هذه الجهود على وفرة المعلومات المحاسبية الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف، والتي توفرها نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصرف بحيث توفر أفضل أداء، وتؤدي إلى تحسين الاتصالات لتدفق المعلومات بين مختلف مواقع العمل في المصرف. كذلك يجب أن تتصف هذه النظم بالكفاءة وسهولة الاستخدام لكي تتناسب مع قدرات مستخدمي هذه النظم، وهذا بالطبع سيؤثر على المدخلات والمخرجات.

هذا وقد قامت الباحثة بدراسة استكشافية لاستطلاع آراء عينة محدودة من عناصر الإدارة التنفيذية ببعض المصارف التجارية حول كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة بالمصارف التي يعملون بها والعوامل المؤثرة عليها، وذلك من خلال مقابلات شخصية طلبت فيها الباحثة من المستجيبين الإجابة عن الأسئلة التالية: - (هل يوجد لديكم دليل محاسبي مكتوب ؟ هل يبين الدليل المحاسبي وصفاً للقيود المدينة والدائنة للمعاملات الخاصة بالمصرف؟ هل يستخدم المصرف منظومة حسابات بصورة عامة ؟ هل يستخدم المصرف منظومة للأصول الثابتة وأخرى للقرطاسية والمطبوعات على سبيل المثال ؟ هل يتم تدريب العاملين بالمصرف تدريباً كاملاً على استخدام منظومة الحسابات ؟ ماهي أنواع التقارير المالية التي تصدرها المنظومة بصورة دورية، أو يومية أو شهرية ... الخ ؟ هل يتم مطابقة هذه التقارير بأي كشوفات أخرى يتم إعدادها من قبل الأقسام والإدارات المختلفة ؟ هل هناك تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات لبعض المعاملات المختلفة على مستوى الأقسام والإدارات والفروع ؟ هل تبين الإدارات دليل الحسابات ومنظومة الحسابات بصورة خاصة ؟ هل تستخدم الإدارات التقارير المالية الصادرة عن المنظومة أو التقارير اليدوية في اتخاذ القرارات ؟ هل تعتقد أن استخدام منظومة متخصصة للحسابات على سبيل المثال يؤدي إلى توفير المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب ؟ هل تعتقد أن العاملين من خلال تأهيلهم الأكاديمي وتدريبهم وخبرتهم العملية يستوعبون التقارير المالية المصدرة ويدركون أهميتها في اتخاذ القرارات المختلفة وتقييم الأداء ؟). وتبين الإجابات أن هذه المصارف تعاني من بعض المشاكل والصعوبات فمنها على سبيل المثال لا الحصر أنه لا يوجد دليل محاسبي مكتوب، عدم استيعاب وفهم مصادر تقنية المعلومات المتاحة (كمنظومة الحسابات)، عدم تدريب العاملين تدريباً كافياً على استخدامها والاستفادة من خصائصها، وعدم استيعاب تقاريرها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، عدم وجود تحديد واضح للسلطات والمسؤليات، نقص الوعي والإدراك لأهمية ومزايا استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصرف، وهنالك مركزية في الإدارة وكذلك نقص الأفراد المؤهلين وعدم إجراء دورات تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين في الإدارة المالية في المصارف التجارية الليبية عينة البحث[2].

---

[2] مقابلات شخصية في كل من (مصرف الوحدة فرع سرت، دخيل صالح خليفة، رئيس قسم المحاسبة) ، (وكالة جامعة التحدي فرع سرت، أحمد الجاير، رئيس قسم المحاسبة) ، (مصرف الأمة فرع سرت، بلقا سم رحيل بلقا سم، رئيس القسم المالي ومدير الفرع حالياً) ، (مصرف الصحاري فرع سرت، أحمد غيث أبوعجيلة، رئيس القسم المالي ونائب المدير) ، (المصرف التجاري فرع سرت، ربيعة خليفة، موظفة بالقسم المالي).

هذا وقد انعكست أوجه القصور التي تكتنف نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية بشكل عام على أداء هذه المصارف، حيث بينت نتائج الدراسة الاستكشافية عدم ملاءمة ودقة المعلومات التي تخرجها هذه الأنظمة، وعدم إمكانية فهمها والاستفادة منها.

3.1 : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية. وتحقيق هدف الدراسة يتطلب الإجابة عن التساؤلات التالية :-

- ما هي درجة تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ؟
- ما مدى تأثير العوامل البيئية المحيطة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ؟
- ما مدى تأثير العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ؟
- هل هنالك تأثير للعوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ؟
- هل هناك تأثير لطريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ؟

4.1 : أهمية الدراسة

- تنبع أهمية الدراسة من ضرورة رفع وتحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية، وتستمد أهميتها من أهمية الدور الذي تقوم به هذه النظم بتوفير البيانات والمعلومات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي فإن العمل على رفع كفاءة أداء نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف سينعكس ايجابياً على تحسين أداء المصارف التجارية الليبية ونمو القطاع المصرفي باعتباره أحد الدعائم الأساسية في الاقتصاد الوطني .

- وغني عن البيان أنه قد حدثت تطورات كبيرة في الاقتصاد الليبي، وكان من أهم مظاهرها الاتجاه نحو تخصيص الشركات ومؤسسات القطاع العام، وتختلف ليبيا عن غيرها من الدول في أنها لا تتعرض لضغوط المؤسسات الدولية والدافع الوحيد للتحول للقطاع الأهلي هو كل ما من شأنه الرفع من كفاءة الوحدات الإنتاجية والخدمية، وإسهام الليبيين في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدفه خطط التنمية من خلال امتلاكهم للمشروعات المختلفة وتعزيز الحرية الاقتصادية وتخفيض العبء على الخزانة العامة للمجتمع. ويرتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بزيادة دور القطاع الأهلي في النشاط الاقتصادي، وزيادة وزنه النسبي مقابل تقليص سيطرة القطاع العام وتحويل جانب كبير منه إلى القطاع الأهلي "الخاص" من خلال تمليك الوحدات الاقتصادية على أمل تحسين كفاءة وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية. الأمر الذي سيؤدي إلى فقدان هذه المؤسسات والشركات لدعم الدولة مستقبلاً، فيصبح من الضروري لهذه المؤسسات استخدام الأساليب العلمية لتحافظ على مكانتها التنافسية في السوق والاعتماد على معلومات دقيقة وموضوعية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ومن أهمها المعلومات التي توفرها النظم المحاسبية، وهذه الدراسة تحاول إبراز أهم العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية .

- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبار أهمية دراسة الواقع العملي لأنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية والعوامل المؤثرة على كفاءتها إذ سيكون له دلالة واضحة، حيث إنه من المتوقع أن يظهر تحليل العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تدني كفاءتها، ومدى موضوعية هذه العوامل، وترتيب هذه العوامل حسب أهميتها، وبالتالي الوقوف على بعض المشاكل التي تواجه عملية تطبيق واستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، مما سيسهم في رفع وتحسين كفاءتها .

- قلة عدد الدراسات السابقة في هذا الموضوع في ليبيا وبشكل خاص في القطاع المصرفي.

5.1 : منهجية الدراسة

تزاوج الدراسة بين كل من المنهج الاستنباطي (Deductive Approach) والمنهج الاستقرائي (Indeductive Approach) لاختبار أدبيات الدراسة (Theory Testing Approach) المتعلقة بتحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في نطاق البيئة المحلية التي يعمل من خلالها كل من المراجعين الخارجين وعناصر الإدارة العليا والتنفيذية بالمصارف التجارية الليبية. بمعنى آخر اعتمدت الدراسة على القيام بالخطوات التالية:-

- مراجعة أدبيات الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بصورة عامة .
- استخدام أدبيات الدراسة لتكوين إطارها النظري (Theoretical Framework) . بمعنى آخر تحديد المتغيرات المختلفة أو العوامل التي تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بصورة عامة (المتغير التابع) .
- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء متغيرات البيئة المحلية وخبرة الباحثة وذلك لتحديد المتغيرات التي تؤثر في كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بصورة خاصة، ومن ثم صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية) .
- استخدم الاستبيان لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة لاختبار فرضياتها .
- تصنيف وتبويب وتحليل البيانات باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة ومن ثم استخلاص النتائج (الاستنتاجات العملية) .
- مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة بالاستنتاجات النظرية. وفي حالة تطابق الاستنتاجات النظرية والعملية فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً عملياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية. وعند الاختلاف فإن الباحثة يجب أن تبين الأسباب التي يحتمل أن تقف وراء ذلك من وجهة نظرها.

6.1 : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عناصر الإدارة والمراجعين الخارجين العاملين بالمصارف التجارية الليبية.

أما عينة الدراسة فتتكون من عينة عشوائية محدودة من عناصر الإدارة والمراجعين العاملين بالمصارف التجارية (انظر الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة).

7.1 : طريقة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها.

8.1 : الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الباحثة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) (SPSS) [3] وذلك لتحليل بيانات الدراسة من خلال إجراء الاختبارات التالية:-

- اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لاستخراج معامل الثبات للاستبيان ؛
- استخدام أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على الاتجاهات العامة لإجابات فئات المشاركين المختلفة بالمصارف التجارية الليبية والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص ؛
- استخدام الإحصاء الاستنتاجي (تحليل التباين في اتجاه واحد One – Way Analysis of Variance) لاختبار فرضيات الدراسة والتعرف على مدى وجود فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين عند مستوى معنوية 05% ؛

تتناول الفصول التالية مراجعة أدبيات الدراسة وتكوين إطارها النظري وصياغة فرضياتها (الفصل الثاني)؛ وطريقة جمع وتحليل البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات وصياغة النتائج والتوصيات (الفصل الثالث).

---

[3] هو برنامج إحصائي جاهز لتحليل البيانات بالطرق الإحصائية المناسبة والذي يعتبر من أكثر البرامج استخداما وأهمية تحت برنامج النوافذ (Windows) حيث يسمح للمحلل بتخزين البيانات ضمن ملف خاص للبيانات (data editor) وكذلك إجراء التحويلات (transformations) وإجراء التحليلات (analaysis) ورسم البيانات (graphs) ، للمزيد راجع (البياتي، 2005، الهيتي، 2004).

الفصل الثاني

كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

والعوامل المؤثرة عليها بالمصارف التجارية

يعرف هذا الفصل المصارف التجارية بصورة عامة ويبين خصائصها ويتناول دورها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، كما يعطي نبذة مختصرة عن المصارف التجارية الليبية بصورة خاصة. كما يستعرض الفصل أيضاً أهم الدراسات الخاصة بالعوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وتحديد المتغيرات التي تؤثر على كفاءة هذه النظم بصورة عامة وتحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ونظم المعلومات، ومن ثم تكوين إطارها النظري. كما سيتم في هذا الفصل أيضاً دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية للمصارف التجارية الليبية وخبرة الباحثة ومن ثم تحديد العوامل التي تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية بصورة خاصة (صياغة فرضيات الدراسة).

1.2: المصارف التجارية

يعطي هذا الجزء نبذة عن المصارف التجارية ، تعريفها، أهدافها، وظائفها، خصائصها.

1.1.2 : نبذة عن المصارف التجارية الليبية

بدأ النشاط المصرفي في ليبيا في العهد العثماني عندما أنشئ أول مصرف زراعي عام 1868ف بمدنية بنغازي، وفي عام 1906ف افتتح المصرف العثماني فرعاً له بمدينة طرابلس، وآخر بمدينة بنغازي (الأرباح، 1991ف، ص ص.33-34) . كما قام مصرف روما بفتح فرع له في مدينة طرابلس عام 1907ف وآخر في مدينة بنغازي لغرض دراسة الأوضاع الاقتصادية في ليبيا وذلك تمهيداً للغزو وبسط السيطرة على الحياة الاقتصادية، وبعد الاحتلال الإيطالي البغيض لليبيا قامت المصارف الإيطالية بفتح فروع لها في ليبيا وهي (عبد المالك، 2005، ص. 14):

- بنك روما (بانكودي روما) في كل من طرابلس وبنغازي 1907ف ؛
- بنك نابولي (بانكودي نابولي) في مدينة طرابلس 1913 ف ؛
- بنك سيشيليا (بانكودي سيشيليا) في مدينة طرابلس1912ف ؛
- بنك إيطاليا (بانكودي إيطاليا) في مدينة طرابلس1912ف.

وكانت مهمة هذه المصارف تشجيع الاستيطان الإيطالي في ليبيا، ومع هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية توقفت هذه المصارف عن نشاطها. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ثم تقسيم ليبيا إلى ثلاث إدارات عسكرية تحكمها إدارة عسكرية بريطانية خاصة بطرابلس وإدارة بريطانية في برقة، وإدارة عسكرية فرنسية في فزان (أبو غالية، 2004، ص. 15). وفي 11/15 أصدر رئيس الإدارة العسكرية بطرابلس الإعلان رقم (211) بعنوان أعمال المصارف لسنة 1950م والذي ألغى المرسوم الإيطالي رقم (1400) المؤرخ بتاريخ 1937/7/17م. وبصدور هذا القرار حصلت ثلاثة من فروع المصارف الإيطالية وهي (بنك روما، بنك نابولي، وبنك سيشيليا) على تراخيص جديدة لمزاولة عملياتها المصرفية في ولاية طرابلس.

أما في فزان فقد كان نظام المدخرات البريدية هو السائد خلال تلك الفترة (سلامة، 1999، ص. 16). وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبعد عام 1951ف استمرت المصارف التجارية التي كانت تزاول الأعمال المصرفية إبان عهد الإدارات العسكرية البريطانية والفرنسية في مزاولة أعمالها وبلغ عدد المصارف الأجنبية ثمانية مصارف تدار من خارج البلاد (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1960، ص.27). ولم يستأنف فرع مصرف إيطاليا أعماله بعد الحرب العالمية الثانية إذ لم تتهيأ له فرصة العمل من جديد، وهو المصرف المركزي للحكومة الإيطالية والذي آل إلى الحكومة الليبية بموجب الاتفاق الذي تم بتاريخ 2 /1956/10ف. وفي سنة1951ف أنشأت الحكومة الليبية المؤسسة المالية على أن تختص هذه المؤسسة بتقديم القروض متوسطة الأجل لخدمة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية إلا أن هذه المؤسسة استهلكت رأس مالها المحدود وتمت تصفيتها سنة 1958ف، كما تم منح ترخيص لصالح المؤسسة الائتمانية للجزائر وتونس والتي باشرت أعمالها في سنة 1955ف تحت اسم المصرف العقاري الجزائري التونسي، كما سمح للمصرف البريطاني للشرق الأوسط بمزاولة أعماله في شهر10سنة 1952ف. وأنشئي مصرف مصر سنة1954ف، وخلال هذه الفترة تم طرح أول إصدار للعملة الليبية وذلك في 1952/6/24ف وذلك بموجب قانون النقد الليبي الذي صدر في1951/10/24وكانت العملة الليبية مغطاة بالكامل بأصول مقومة بالجنيه الإسترليني وضمت الخزانة البريطانية ليبيا ضمن منطقة الإسترليني منذ شهر اسنة1952ف(سلامة، 1999، ص.17). وتميزت الفترة (1956-1963) بتطور إيجابي في تاريخ النظام المصرفي إذا صدر القانون رقم 30 لسنة 1955ف بإنشاء المصرف الوطني الذي ظهر كمصرف مركزي يتولى إصدار العملة وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة، ويقوم في الوقت نفسه بالأعمال المصرفية التجارية التي تقوم بها المصارف التجارية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1960، ص ص.28-29). وبمقتضى

قانون المصارف الجديد رقم (4) لسنة 1963ف تم منح المصرف المركزي صلاحيات كثيرة أهمها الإشراف على المصارف ووضع سياسة الائتمان ومراقبة تنفذها والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية وتحديد الحدود القصوى للأسعار. وشجع هذا القانون على تأسيس مصارف ليبية، ونتيجة لسياسة التليب التي اتبعها المصرف المركزي الليبي استجاب عدد من البنوك الأجنبية العاملة في البلاد فتم تأسيس المصارف التالية:

- تأسيس البنك التجاري (اشتراك بنك ايسترن مع بعض العناصر الليبية بنسبة 51%) في 1964/06/16ف ؛
- تأسيس مصرف الصحاري (اندماج بنك أوف أميركا وبنك سيشيليا) في 1964/07/11ف؛
- تأسيس الشركة المصرفية الإفريقية (البنك العقاري التونسي والجزائري) في 1964/09/11ف ؛
- تأسيس بنك شمال أفريقيا (البنك البريطاني للشرق الأوسط) عام 1965ف ؛
- تأسيس بنك النهضة العربية (بنك مصر مع عدد من الليبيين بنسبة 51%) في 1967/08/01ف.

وبقيت بعض المصارف التي لم تستجب لسياسة التليب ومنها بنك باركليز وبنك روما والبنك العربي (عبد المالك، 2005، ص ص.17-18).

بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بشهرين وبتاريخ 1969/11/13م صدر قرار يقضي بتليب المصارف التالية وإعادة تسميتها.

- مصرف روما إلى مصرف الأمة، بالنسب التالية:

  51% لليبيا، 49% بنك روما ؛
- بارلكيز بنك تغير إلى مصرف الجمهورية بنسبة 51% إلى 49% لبارلكيز ؛
- البنك العربي تغير إلى مصرف العروبة بنسبة 51% إلى 49% للبنك العربي ؛
- بنك نابولي تغير ليصبح مصرف الاستقلال بنسبة 51% إلى 49% لبنك نابولي .
- في شهر 11 لسنة 1969م تأسس أول مصرف ليبي وهو مصرف القافلة الأهلي برأس مال ليبي 100%.

في 21/ 11/ 1970م أصدر مجلس قيادة الثورة قرار استرجاع الأموال المغتصبة من قبل إيطاليا، ونتيجة لهذا القرار انتقلت حصص بنك روما وبنك سيشيليا وبنك نابولي في مصرف الصحاري ومصرف الأمة ومصرف الاستقلال إلى الحكومة الليبية، وأصبحت مملوكة بالكامل لليبيين.

وفي 22/ 12/ 1970م صدر قانون التأميم رقم (153) لسنة 1970م حيث استهدف تحقيق ما يلي:

- تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية .
- إعادة تنظيم المصارف .
- تحديد مساهمة الليبيين بحيث لا تزيد عن خمسة آلاف دينار حتى الدرجة الرابعة .
- رفع نسبة مساهمة مصرف ليبيا المركزي إلى 51% في المصارف التي يساهم فيها بأقل من ذلك .

ونتيجة لصدور هذا القانون تم فصل القسم التجاري من مصرف ليبيا وأدمج مع مصرف العروبة ومصرف الاستقلال تحت اسم المصرف التجاري الوطني بينما دمجت المصارف التالية في مصرف جديد سمي مصرف الوحدة وهي:

- مصرف شمال أفريقيا ؛
- مصرف النهضة العربية؛
- الشركة المصرفية الأفريقية؛
- البنك التجاري؛
- مصرف القافلة الأهلي.

وهكذا كانت النتيجة وهي وجود خمسة مصارف، ثلاثة منها كانت مملوكة بالكامل للدولة واثنان مملوكان من قبل مصرف ليبيا والقطاع الخاص، وذلك على النحو التالي: .

- المصرف التجاري الوطني 100%؛
- مصرف الجمهورية 100% ؛
- مصرف الأمة 100% ؛
- مصرف الصحاري 70.5% مصرف ليبيا والباقي قطاع خاص ؛
- مصرف الوحدة 87% مصرف ليبيا والباقي قطاع خاص (مصرف الوحدة ودوره في مسيرة الإنجازات العملاقة، 1990، ص ص.9-10). وبصدور القانون رقم (1) لسنة 1993ف، بشأن المصارف والنقد والائتمان وتنفيذاً لأحكامه تم منح الإذن بتأسيس مصرف تجاري يملكه الأفراد الليبيون طبيعيون واعتباريون أطلق عليه مصرف (التجارة والتنمية) والذي باشر أعماله في عام 1996ف، ومقره مدينة بنغازي.

الشكل (1.2)

هيكل المصارف التجارية العاملة في ليبيا

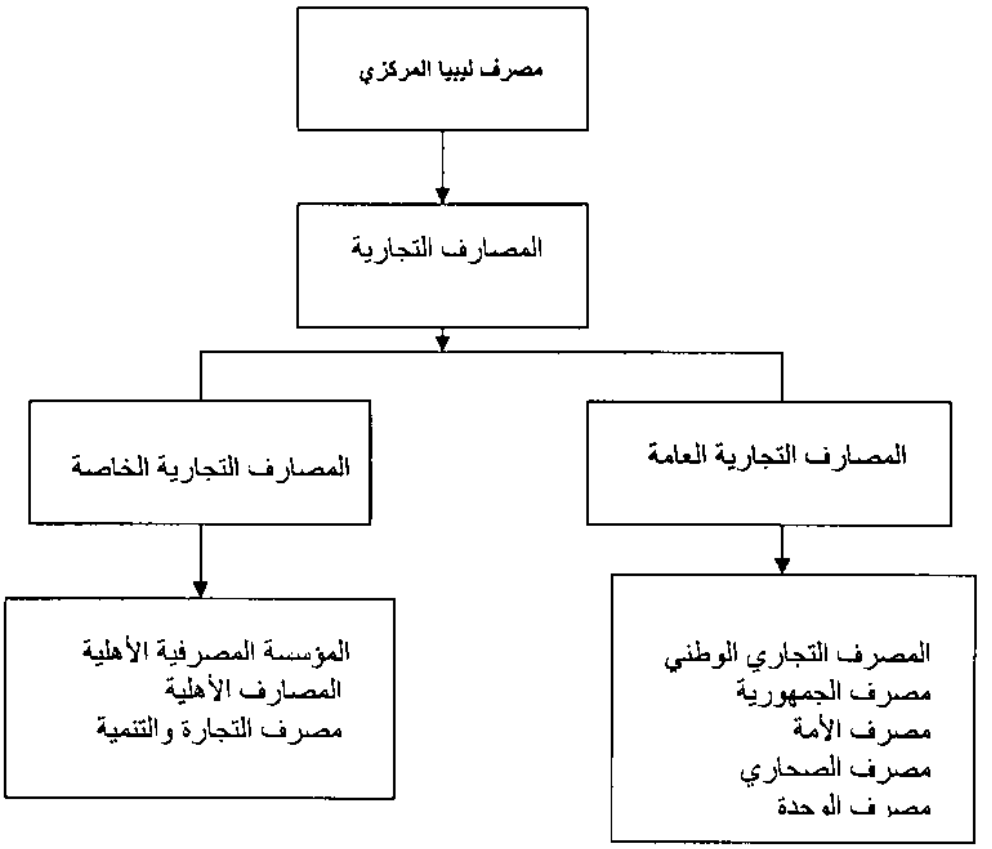

(جاسم، 2000، ص.245؛ التويرقي، 2000، ص.316).

وقد استطاعت المصارف التجارية الليبية القيام بدورها في النشاط الاقتصادي عن طريق استقطاب الودائع وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية لمختلف الأغراض، وذلك من خلال فروعها المنتشرة في مختلف أنحاء الجماهيرية والتي يبلغ عددها حتى نهاية عام 1989م (279) فرعاً (مصرف ليبيا المركزي، 2000، ص. 4).

وبالرغم من المخاطر التي تواجه المصارف التجارية والتي تنجم عن تعثر سداد بعض القروض والتسهيلات، فإن المصارف استطاعت أن تواجه ذلك من خلال تكوينها مخصصاً للديون المشكوك في تحصيلها بلغ نحو (18%) من إجمالي القروض الممنوحة في (1998.03.31 ف)، مقابل (19.1 %) في (1997.03.31 ف)، (مصرف ليبيا المركزي، 1998، ص.8).

2.1.2: تعريف المصارف التجارية

المصارف التجارية هي إحدى الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح بالإضافة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط نشاط المصارف التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية، حيث تقوم هذه المصارف بتجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات على هيئة ودائع، ثم استثمار هذه الودائع في إقراض الغير وأوجه الاستثمار الأخرى. وتقوم المصارف التجارية أيضاً بأداء العديد من الخدمات للعملاء نظير عمولة معينة كتحصيل الصكوك، وفتح الاعتمادات المستندية ومنح خطابات الضمان، وعمليات الصرف الأجنبي، وغيرها من الخدمات الأخرى (أبو غالية، 2004، ص.45). وقد عرف المشرع الليبي وفقاً للمادة (50) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 1993ف بشأن المصارف والنقد والائتمان المصارف التجارية كالأتي: " يعتبر مصرفاً تجارياً كل مؤسسة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لأجل، وفتح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية " (الجريدة الرسمية، 1993، ص.688). كما عرفها المشرع المصري بأنها تلك البنوك (المصارف) التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لآجال محدودة). كما تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقررها البنك (المصرف) المركزي (سلطان، 2005، ص.16).

ويمكن أن يستشف من التعريفين السابقين أن المصارف التجارية:

- تقبل جميع أنواع الودائع الادخارية، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية، والتوفير، ولأجل وشهادات الإيداع التي تمثل فرصاً استثمارية قصيرة لأجل؛
- تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى، ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى؛
- تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصاً متنوعة للمقترضين ؛
- تتمتع بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية؛
- تقدم عدداً آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، ودراسات الجدوى والاستثمارات المالية، والخدمات الشخصية للزبائن، وغيرها (أبو حمد، 2002، ص.19).

3.1.2 : أهداف المصارف التجارية

تهدف المصارف التجارية – من خلال تشغيل الأموال التي تحصل عليها من المصادر المختلفة – إلى تحقيق أهداف خاصة وعامة تتعلق بالربحية، السيولة، الأمان، بالإضافة إلى وظائف أخرى يمكن توضيحها على النحو التالي:-

1.3.1.2 : الربحية

تسعى إدارة المصارف التجارية إلى تأكيد كفاءتها من خلال تحقيق إيرادات عن تشغيل صافي أصولها تفوق المصاريف التي تتكبدها في سبيل تحقيق هذه الإيرادات. هذا وتتكون إيرادات المصارف التجارية بصورة عامة من:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية ؛
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف، نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين؛
- أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف، غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية، ومالية، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ؛
- فروقات العملة الأجنبية، أي الأرباح المحققة من شراء العملات الأجنبية وبيعها ؛
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المحققة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية (زائد، 2001، ص.11).

أما فيما يتعلق بالمصاريف التي تتكبدها المصارف التجارية لتحقيق الإيرادات فإنها تشتمل على الآتي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها ؛
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته؛
- المصاريف الإدارية والعمومية (أبو حمد، 2002، ص ص.21-22).

2.3.1.2 : السيولة

وهي الهدف الثاني الذي تسعى المصارف التجارية لتحقيقه إذ يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بجزء من أموالها ذي درجة عالية من السيولة تمكنها من مقابلة حركة المسحوبات العادية والمفاجئة للودائع، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في المصارف التجارية وهذا المبدأ يقوم على:-

- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها ؛
- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض (السرعة والسهولة في تحويل العمليات إلى نقود) (عساف وآخرون، 1993، ص.67) ؛
- وعادة ما يحدد القانون نسبة السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف على شكل أرصدة نقدية أو أرصدة سائلة لدى المصرف المركزي بالنسبة للودائع لدى المصرف التجاري وموجوداته السائلة الأخرى والمتمثلة في:-
  - المسكوكات وأوراق النقد ؛
  - الأرصدة لدى المصرف المركزي ؛
  - الأرصدة لدى المصارف التجارية ؛
  - ا الأرصدة لدى المصارف الخارجية ؛
  - السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها والتي تستحق قيمتها المالية في مدة أقصاها سنة واحدة؛
  - السندات الأجنبية القابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية والمحددة بعملة قابلة للتحويل والتي تستحق قيمتها في مدة أقصاها سنة واحدة؛
  - أية موجودات أخرى يعتبرها المصرف المركزي موجودات سائلة مثل الكمبيالات وغيرها.

كما أن سيولة أي مصرف هي مسألة نسبية وعرضه للتغير، فالسيولة يمكن أن تفسر على أنها قدرة المصرف على الاحتفاظ بسيولة تتناسب مع المبالغ المسحوبة بالإضافة إلى عدم ضياع فرص ممكنة للربح (رمضان وجودة، 1996، ص.97).

3.3.1.2 : الأمان (الضمان)

إن أساس كل عملية من عمليات المصرف هو الثقة بأن الأموال المستثمرة (المقرضة) ستعود إليه في الأجل المتفق عليه. لذا يتوقف إقدام المصرف على منح القروض لمتعامل ما على مدى الثقة التي يوحيها هذا المتعامل إلى المصرف من حيث متانة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم ما هي الضمانات التي يستطيع تقديمها تأمينا للوفاء بتلك التعهدات. هذا يعني أن المصرف التجاري يسعى إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة (أبو حمد، 2002، ص.22). ويتوقف أمن عمليات المصرف الائتمانية على عنصرين هما:

- **مدة القرض:** أي مدة القرض أو العملية المصرفية فكلما زادت مدة العملية كلما ارتفعت معها درجة المخاطرة، وبالتالي الائتمان قصير الأجل يكون عادة تقديراته صحيحة؛

- **التأمينات التي تصاحب العملية:** يمكن تقسيم العمليات الائتمانية من حيث الضمان إلى الأقسام التالية:
  - عمليات تسند سلامة المركز المالي للمقترض من أمثلتها القروض الممنوحة لآجال قصيرة؛
  - عمليات يرافقها كفيل شخصي بالإضافة إلى مركز المقترض المالي على شكل ضمانة تكميلية؛
  - عمليات تنطوي في حد ذاتها على ضمانات كعمليات خصم الأوراق التجارية، فمثلاً توقيع المظهرين على الورقة هو في الواقع ضمان تكميلي ذاتي للعملية (عساف وآخرون، 1993، ص.70).

4.3.1.2 : المسئولية الاجتماعية للمصارف التجارية

تقع على المصارف التجارية مسؤليات متباينة تجاه المجتمعات التي تعمل فيها. ويمكن حصر هذه المسؤليات على النحو التالي (زائد، 2001، ص.14) :

- **مسؤولية اقتصادية :** تتمثل في قدرة المصرف على إمداد المجتمع بما يطلبه من خدمات مثل فرص العمالة لأفراد المجتمع، والاستثمار في مشروعات تتفق مع احتياجات المجتمع ؛
- **مسؤولية قانونية :** تعني إنجاز الأهداف الاقتصادية السابقة داخل إطار القانون والالتزام به وإطاعة قواعد المصرف المركزي ؛
- **مسؤولية أخلاقية :** وتتضمن النواحي الأخلاقية التي لا تدخل في إطار القانون مثل التصرفات الأخلاقية مع المنافسين أو العملاء والسمعة الجيدة ؛
- **مسؤولية خيرية :** بمعنى مساهمة المصرف في الأعمال الخيرية والاجتماعية من خلال تقديم المساعدات المالية.

4.1.2 : وظائف المصارف التجارية

تتمثل الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في قبول الودائع، خلق النقود، منح القروض والسلفيات، استخدام نظام الصكوك، وغيرها من الوظائف الأخرى (خليل، 1992، ص ص. 184-185 ؛ رمضان وجودة، 1996، ص.12) (أنظر فيما بعد) .

1.4.1.2 : قبول الودائع

أن أهم وظيفة للمصرف التجاري هي قبول الودائع من عامة الأفراد ومن الشركات والمؤسسات وتقوم المصارف بفتح حسابات الودائع لعملائها وتحويل الودائع إلى نقود حاضرة وتحويل النقود الحاضرة إلى ودائع. وجدير بالذكر أن الودائع إما أن تكون:

- ودائع تحت الطلب أو ما تعرف بالحساب الجاري، وأهم خصائص هذه الودائع أو هذا الحساب هي:
  - قابلة للدفع بواسطة المصرف عند الطلب وللعميل الحق بالسحب من حساب الودائع بواسطة الصكوك ؛
  - يمكن للمصرف أن يمنح العميل حق السحب بما يزيد عن مقدار ماله من ودائع تحت الطلب، ويعني ذلك أنه يمكن الاتفاق على أن تتجاوز قيمة الصكوك المسحوبة حداً متفقاً عليه يتجاوز مقدار الحساب الجاري الدائن للعميل، وعادة فإن المصارف لا تقوم بدفع أي فائدة على الرصيد الدائن لهذا الحساب ؛
  - أن العلاقة بين المصرف والعميل بالرغم من أنها من الناحية القانونية هي علاقة بين مدين ودائن إلا أنها من الناحية العملية هي علاقة لصيقة، أي بمثابة علاقة شخصية مبنية على الثقة والسرية والدفع من حساب الودائع تحت الطلب، سواء كان نقداً أو بصكوك يمكن أن يتم في أي فرع من فروع المصرف، وإذا لم يكن هناك فرع للمصرف في المكان الذي يوجد فيه العميل، فإن الدفع يمكن أن يتم بواسطة فرع مصرف آخر.

وفي تجاوز العميل لرصيده الدائن في الحدود المتفق عليها فإن المصرف يتقاضى فائدة عن الرصيد المدين.

- ودائع لأجل: وأهم خصائص حساب هذه الودائع هي:
  - رصيد الحساب الدائن لهذا النوع من الودائع يمكن سحبه أو السحب منه بناءً على طلب شخصي من العميل وذلك بعد مدة معينة من تقديم هذا الطلب ؛
  - أن العميل في مثل هذا الحساب من الودائع ليس له الحق في استخدام الصكوك؛
  - أن المصرف يمنح فائدة على أقل رصيد دائن لهذا الحساب خلال فترة معينة ومقدار سعر الفائدة على هذا الرصيد يختلف من وقت لأخر؛
  - أن المصرف لا يتقاضى أي مصاريف كعمولة على هذا الحساب.

2.4.1.2 : خلق النقود

أحد الوظائف الهامة التي تميز المصارف التجارية والتي تعتبر من الخدمات التي تقدمها هذه المصارف عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، هي أن هذه المؤسسات لا تستطيع أن تخلق النقود "الودائع" أو تمحوها، فالمصارف تتمكن من ذلك عن طريق شراء وبيع إثباتات المديونية والأصول ذات العائد، والمصرف الناجح عادة تكون فيه الودائع ليست بالضرورة أن تتوازن القروض مع الودائع. فأحياناً يقرض كثيراً بل أكثر بكثير مما لديه من ودائع ويتحصل عليها من خلق النقود وخلق الائتمان، والخطر يكمن في أين يضع هذه الأموال وأين يوظفها، وما هي التصنيفات لهذه القروض هل هي متعثرة أم جيدة ؟ (رمضان وجودة، 1996، ص ص.12-13) .

3.4.1.2 : منح القروض والسلفيات

وذلك من خلال الموارد التي تحصل عليها المصارف عن طريق الودائع وهذه القروض والسلفيات إنما تمنح في مقابل سندات مقبولة، وعليه فإن المصارف التجارية إنما هي عضو هام في سوق الائتمان.

4.4.1.2 : استخدام نظام الشيكات "الصكوك"

تقدم المصارف التجارية خدمة مهمة وذلك بتوفير وسيط في التبادل غير مكلف وهو الصكوك، ففي العصر الحديث نجد أن الصفقات التجارية يفضل إتمامها عن طريق الصكوك إذ هي أكثر ملاءمة من السداد النقدي، والصكوك تعتبر أكثر أدوات الائتمان تقدماً. ويعرف الصك بأنه أمر كتابي غير مشروط، معنون من شخص إلى آخر، موقع بواسطة الشخص الذي يصدره يطلب فيه من المصرف أن يدفع عند الطلب قدراً معيناً من النقود، أو إلى أمر شخص أخر معين أو إلى حامله وأحد الشروط اللازم توافرها في الصك هو أن يكون غير مشروط فإذا كان أمر الدفع معلقاً على شرط معين فإن هذا المحرر لا يعتبر صكاً كما أنه يجب أن يكون هذا الأمر مكتوباً (خليل، 1992، ص ص. 184- 185) .

5.4.1.2 : الخدمات الأخرى للمصارف

ويمكن إدراجها تحت بندين أساسين هما:

- خدمات المصرف كوكيل للعملاء:
  - تقوم المصارف بتحصيل ودفع الفوائد والأرباح والإيجار والاشتراكات أو أي مدفوعات أو مقبوضات دورية مثل أقساط التأمين وعادة ما تتقاضى المصارف كعمولة عن هذه الخدمات ؛
  - يقوم المصرف بوظيفة المراسل أو الوكيل الممثل للعميل ففي كثير من الدول فإن المصارف تقوم باستخراج جوازات السفر للعملاء والتأمين على المسافرين وعلى عقاراتهم أثناء سفرهم والقيام بتسليم الخطابات نيابة عنهم أثناء غيابهم في الخارج؛
  - في بعض دول العالم فإن المصارف تستخدم خبراء الضرائب وذلك لإعداد الإقرارات الضريبية للعملاء ولتمثلهم أمام مصلحة الضرائب والقيام بالمعاملات المالية بين مصلحة الضرائب وبين العملاء.
- خدمات النفع العام:
  - تقوم المصارف بخدمة الحكم فيما يتعلق بسمعة العميل ومركزه المالي كما تقوم بوظيفة الضامن للعميل؛
  - توفير الخزانات الآمنة ليحتفظ العملاء داخلها بالأشياء الهامة، الاحتفاظ بوصايا العملاء وتنفيذها ؛
  - تجميع وتبويب ونشر الإحصائيات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والبيانات المفيدة لرجال الصناعة ورجال الأعمال (رمضان وجودة، 1996، ص.12 -13) .

5.1.2 : خصائص المصارف التجارية

يمكن حصر أهم خصائص المصارف التجارية في كونها:-

- أكثر أنواع المصارف التجارية مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعالياتها وبالتالي تتحمل مسئوليات جسيمة في إدارة الأعمال؛
- تعتمد على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها ؛

- تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الرغبة في أنشطتها وفعالياتها المختلفة كما تسعى إلى تعزيز مركزها التنافسي في السوق المصرفي ؛
- تواجه متطلبات السيولة أكثر من غيرها من المصارف، وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير، وكذلك منحها للقروض القصيرة الأجل؛
- تتعامل مع عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية (الحسيني والدوري، 2000، ص ص.33-34).

1.5.1.2 : خصائص المصارف التجارية في الجماهيرية

بالإضافة إلى الخصائص السابقة، فإن هناك بعض الخصائص المميزة بصورة خاصة للمصارف التجارية الليبية يمكن حصرها على النحو التالي:-

- أن القروض وخاصة قصيرة الأجل والسلفيات استمرت بمثابة النشاط الاستثماري الرئيسي للمصارف، وهذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بغيرها من المصارف التجارية في بلدان أخرى، وذلك نتيجة طبيعية لعدم توفر الأدوات المالية كالسندات والأوراق التجارية؛
- النسبة المرتفعة للأصول السائلة التي تحتفظ بها هذه المصارف خلال السنوات السابقة والتي فاقت النسبة المقررة من قبل المصرف المركزي والتي كانت 20% قبل عام 1966 ثم 26% خلال الفترة 1966-1970 ثم 15% بعد ذلك. وتشمل الأصول السائلة حسب تعريف المصرف المركزي البنود التالية:

النقدية في الصندوق + الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية لدى المصرف المركزي + الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية لدى مصارف أخرى + النقود الأجنبية الحاضرة (العلاق، 1998، ص ص.175-176).

6.1.2 : تعريف البيانات والمعلومات

1.6.1.2 : البيانات

تعرف البيانات على أنها:-

- حقائق غير منظمة والتي تمثل المدخلات الخاصة بنظم المعلومات الإدارية، أي أنها بمثابة المادة الخام التي يتم تشغيلها في نظام المعلومات (درويش، 2003، ص.402) ؛
- المادة الخام اللازمة لتوليد المعلومات، ومن وجهة النظر المحاسبية تعبر عن الصفقات، أو الأحداث المرتبطة بمنشأة ما (حسين، 1985، ص.31) ؛

- مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام، أو نتيجة لتعامله مع أطراف خارجية أخرى (الماليين على سبيل المثال) (حسين، 2003، ص.25) ؛
- حقائق متعلقة بالأحداث التي يمكن التعرف عليها وقياسها، وهي مستقلة عن بعضها البعض، وهي خامات غير ذات معنى لمتخذ القرار إلا بعد إجراء عمليات معينة عليها (التويرقي، 1999، ص.18) ؛
- إشارات أو رموز معنوية، أو رياضية، أو لغوية متفق عليها رسمياً لتمثيل الأفراد أو الأشياء، أو الحوادث، أو المفاهيم، أي أنها عناصر في الحقيقة مازالت تفتقر إلى المعنى العام، ولا قيمة لها بشكلها المجرد، والبيانات تعرف الأشياء المختلفة دون أن تعطيها معنى (القويري، 2005، ص.53).

باستعراض التعاريف السابقة نستنتج أن البيانات عبارة عن مجموعة من الحقائق والأرقام، وأنها المادة الخام التي تصاغ منها المعلومات. ومن المنطقي أن ندرك أن توفر الشروط الجيدة في البيانات يؤدي إلى توفر معلومات ذات خصائص جيدة. ولكي تكون البيانات جيدة فيجب أن تتوفر فيها الدقة لتحقق الفائدة المرجوة منها.

2.6.1.2 : المعلومات

يختلف تعريف المعلومات باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى المعلومات من حيث علاقة المعلومات بالبيانات، تعرف المعلومات بأنها:-

- بيانات تم تشغيلها، وأصبحت في شكل ذو معنى بالنسبة لمستلمها، كما أصبحت ذات قيمة حقيقية في اتخاذ القرارات الحالية أو المستقبلية (Davis, 1974) ؛
- تشير إلى المخرجات الناتجة من تشغيل نظام المعلومات والتي تعبر عن معاني محددة لمستخدمي المعلومات في المنشأة (شهيب، 1978، ص. 294).

ومن حيث علاقة المعلومات بمستخدميها، فإن المعلومات تمثل قدراً أو كمية معينة من المعرفة، من شأنها أن تزيد رصيد المعرفة لدى الشخص الذي يحصل عليها (شليدة، 2003، ص.15). وطبقاً لهذا التعريف فإن المعلومات تزيد من درجة المعرفة لدى متخذ القرار، وبذلك تكون مفيدة ونافعة لمستخدميها إذا أدت إلى إشباع حاجته من المعرفة لتفسير وتحليل المواقف والأحداث وللظواهر التي تحيط بهم، والاستفادة منها في عملية التنبؤ بأحداث المستقبل. ولكي تكون المعلومات نافعة لمستخدميها فإنها تتطلب وجود (العربي، 2000، ص.56) :-

- تنظيم إداري جيد وسليم ؛

- وسائل اتصال جيدة لكي تضمن وصول المعلومة إلى جميع المستويات الإدارية بالسرعة الممكنة والوضوح التام؛
- نظام محاسبي جيد داخل المنشأة ؛
- أهداف واضحة ومحددة؛
- إدارة تؤمن بأهمية النظام المحاسبي وأهمية البيانات التي يقدمها.

ومن خلال استيعاب التعاريف السابقة فإنه يمكن تعريف المعلومات بكونها بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها في تأكيد وتصحيح معلومات سابقة أو إضافة حقائق جديدة لمستخدميها، كما أنها لها قيمة عند اتخاذ القرارات. ويتمحور الهدف النهائي للمعلومات حول زيادة المعرفة وتخفيض عدم التأكد لدى مستخدميها مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة (المصري، 2005، ص.19).

ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفاعلية فيجب أن تتصف ببعض الخصائص منها ما يلي:-

- **الملاءمة** : بمعنى أن تتلاءم مع الغرض الذي أعدت من أجله فالملاءمة يقصد بها أن تكون المعلومات مفيدة عند دراسة المشكلة التي نحن بصدد حلها ومعالجتها واتخاذ قرار حيالها ويمكن الحكم على ملاءمة أو عدم ملاءمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، وتكون المعلومة ملائمة إذا توفرت فيها ثلاثة صفات :-
  - أن يكون لها قيمة لأغراض التنبؤ: بمعنى أنها تحتوي على ما يفيد المستخدمين في التنبؤ بالأحداث المستقبلية بدرجة عالية من التأكد .
  - أن يكون لها قيمة ارتجاعية: بمعنى أن يستفيد مستخدم المعلومات المحاسبية من خاصيتها في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات الماضية من جهة والاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية من جهة أخرى .
  - الوقتية: بمعنى أن تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات (حسين، 1997، ص.26 ؛ النقيب، 1999، ص.242 ؛ قاسم، 2003، ص.151).
- **المصداقية**: يقصد بها خلو المعلومات من الخطأ والتحيز، وأنها تنطوي بصدق على السمات المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه. هذا وتكون المعلومة ذات مصداقية عالية إذا تحققت فيها الصفات التالية:-
  - الدقة المتناهية: بمعنى أن تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من أخطاء التجميع والتسجيل ومعالجة البيانات. وتتحدد دقة المعلومات بمدى تمثيل المعلومات للموقف أو الحدث الذي تصفه .

- الحياد: بمعنى خلو المعلومات من التحيز نحو استثارة سلوك معين أو تحقيق هدف مرغوب من قبل القائم بتوفيرها .
- إمكانية التحقق: بمعنى أن طريقة القياس قد تم استخدامها دون خطأ أو أن هناك إجماعاً من المختصين على أن المعلومات تعبر فعلاً عما يستهدف أن تعبر عنه (موسى، 2005، ص ص.14-16 ؛ المصري، 2005، ص.20).

يميز المحاسبون بين ثلاثة أنواع من المعلومات المحاسبية، هي التشغيلية، المالية والإدارية. فالمعلومات التشغيلية تعني بالمعلومات اللازمة لتسيير الأعمال اليومية. أما معلومات المحاسبة المالية فهي توفر المعلومات الخاصة بالمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية. بينما تهتم معلومات المحاسبة الإدارية بتوفير احتياجات الإدارة اللازمة لاتخاذ قراراتها الاستراتيجية (Kieso and Weygant,1998,p.56) .

2.2 : نظم المعلومات المحاسبية

يعرف هذا الجزء النظام وأجزاءه ومحدداته وبيئته ومدخلاته ومخرجاته، وذلك قبل التعرض لنظام المعلومات بصورة عامة، ونظام المعلومات المصرفية بصورة خاصة.

1.2.2 : تعريف النظام

لقد تعددت التعريفات التي قدمها الباحثون والمختصون للنظام فقد عرفه البعض بأنه:

- مجموعة من الأجزاء المرتبطة والتي تعمل معاً لتحقيق الأهداف (دبيان وعبد اللطيف، 2004، ص.17) ؛
- مجموعة من الأجزاء "الأطراف" يتم تنسيقها لتحقيق مجموعة أهداف(Boockhldf,2000,p.71) ؛
- مجموعة من العناصر التي تتكامل مع غرض مشترك لتحقيق أحد الأهداف (مكليود وشيل، تعريب سرور، 2006، ص.77).

من خلال التعريفات السابقة للنظام يمكن القول بأنه ارتباط واتحاد بين مجموعة من الأنظمة الفرعية مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف، أو مجموعة من الأهداف للمؤسسة في إطار البيئة المحيطة بها من خلال تحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) (المصري، 2005، ص.16).

2.2.2 : أجزاء النظام

تعتبر أجزاء النظام وحدات أو نظم فرعية تعمل في توافق مع الوحدات الأخرى من أجل تحويل وتعديل المدخلات لإنتاج المخرجات، وليس من الضروري أن تكون الأجزاء داخل النظام كلها متجانسة، مثل النظم التي تراقب حركة الطيران والمخزون وحسابات العملاء. أي أن النظام يتكون من أجزاء قد تكون أفراداً أو أقساماً أو إدارات أو جماعات. كل جزء من هذه الأجزاء هو عبارة عن وحدة تعمل مع الأجزاء الأخرى والنظم الفرعية الأخرى لتحقق هدفاً معينا وهو إنتاج المخرجات التي تكون مدخلات لجزء آخر داخل النظام أو مدخلات لنظام آخر مختلف تماماً. وتتميز أجزاء النظام بالخصائص التالية:-

- أن يكون هناك عمل أو نشاط محدد يقوم به كل جزء ؛
- أن يكون هناك ارتباط أو علاقة بين الأجزاء بحيث يستطيع كل جزء أن يؤدي واجبه ؛
- ألا يكون هناك تعارض في الأهداف التي تسعى إليها الأجزاء أو النظم الفرعية (حسين، 2001، ص ص.38-40) .

3.2.2: محددات النظام

يجب أخذ المحددات التي قد تكون متعارضة مع أهداف النظام في الاعتبار. وذلك لأن نجاح النظام يعتمد على قدرته على تحقيق أهدافه في ظل هذه المحددات، وفيما يلي بعض المحددات التي يمكن أن تواجهها النظم المختلفة، وكيفية التغلب على هذه المحددات (Leonard et al,1986,pp.215-217) :

- سياسة الإدارة: وهي أول محدد يوضع على تحليل وتصميم النظم، فالأهداف التي حددتها الإدارة للنظام تعتبر أول محدد عليها، ومن ناحية أخرى يجب أن يحظى النظام بتأييد الإدارة العليا لكي يكون مقبولاً من المستخدمين الآخرين .
- القوى العاملة: يعتبر احتمال الحاجة إلى تغير الأفراد محدداً آخر من المحددات الرئيسية على تعديل نظام التشغيل، فغالباً ما تكون مؤهلات العاملين الحاليين غير كافية للقيام بالمتطلبات المرغوب فيها من النظام الجديد. ولذلك يجب عند تصميم النظام الجديد أن يسمح الوقت بتدريب العاملين الحاليين أو تعيين موظفين جدد لتحمل مسئولية النظام الجديد أو مسئولية التعديلات المرغوب فيها في النظام الحالي، فنظام بدون أفراد مؤهلين لتشغيله لن يكون له أي كفاءة مهما كانت دقة تصميمه ودرجة تعقيده .
- المقاومة للتغير: من طبيعة البشر مقاومة التغير، وهو مرتبط بالمحددين الأولين، فيمكن أن يوجد في المؤسسة الأفراد المؤهلين لتشغيل النظام الجديد أو التعديلات المقترحة في النظام الحالي، ولكن لا يوجد لديهم الاستعداد لقبول أي تغيير عن الوضع الحالي، وقد

يكون هذا الموقف السلبي من التغيير نتيجة لخوف العاملين من تأثر موقعهم التنظيمي أو تأثر فرص العمل المتاحة تأثيراً سلبياً نتيجة للتغيرات المقترحة ؛

- الموارد المالية: تعتبر الموارد المالية المتاحة التي تخصصها الإدارة لتحليل وتصميم النظم من المحددات التي يجب أخذها في الاعتبار عند التقييم المبدئي لما هو مطلوب تعديله أو تغييره .
- التقنية: يجب تصميم النظام مع الأخذ في الاعتبار قدرات الأجهزة المتاحة أو قدرات الأجهزة التي يمكن شراؤها أو استئجارها، لذلك يجب القيام بعملية تحليل وتصميم النظام وفي نفس الوقت القيام بدراسات الجدوى لتحقيق تناسق وتناسب بين الأجهزة المتاحة وبين النظام الجاري تصميمه .
- محددات البيئة: عملية تحليل وتصميم النظم تكون محددة بمتطلبات المستخدمين الداخليين والخارجيين، وبطبيعة الحال يتوقع أن يكون تأثير المستخدمين الداخليين على التغيرات التي تحدث في النظام أكبر من تأثير المستخدمين الخارجيين، ومع ذلك يجب الآخذ في الاعتبار أيضاً الاحتياجات الخاصة للمستخدمين الخارجيين .

4.2.2 : بيئة النظام

كل نظام يعمل داخل بيئة تحيط به وتقع خارج حدوده وتؤثر فيه وتتأثر به وتتمثل البيئة في كل الظروف والعوامل التي لا تخضع لرقابة إدارة النظام ويصعب التحكم فيها، فالدولة كنظام تعمل في ظل ظروف خارجية وعالمية تؤثر في تحقيق الأهداف القومية وغير القومية لسيطرة الحكومة. ومع ذلك فإن الأجهزة المختلفة في الدولة تستطيع أن تتخذ الوسائل والقرارات التي تؤدي إلى التكيف مع البيئة الخارجية حتى يمكن تحقيق أهدافها (الحسنية، 1998، ص ص.30-32).

5.2.2 : مدخلات النظام

وهي كافة العناصر التي يستمدها النظام من البيئة التي يوجد فيها. ومن بين هذه العناصر المواد الخام، المعلومات وغيرها، وهي القوى التي تمكن النظام من مباشرة عمله. ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من هذه المدخلات (النائلى، 2000، ص.19) :

- مدخلات أساسية: وتشمل المواد والعناصر المتاحة واللازمة لاستمرار النظام وقيامه بتأدية وظائفه، حيث يشكل فقدانها عدم قدرة النظام لبدء العمل واستمراريته ؛
- مدخلات عشوائية: وهي المدخلات المحتملة للنظام وتحتاج لعناية خاصة عند اختيارها؛ وذلك لأن عدم اختيارها بالشكل الصحيح يؤثر على كفاءة النظام، فمثلاً نظام الشراء ممكن أن

يستخدم عدداً من الموردين من أجل الحصول على المواد المطلوبة كمدخلات احتمالية للنظام معتمداً على مواصفات المواد المطلوبة. ومعلوم أن كفاءة النظام تعتمد بشكل مباشر على مدى قدرته على اتخاذ الخيار الصحيح من بين الموردين المتاحين بالشكل الذي يوفر المواد بالنوعية والتوقيت والسعر المناسب (المطابقة للمواصفات) ؛

- مدخلات الاستبدالية (إحلالية): وتشمل العناصر والمواد الجديدة أو المتطورة اللازمة لاستمرار أداء النظام أو اللازمة لتطويره، من خلال استبدال أو إحلال بعض المدخلات لتجديد قطع الغيار والآلات المستخدمة والأفراد ؛
- مدخلات التغذية العكسية: وهي جزء من المخرجات التي يتم استلامها من جديد كمدخلات لنفس النظام أو مدخلات لنظام آخر.

6.2.2 : مخرجات النظام

تمثل النتائج المتحصل عليها من معالجة المدخلات، حيث يتم إخراجها للبيئة المحيطة بالمنظمة على شكل تقارير ونشرات كمخرجات من نظام المعلومات المستخدم. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المخرجات هي (أبو النور، 1999، ص.15 ؛ القويري، 2005، ص.56):

- مخرجات النظام قد تصبح مدخلات لنظام آخر: فمثلاً مخرجات نظام الإنتاج هي مدخلات لنظام التسويق ؛
- مخرجات ارتدادية: هي تلك المخرجات التي تستخدم كمدخلات للنظام نفسه، فالنظام قد يستخدم جزءاً من مخرجاته كمدخلات جديدة له وذلك بهدف تحسين كفاءته ؛
- مخرجات نهائية: هي تلك التي ينتجها النظام وتؤثر على الإطار العام الذي يعمل ذلك النظام في نطاقه (البيئة) .

7.2.2 : نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات في أية منظمة ذاكرتها وفكرتها المعبر عنها، ولذا فإنه من المهم أن يكون لدى كل مؤسسة أو منظمة نظام للمعلومات يتولى مهام جمع البيانات عن أوجه نشاطاتها، والبيئة المحيطة بها وتحليل هذه البيانات، واستخلاص المعلومات الضرورية منها وتوفيرها للمسئولين بالمؤسسة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب (النائلي، 1996، ص.38).

ويعرف نظام المعلومات بأنه "مجموعة إجراءات منظمة والتي عندما تنفذ توفر معلومات تدعم صنع القرار والتحكم في مؤسسة ما (Boockhldf,2000,p.71).

كما يعرف أيضاً على أنه مجموعة من الأفراد والبيانات والإجراءات والماديات والبرمجيات التي تعمل مع بعضها البعض لتحقيق هدف إدارة المعلومات. وتشمل عملية إدارة المعلومات جمع البيانات ومعالجتها إلى معلومات دقيقة وموثوقة، وبث المعلومات في الوقت المناسب لتستخدم في صناعة القرارات، وحل المشاكل والسيطرة (بوخريص، 2004، ص.27).

هذا ويمكن تعريف نظام المعلومات بشمولية أكثر على أنه:

ذلك النظام الذي يعمل على خلق وتجميع وتبويب وتخزين وتحليل البيانات واستخلاص المعلومات المطلوبة ونقلها إلى المستفيدين منها .

وعموماً فإنه ينبغي على نظام المعلومات أن يكون قادراً على:

- أن يعلم أو يخبر المستفيد أين يجد معلوماته .
- نقل هذه المعلومات عندما يقرر المستفيد أنه يرغبها .
- الرد على أسئلة المستفيدين في إطار حدود الوقت الذي يراه المستفيد مناسباً له (Herman,1972,p.14).

8.2.2 : نظم المعلومات المصرفية

إن وجود نظام المعلومات لدى كل مصرف تجاري أمر ضروري، فنظام المعلومات هو طريقة منظمة للحصول على المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية الخاصة بأعمال المصارف الداخلية والخارجية، وذلك في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالدقة المناسبة، بحيث تستطيع الإدارة بكافة مستوياتها اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف المصرف. ويهدف نظام المعلومات المصرفية إلى دعم الإدارة في عمليات التخطيط المصرفي ووضع أفضل الخطط المستقبلية لتحقيق أهداف المصرف. حيث يتطلب الأمر توفير قاعدة من البيانات والمعلومات المصرفية لدعم القرارات المصرفية اليومية التي تصدر عن الإدارة بمستوياتها المختلفة، وزيادة الدقة والسرعة في أداء العمليات المصرفية لتقديم خدمات أفضل للعملاء بالسرعة والدقة المناسبة، وكذلك إحكام الرقابة الداخلية على العمليات اليومية وتحقيق الضبط الفوري لنتائج العمليات (الهادي، 1981، ص.26). وترجع أهمية وجود نظام متكامل للمعلومات المصرفية إلى ما يأتي:

- التزايد المستمر في نوعية وحجم العمليات المصرفية اليومية في المصارف التجارية، وزيادة عدد العملاء حيث يبلغ عدد الحسابات القائمة في أحد المصارف التجارية نحو (2.5) مليون حساب (جاري دائن، مدين، توفير)، كما يبلغ متوسط عدد العمليات اليومية نحو 250 ألف عملية، مما يزيد من أهمية وجود نظام متكامل للمعلومات لنظم المعلومات المصرفية بالمصرف، للتعرف على أهم العملاء من حيث حجم العمليات

اليومية وتزايدها ومعدل هذا التزايد بالإضافة إلى العمليات الرقابية المهمة لنظام الرقابة على مثل هذا الحجم من عدد الحسابات المتعامل عليها، أو العمليات اليومية التي تتم، وضبط الخزينة والحسابات قبل إنهاء العمل اليومي بالسرعة اللازمة والدقة المرجوة وفي الوقت المناسب (جابر، 1997، ص.34) .

- أدى تحرر المصارف في تعاملاتها وتحررها إلى حد ما من القيود والتوجهات التي كان يفرضها عليها المصرف المركزي والأجهزة الرقابية الأخرى بالدولة، إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه المصارف وضرورة التعامل من خلال نظم معلومات قوية تستطيع أن تمد إدارة المصرف بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة المنافسة الشرسة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية للخدمات .
- التعامل مع المعلومات المتكاملة التي تنظر للمصرف كوحدة واحدة، وتتعامل مع العميل كحزمة أعمال واحدة لجميع تعاملاته مع المصرف من (حسابات جارية دائنة، حسابات جارية مدينة، قروض، ودائع، توفير، ....الخ)، وكذلك عمليات التجزئة المصرفية المختلفة حسب حجم العمولات التي يحصلها المصرف من هذا العميل، والعوائد الناتجة من تعاملاته وأرصدة العميل بالمصرف وحجم عملياته اليومية ومدى مساهمة العميل في تطور أنشطة المصرف، ومشاركته في أرباح المصرف. بالإضافة إلى إمكانية دراسة الأنشطة المختلفة ومدى مساهمة كل نشاط من هذه الأنشطة المصرفية في ربحية المصرف أو خسارته ولا يمكن الحصول على هذه البيانات وإجراء هذه الدراسات في ظل هذا الحجم الكبير من العمليات اليومية والعدد الضخم للعملاء إلا بوجود نظام معلومات متكامل ودقيق (علي، 1997، ص ص.47-48) .
- تسهيل دراسة إدخال وابتكار أنشطة مصرفية جديدة في ضوء العمليات التي تتم ورغبات العملاء وتحديد أولويات الأنشطة القائمة والأنشطة المصرفية الجديدة التي يتم اقتراحها وإجراء دراسات الجدوى اللازمة لها (جابر، 1997، ص ص.34-35) .
- سهولة التعرف على متطلبات العملاء والمتغيرات اليومية التي تطرأ عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هؤلاء العملاء وكذلك جذب عملاء جدد للمصرف .
- إمكانية إجراء دراسات تسويقية شاملة للأنشطة المصرفية من خلال المعلومات التي يتم بناؤها عن العملاء الحاليين بالمصرف والعملاء المرتقبين في ضوء ابتكار الأنشطة المصرفية المستحدثة مثل (الهاتف المصرفي) والذي يمكن العملاء من الاستفسار عن أرصدتهم بالهاتف، وكذلك الحركة التي تتم على حساباتهم، وأنظمة توصيل الحوالات للمنازل، وأنظمة سداد الفواتير الدورية للعملاء (فواتير الهاتف، الكهرباء، ...الخ) (علي، 1997ف، ص ص.48-49).

3.2 : نظام المعلومات المحاسبية

يعرف هذا الجزء نظام المعلومات المحاسبية ويبين علاقته بنظام المعلومات الإدارية، كما يستعرض مبادئ، وأهداف، وخصائص، ومكونات، وعناصر، ووظائف نظام المعلومات المحاسبية.

1.3.2 : تعريف نظام المعلومات المحاسبية

عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه نظام خاص فرعي من نظام المعلومات الإدارية، هدفه أن يجمع ويعالج وينقل المعلومات ذات الصلة بالمفاهيم المالية المتعلقة بالوقائع التجارية (Boockhldf,2000,pp.71-72).

كما عرفه (حسين، 1997، ص.47) بأنه ذلك الجزء الأساسي والمهم من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية.

كما عرف بأنه مجموعة من المكونات المتداخلة التي تستخدم لتحويل البيانات إلى معلومات لاستخدامها بواسطة صناع قرار الأعمال التجارية (Kaplan and Peters,1998,pp.7-8).

ويعرف كذلك بأنه الوسائل التي تمكن إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها (خلاط، 1982ف، ص.87).

ويلاحظ من التعريفات السابقة بأن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر نظام من النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل الوحدة الاقتصادية، بل يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإداري. ويتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمول حيث يمتد إلى كل أنشطة الوحدة الاقتصادية، ويوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية. فغالباً ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية، سواء أكان ذلك في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي، أم مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء، أم على مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي توضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل، والعائد المتوقع على هذه الاستثمارات (المغراوي، 2001، ص.96). هذا بالإضافة إلى تداخل نظام المعلومات المحاسبي وتعامله مع سائر النظم

الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد في نظام المعلومات الإداري مثل نظم الإنتاج، التسويق، الأفراد، التمويل، ...الخ.

ويشكل نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم وأكبر أنظمة المعلومات في الأنظمة المصرفية، حيث تنبع هذه الأهمية من طبيعة العمليات المالية لهذا القطاع وتوفر عنصر المخاطرة بها، وما تتطلبه من توفر عنصري السرعة والدقة المتناهية في إعداد المعلومات (حسين، 2003، ص ص.47-48) .

ومن الجلي أن أهمية النظام المحاسبي تتمثل في قطاع المصارف التجارية، في طبيعة الدور الذي يلعبه بوصفه الوسيط بين المدخرين والمستثمرين ولارتباطه الوثيق مع بقية الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي فإن الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع تعتمد في جوهرها على الثقة في قدرة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها، مما يترتب بناءً عليه عظم أهمية دور المحاسبة في المصارف التجارية من حيث قدرتها على تقديم معلومات موثقة للمستثمرين والمدخرين تكون قادرة على أن تعكس المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمصارف، وهي الربحية والسيولة والقدرة على سداد الالتزامات بالإضافة إلى المخاطر المترتبة مع تقديم الخدمات المالية (المغراوي، 2001، ص ص.96-97). ويصور الشكل رقم (2.2) نموذجاً مبسطاً لأنظمة المعلومات المحاسبية في منظمات الأعمال.

الشكل (2.2)

نموذج لأنظمة المعلومات المحاسبية

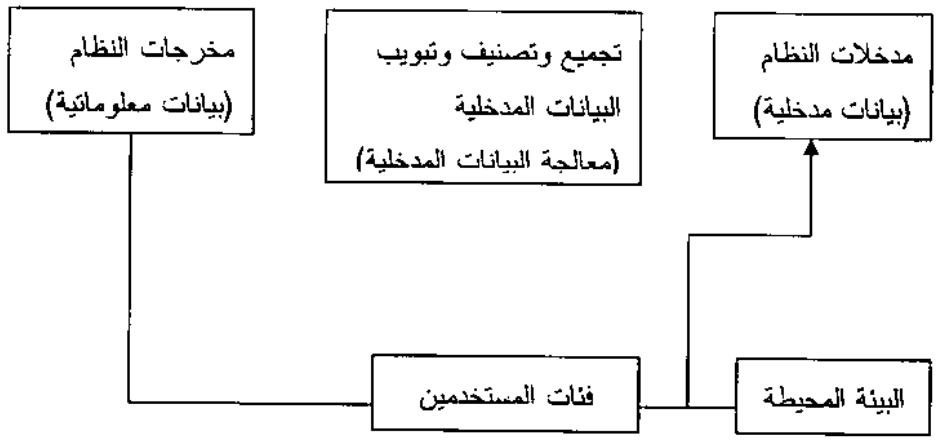

(عبدالعال والفيومي، 1992، ص.12)

2.3.2 : نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام المعلومات الإدارية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم نظام فرعي بنظام المعلومات الإدارية، ولكنه – رغم ذلك – فليس هو النظام الوحيد حيث يوجد بالمشروع عدة نظم معلومات مثل نظام المعلومات التسويقي ونظام معلومات شئون العاملين. وتؤدي هذه النظم الوظيفية إلى تزويد كل المديرين بالمعلومات غير الموجودة في نظام المعلومات المحاسبي (القباني، 2003، ص.24). فنظام المعلومات المحاسبية يتولى على سبيل المثال تجهيز بيانات عمليات المبيعات فيوفر معلومات عن المبيعات النقدية والآجلة والمتحصلات، بالإضافة إلى معلومات تحليلية أخرى مثل تحليل المبيعات على أساس الأقسام أو الفروع أو المنتجات أو وفقاً للفئات المختلفة للعملاء، وغير ذلك من معلومات تفيد الإدارة في أداء وظائفها التخطيطية والرقابية واتخاذ القرارات. إذ يعتمد نجاح النظام المحاسبي في تحقيق أهدافه على تكامله مع الأنظمة الأخرى بالمنشأة، فهو يقوم بتحليل العمليات وتسجيلها وإعداد الموازنات وتقارير الأداء، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتبادل المعلومات بين الأنظمة الفرعية وبين نظام المعلومات المحاسبية، ويوضح الشكل (3.2) العلاقة بين الأنظمة المختلفة للمعلومات داخل المنشأة (محمد، 1999، ص.88).

الشكل (3.2)

العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وأنظمة المعلومات الأخرى بالمنشأة

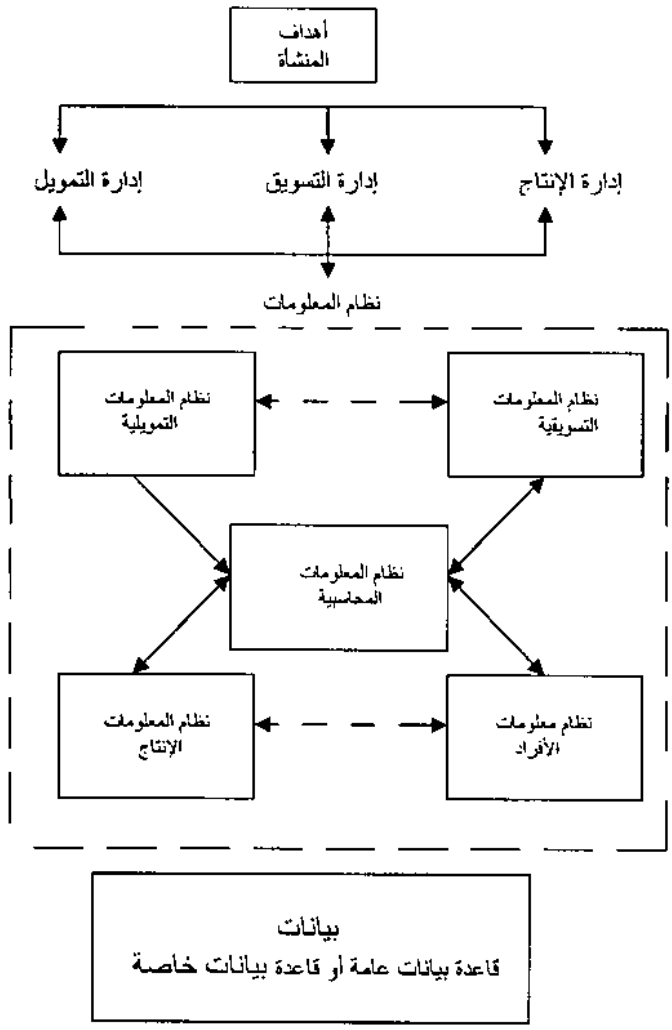

(محمد، 1999، ص.88)

وقد يكون نظام المعلومات الإداري أهم نظم المعلومات بالمشروع، بالإضافة إلى نظام المعلومات المحاسبي؛ وذلك لأن نظام المعلومات الإداري يهدف إلى تزويد متخذ القرار بالمعلومات فهو لا يخدم أحداً سوى الإدارة، بينما يخدم نظام المعلومات المحاسبي كل المستخدمين بالمعلومات المالية؛ ولذلك توجد منطقة مشتركة فيما بين النظامين وهو ما يوضحه الشكل (4.2) (Berry and Marshall,1995,p.85) ؛ (القباني، 2003، ص. 26)

الشكل (4.2)

العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري

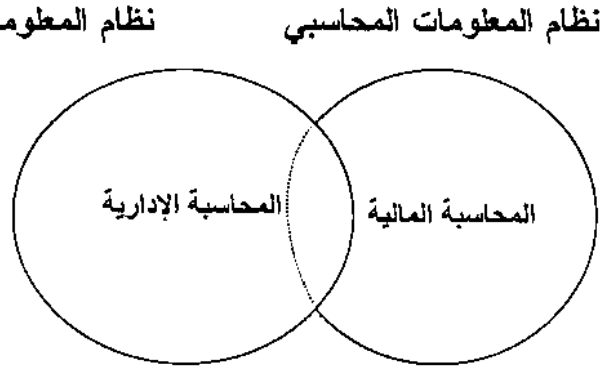

(القباني، 2003، ص.26)

وهناك رأيان بهذا الصدد، الرأي الأول يرى أن نظام المعلومات المحاسبي جزءاً من نظام المعلومات الإداري، ويقتصر دور نظام المعلومات المحاسبي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية وذلك بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية.

والرأي الثاني يقترح أن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل يشمل تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية، كما أن أنصار هذا الرأي يرون أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الأساسي، وأن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي (Berry and Marshall,1995,pp.85-86).

3.3.2 : مبادئ نظم المعلومات المحاسبية

عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية على درجة معقولة من الكفاءة والفاعلية يجب اتباع المبادئ الأساسية التالية (أبو غالية، 2004، ص ص.25-26):

- يجب أن تكون مخرجات النظام مفيدة: فالنظم المحاسبية تنتج معلومات، وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة ونافعة لمتخذي القرارات يجب أن يتوفر فيها عدة خصائص أهمها: إمكانية تفهمها من قبل من يستخدمها، وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأن تكون دقيقة وتنشر في الوقت الملائم .
- تكلفة النظام: يفترض أن تكون المنفعة المتولدة من النظام أكبر من تكلفته .
- مرونة النظام: يجب أن يتوفر في النظم المحاسبية المرونة الكافية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات متخذي القرارات للمعلومات، فالتغيرات البيئية في مجال الأعمال

سريعة نتيجة للتطور التقني، والمنافسة تتزايد والتشريعات تتعدل، والمبادئ المحاسبية تتطور من وقت لآخر.

هذا وتتطلب النظم المحاسبية الجيدة أن تكون هناك عناية ودقة في تخطيطها وتصميمها وتنفيذها وإدارتها ومراجعتها. كما أن أنشاء مثل هذه النظم يستلزم تنفيذ المراحل الأربعة التالية:

- التحليل: ويتضمن تحديد المعلومات المطلوبة سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية، وتحديد مصادرها والرقابة عليها ودراسة البدائل المختلفة؛
- التصميم: عند إنشاء نظم محاسبية جديدة يستلزم الأمر تصميم نماذج المستندات، واختيار الطرق والإجراءات الملائمة، وتوصيف الوظائف، والتأكد من تكامل الأساليب الرقابية وتحديد نماذج التقارير، واختيار الأجهزة اللازمة للنظم ؛
- التنفيذ: سواء أكان الأمر يتعلق بإنشاء نظم محاسبية جديدة، أو تطوير نظم قديمة، فيجب تنفيذ الخطة وتصميم الموضوع، وتشغيل المستندات والنماذج والتقارير المقترحة، ويتطلب ذلك تدريب العاملين على النظم الجديدة؛
- المتابعة: بعد تشغيل النظم الجديدة يجب مراجعتها وتقييمها أولاً بأول للتحقق من فعاليتها والكشف عن الثغرات وأوجه القصور حتى يمكن تصميمها سواء عن طريق تصحيح التصميم أو فرض رقابة على التنفيذ.

4.3.2 : أهداف نظم المعلومات المحاسبية

جدير بالذكر أن نظم المعلومات المحاسبية هي الوسيلة لإنتاج المعلومات وتقديمها للمستخدمين سواء داخل أو خارج المؤسسة لمساعدتهم في أداء مهامهم، فهي التي تمد كافة مستويات الإدارة بالمعلومات الضرورية اللازمة لسير العمل على أفضل وجه. فالإدارة لا يمكن لها أن تستغنى عن المحاسبة؛ نظراً لأن نظم المعلومات المحاسبية تعمل على توفير المعلومات للمستويات الإدارية المختلفة في الوقت المناسب؛ لذلك تعتبر المعلومات المحاسبية ضرورية حيث إنها تساعد الإدارة في تحديد الأهداف الرئيسية للمؤسسة، وتخطيط أنشطتها المختلفة، وتحديد التنظيم البشري لتنفيذ البرامج المرسومة، وتحقيق الرقابة على أوجه المؤسسة المختلفة كما تساعدها في تحديد كلفة الأنشطة والمنتجات، وأسعار بيع السلع والخدمات، وتقييم الأداء بالنسبة للعمليات وترشيد القرارات الإدارية (النقيب، 1999، ص.255).

ويقوم نظام المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات الملائمة لاحتياجات كل مستوى إداري، ويعرض الشكل رقم (5.2) المستويات الإدارية المختلفة التي يوفر لها النظام المحاسبي احتياجاتها من المعلومات (محمد، 1997، ص.129).

الشكل (5.2)

المستويات الهرمية

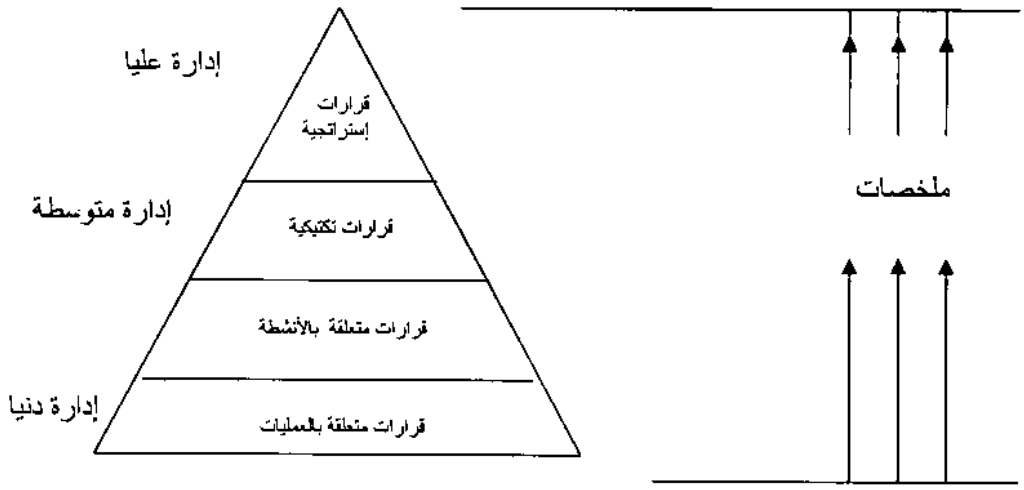

(محمد، 1997، ص.129)

يتضح من الشكل السابق أن هناك احتياجات مختلفة من المعلومات في كل مستوى إداري، فالإدارة العليا تهتم بالتخطيط والرقابة للأجل الطويل (قرارات استراتجية) أما الإدارة الوسطى فتحتاج إلى معلومات تفيد في عمليات التنفيذ لكونها مرحلة تكتيكية يغلب عليها طابع التكرار، بينما تحتاج المستويات الإدارية الدنيا إلى معلومات أكثر تفصيلا عن العمليات، فكلما ارتفع المستوى الإداري كلما قل مستوى التفصيل المطلوب من نظام المعلومات (السالم وملكاوي، 2004، ص.164).

وحتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج المعلومات فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية (أبو غالية، 2004، ص.27):

- إنتاج المعلومات اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة، وذلك بتحديد نتائج العمليات وإعداد التقارير عنها خلال فترة زمنية، ومساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات؛
- يجب أن تتوفر في المعلومات الدقة في الإعداد والنتائج؛

- يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب ؛
- يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية الأصول وذلك بتتبع أصول المؤسسة والتزاماتها للحفاظ عليها؛
- يجب أن تتناسب تكلفة نظم المعلومات المحاسبية وتكلفة معلوماتها مع الأهداف المطلوبة منها.

ويلاحظ من خلال ما سبق أن الهدف الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها، كما يعتبر إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من أهم أهدافها حيث يرى (الدهراوي ومحمد، 2002، ص.45) أن نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة تهدف إلى تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات والمساعدة في إجراء العمليات اليومية وكذلك تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها. ويرى (Boockhldf,1996,p.79) أن نظم المعلومات المحاسبية تنقسم إلى ثلاثة نظم فرعية هي نظام معالجة البيانات، نظام الموازنات، ونظام التقرير عن المسؤوليات. ومن خلال هذا التقسيم تتحدد الأهداف الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية كما يلي:

- نظام معالجة البيانات: ويهدف إلى تزويد الموظفين والمديرين بالمعلومات التي يحتاجونها لأغراض التشغيل؛
- نظام الموازنات: ويهدف إلى تمكين الإدارة العليا من توصيل أهداف المؤسسة إلى المستويات المختلفة للمديرين، وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات غير الهيكلية ؛
- نظام التقرير عن المسؤوليات: ويهدف هذا النظام إلى تلخيص البيانات التاريخية بشكل دوري لإتاحة وتسهيل الاتصال الصاعد من المستويات الإدارية الدنيا إلى مستوى الإدارة العليا.

5.3.2 : خصائص نظام المعلومات المحاسبية

لتحقيق الأهداف سابقة الذكر ينبغي أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص نورد منها ما يلي (عطية، 1999، ص ص.35-36):

- ملاءمة نظام المعلومات المحاسبية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة والقيود التي تواجه إدارة هذه المنشأة. وذلك لأن عدم إدراك مستخدمي المعلومات للظروف المحيطة بهم أو عدم معرفتهم التامة بالقرارات واجبة الاتخاذ بمعرفتهم أو بالقيود المفروضة عليهم يجعلهم دائماً يطلبون المزيد من المعلومات استناداً لجانب الحيطة في احتياجاتهم المستقبلة. وقد يدفع ذلك مصممي النظام إلى توفير المعلومات التي لا تحتاجها مسئوليات مستخدمي

النظام. ومن ثم يجب أن يأخذ مصمم نظام المعلومات المحاسبية في اعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدمي المعلومات بالشكل الذي يساعدهم على تقديم القدر والنوعية الملائمة من المعلومات طبقاً للمسئوليات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات؛

- تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع غيره من النظم الفرعية، وقد يتم ذلك من خلال وحدات مركزية خاصة (باستخلاص مدخلات البيانات، بتشغيل البيانات، بإعداد مخرجات المعلومات) وذلك لمنع تكرار بعض الأنشطة لكل نظام من النظم الفرعية ؛
- توافق طبيعة البيانات والمعلومات مع استخدامات هذه المعلومات في الأغراض المختلفة، ويتضمن ذلك نوعية ومفردات البيانات والمعلومات، وتوقيت الحصول على البيانات أو تقديم المعلومات والشكل الذي تقدم به؛
- مراعاة النظام لمجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري الذي يعتبر جزءاً أساسياً من النظام، وذلك على أساس أن تدفق البيانات والمعلومات يتأثر:
  - بقدرات الأفراد أعضاء الهيكل التنظيمي ؛
  - برغبة كل فرد في الشعور بأهميته داخل التنظيم ؛
  - بالدوافع الشخصية التي قد تتفق أو لا تتفق مع أهداف التنظيم ؛
  - برغبة كل فرد من أن يعامل بصفة فردية وليس كجزء مادي من النظام.
- ارتكاز النظام على الأسلوب العلمي، وقد يتطلب ذلك استخدام النماذج الرياضية التي تساعد على توفير المعلومات التي تتصف بالموضوعية؛
- مرونة نظام المعلومات المحاسبية؛ فالنظام يجب أن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة المحيطة بالمنشأة.

كما يرى (حفناوي، 2000، ص.59) أن نظام المعلومات المحاسبي الفاعل يجب أن:

- يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية؛
- يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت المناسب لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة ؛
- يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة ؛
- يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في التخطيط طويل وقصير الأجل لأعمال المؤسسة ؛
- يسترجع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته بالسرعة والدقة اللازمة عند الحاجة إليها ؛

- يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

6.3.2 : مكونات نظم المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من العناصر الأساسية لتحقيق هدفه الذي قام لأجله. ويمثل الشكل رقم (6.2) تصوراً شاملاً لمكونات نظام المعلومات المحاسبي.

الشكل (6.2)

مكونات النظام المحاسبي كنظام للمعلومات

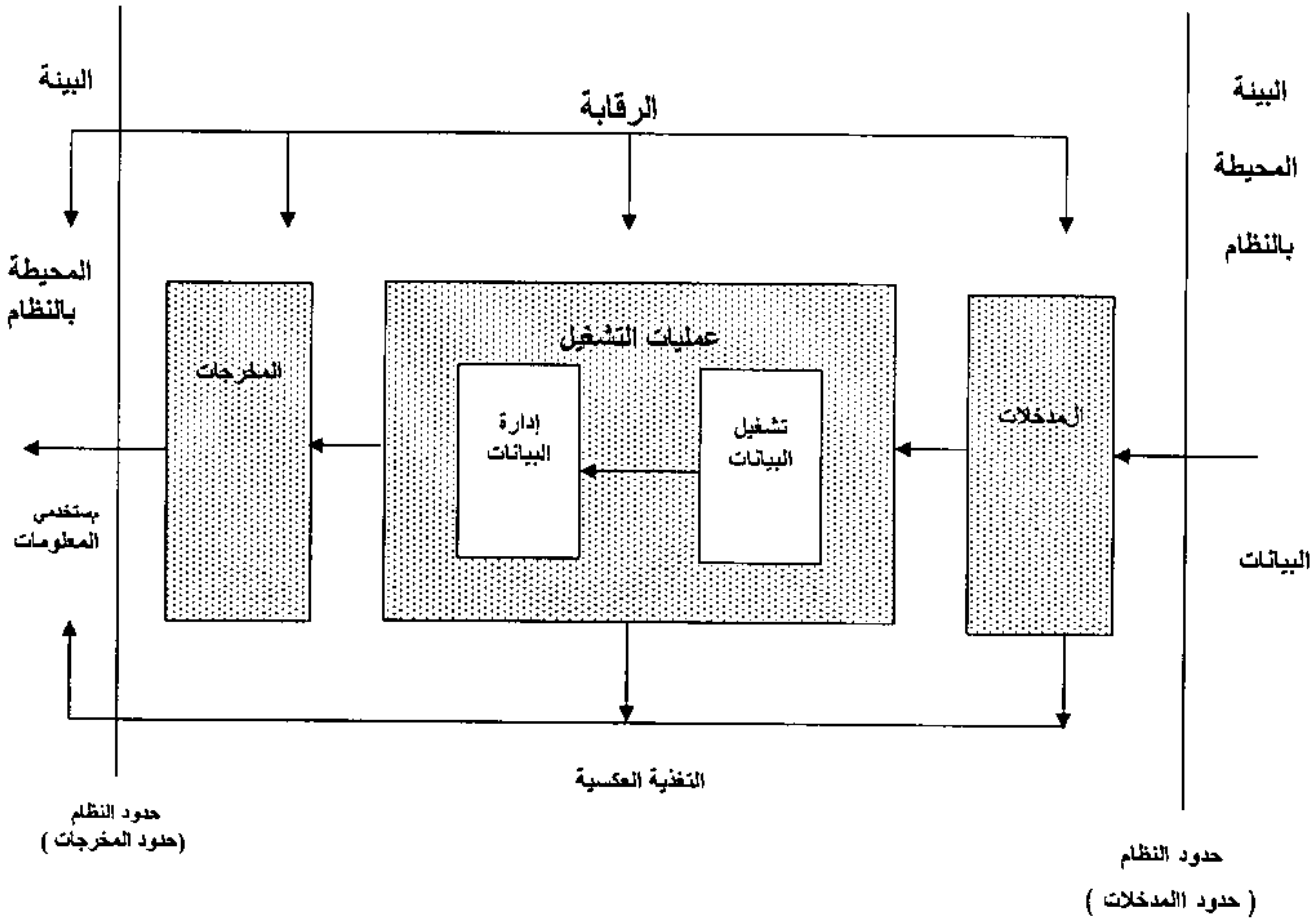

(الراوي، 1999، ص.94)

ويوضح الشكل السابق أن مكونات النظام المحاسبي كنظام للمعلومات يرتبط بمجموعة من أدوات الرقابة وإجراءات التغذية العكسية لضمان حسن تشغيل النظام والتحقق من أنه يعمل كما هو محدد له مسبقاً، مع ربط هذا النظام بمفهوم أن لكل نظام سواء كان من الأنظمة العامة أو الأنظمة التشغيلية حدوداً، وبدونها لن يكون هنالك نظام، كما يوضح أيضا كون النظام مفتوحا بمعنى أنه يتبادل أو يتعامل مع البيئة المحيطة، والبيئة التي يعمل فيها

النظام المحاسبي هي غاية في التعقيد بسبب تأثره بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتنوعة والمتشابكة، والتي تمثل الأهداف المحاسبية المتعددة التي يجب أن تخدمها القوائم والتقارير المالية.

وفيما يلي أقوم باستعراض دراسة تفصيلية لكل مرحلة من مراحل نظم المعلومات المحاسبية. حيث تتكون هذه المراحل من مراحل المدخلات، التشغيل، المخرجات، الرقابة، ومرحلة التغذية العكسية (انظر فيما بعد) .

1.6.3.2 : مرحلة المدخلات

بالرغم من الكم العظيم من البيانات في البيئة المحيطة بنظام المعلومات المحاسبية إلا أنه لا يقبل إلا جزءاً منها فقط، وفي الأدب المحاسبي تم تقسيم مدخلات النظام إلى مدخلات أساسية (مباشرة)، مدخلات إحلالية، مدخلات بيئية، ومدخلات التغذية العكسية، وذلك على النحو التالي :

- **مدخلات أساسية (مباشرة)**: يطلق على هذا النوع من المدخلات بالمدخلات المنتظمة أو الدائمة. والتي تدخل في عمليات تشغيلية للنظام وتتحول إلى شيء جديد هو المخرجات والتي تحافظ على بقاء النظام واستمراره، وهذه المدخلات تتضمن البيانات والمعلومات والحقائق المتعلقة بالوحدة الاقتصادية. وقبول هذا النوع من المدخلات وتحويله من خلال عملية التشغيل لا يتم عشوائياً ولكن يحده الهدف النهائي للنظام ويتم من خلال مجموعة من القواعد منها (الصباني، 1989، ص.35):
  - الوحدة المحاسبية: فالنظام المحاسبي يخدم ويرتبط بوحدة محاسبية قائمة بذاتها ولا يقبل إلا البيانات المتعلقة بها ؛
  - الأحداث الاقتصادية: النظام المحاسبي يقبل كمدخلات البيانات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية أو العمليات المالية الناتجة عن عمليات التبادل في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ؛
  - القياس الكمي: النظام المحاسبي يقبل البيانات التي يمكن التعبير عنها كمياً (بالأرقام)، وعلى الرغم من تعدد وحدات القياس الكمي، فإن النقود تعتبر أكثرها استخداما ؛
  - وثاقة الصلة (الملائمة): النظام المحاسبي يقبل البيانات التي يفترض أنها تقابل احتياجات المستخدمين الحاليين أو المحتملين لمخرجات النظام ؛
  - الحيدة أو البعد عن التحيز: يقبل النظام المحاسبي البيانات التي تمتاز بمبدأ الموضوعية.

- **مدخلات إحلالية**: وهي الموارد المتطورة والعناصر الجديدة التي يتم استبدالها لتطوير النظام، وهذا النوع من المدخلات لا يدخل في عمليات النظام وإنما يصبح أحد مقوماته، وإذا أختارها النظام بما يتفق مع طبيعته فإنه يؤدي إلى استمراره وتطوره، "أي أن المدخلات الإحلالية لا تؤثر على عمليات النظام بقدر ما تؤثر في الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته" (عبد الحميد وآخرون، 1992، ص.19).

ومن أهم العناصر التي يمكن إدخالها في هذا المجال كمدخلات إحلالية للنظام هي: (تحديث الآلات والمعدات بما يتواءم مع التقدم العلمي والتكنولوجي، تعيين محاسبين جدد بدل الذين تركوا الخدمة، تعيين محاسبين ذوي خبرة أعلى، وعمليات التعليم والتدريب والتطوير للمحاسبين والرقابة والإشراف عليهم).

كل هذه المدخلات الإحلالية تسمى بمدخلات تحت السيطرة؛ لأن نظام المعلومات المحاسبية يمكنه "التحكم فيها وبالتالي يعمل على تحسينها واستخدام أفضلها حيث إن هذه المدخلات تعتبر أدوات لعمليات المحاسبة وبالتالي كلما كانت ذات جودة عالية كلما كانت النتائج (المخرجات) أفضل" (شحاتة، 1998، ص.27). هذا ويمكن تحسين مدخلات النظم المحاسبية تحت السيطرة باتباع إجراءات عديدة منها:

- الاختيار الصحيح والمناسب للمحاسبين الذين يستطيعون إنجاز أعمالهم على أفضل وجه ؛
- توفير بيئة العمل المناسبة للمحاسبين وتزويدهم بالأدوات والمواد التي تمكنهم من العمل بكفاءة عالية وبحد أدنى من الجهد؛
- أهمية تغيير العمل من وقت لآخر للمحاسبين داخل النظام لإيجاد باعث العمل والإقلال من الشعور بالملل والتعب، كما يمكن هذا التغيير من تهيئة الفرصة للمقارنة والمنافسة بين المحاسبين؛
- تنمية مفهوم الرقابة الذاتية لدى المحاسبين القائمين بعملية المحاسبة حيث إن ذلك يؤدي إلى زيادة كفاءتهم ؛
- الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير للمحاسبين وفقاً لما يتطلبه التطور العلمي والتكنولوجي؛
- الاهتمام باختيار العناصر القيادية في الإدارات المحاسبية (المديرين)؛ لأن ذلك له تأثير مباشر على سلوك المحاسبين.
- الاهتمام بالحوافز والمكافآت التشجيعية وذلك لتنمية روح الانتماء لديهم (عبد الحميد وآخرون، 1992، ص ص.20-21).

- **مدخلات بيئية:** وتتمثل في كافة المؤثرات البيئية التي لا تدخل في عمليات النظام ولا تتحول داخله، وإنما ذات تأثير خارجي على عمليات النظام أو على النوعين السابقين من المدخلات، والمدخلات البيئية قد تكون معوقة له ومن أمثلة المؤثرات البيئية الآتي:
  - القوانين التي تحكم عمليات المحاسبة من خلال النظام العام للدولة ؛
  - التنظيمات المعنية بالمحاسبين مثل نقابة المحاسبين والمراجعين؛
  - اللوائح التنظيمية الخارجية؛
  - العوامل السلوكية والثقافية والعادات والتقاليد؛
  - المعايير والمبادئ المحاسبية التي تصدرها المعاهد والمنظمات العلمية والمهنية.

ونظراً لأن كل المدخلات البيئة تحكم عمليات المحاسبة وتلزم المحاسب أيضاً أن يؤدي عمله وفقاً لها والالتزام بها تم تسميتها بالمدخلات الخارجة عن السيطرة.

- **مدخلات التغذية العكسية** : وهي تأتي من النظام ذاته في صورة معلومات ناتجة من الأداء السابق للنظام حيث تستخدم هذه المدخلات في ضبط حركة النظام، وضمان استمرار تطبيقه بفاعلية وفي الطريق الصحيح والمخطط له، وسوف نتناولها بصورة أكثر إيضاحاً عندما نتحدث عن مرحلة التغذية العكسية (الراوي، 1999، ص ص.95-96).

2.6.3.2 : مرحلة عمليات التشغيل أو التحويل

هذه المرحلة تمثل الجانب الفني للنظام المحاسبي؛ لأنه يتم بواسطتها تحويل البيانات الأولية (المدخلات) إلى معلومات محاسبية وإدارية (مخرجات) ذات منفعة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين لها، والجانب الفني في هذه المرحلة يتم تنفيذه حسب درجة تكنولوجيا إنتاج المعلومات المتوفر بالمنشأة ويمكن أن نلخص مرحلة عمليات التحويل أو التشغيل في الخطوات التالية (الدهراوي ومحمد، 2002، ص ص.20-21) :

- **تشغيل البيانات:** إن تحويل البيانات إلى معلومات يتطلب القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ (أو تصوير البيانات) في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى، كما يتم تجميع البيانات في مجموعات متشابهة، وهذه البيانات الجماعية قد يتم ترتيبها وفقاً لأسس معينة، وعندما يتعلق الأمر ببيانات كمية فإنه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة .
- **إدارة البيانات:** إن وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات:
  - تخزين البيانات: بمعنى وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات لحين الرجوع إليها عند الحاجة مستقبلاً .

- تحديث البيانات: والمقصود بذلك هو تعديل البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات .
- استدعاء البيانات: وتعني استخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

يبين الشكل رقم (7.2) خطوات وأنشطة عمليات تشغيل وإدارة البيانات، والتي يتم إنجازها اعتماداً على الأساليب اليدوية، والميكانيكية، والإلكترونية وفقاً لحجم العمليات وظروف الوحدة الاقتصادية.

الشكل (7.2)

خطوات وأنشطة عمليات تشغيل وإدارة البيانات

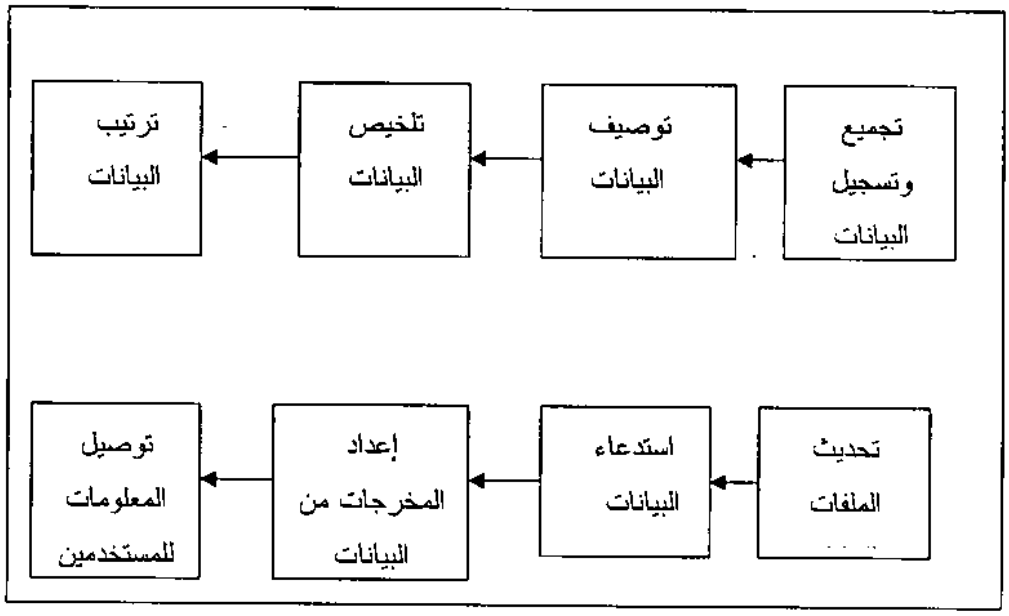

(الدهراوي، 2003، ص.22)

3.6.3.2 : مرحلة المخرجات

يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه في صورة مخرجات نهائية، وتتمثل هذه المخرجات في التقارير المحاسبية والتي تحتوي على معلومات اقتصادية يعتمد عليها كل المهتمين بالوحدة الاقتصادية، ويمكن التمييز بين نوعين من المخرجات:

- **مخرجات مرتدة:** إن فكرة المخرجات المرتدة (التغذية المرتدة) مهمة في فهم كيفية محافظة النظام على حالة توازنه، كما هو موضح في الشكل (6.2) فإن بعض المخرجات يحدث لها تغذية مرتدة في صورة مدخلات إلى النظام من أجل بعض الاعتبارات، وقد تؤدي هذه المدخلات الجديدة إلى تغيرات إما في عملية التحويل أو طبيعة المخرجات في

المستقبل، وقد تكون التغذية المرتدة موجبة أو سالبة أساساً كمعلومات إدخال تشير إلى أن عمليات النظام قد انحرفت عن المسار السابق توصفه، ومن ثم تكون الحاجة ملحة إلى أن يعيد ضبط نفسه للوصول إلى حالة الثبات الجديدة (خشبة، 1992، ص.40) .

- **مخرجات نهائية**: وهي المخرجات التي ينتجها النظام وتؤثر على الإطار العام الذي يعمل في نطاقه والذي يسمى بالبيئة، أي إنها تكون في صورة مدخلات بيئية وخاصة عندما تستخدم هذه المخرجات كمدخلات لنظام آخر داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية (عبد الحميد وآخرون، 1992، ص.21).

وبشكل عام تأخذ مخرجات نظام المعلومات المحاسبية أحد الأشكال التالية (Leonard et al,1986,p.19).

- آثار عملية المراجعة على النماذج والقوائم وكشوفات الأنشطة والجداول التي تؤيدها ؛
- مخرجات متوقعة صمم النظام المحاسبي من أجل تحقيقها تتمثل في القوائم المالية، رصيد المخزون، كشوفات المهايا والمرتبات، تكاليف الإنتاج والتقارير؛
- كشوفات عامة خاصة بالسجلات المفتوحة (النشطة) والتي في مجملها تشكل مدخلات في دورة التشغيل (المعالجة) اللاحقة للنظام ؛
- البيانات المهيئة كمدخلات لأنظمة فرعية أخرى؛
- المخرجات الاستثنائية والمصممة لأغراض الاستعمال الخارجي والتي تؤثر على مستقبل تشغيل الأنظمة.

الشكل (8.2) يوضح أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتدفق في اتجاهين في الهرم التنظيمي للمنظمة هما: التدفق الرأسي للمخرجات (المعلومات) والتدفق الأفقي للمخرجات (المعلومات).

شكل (8.2)
مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

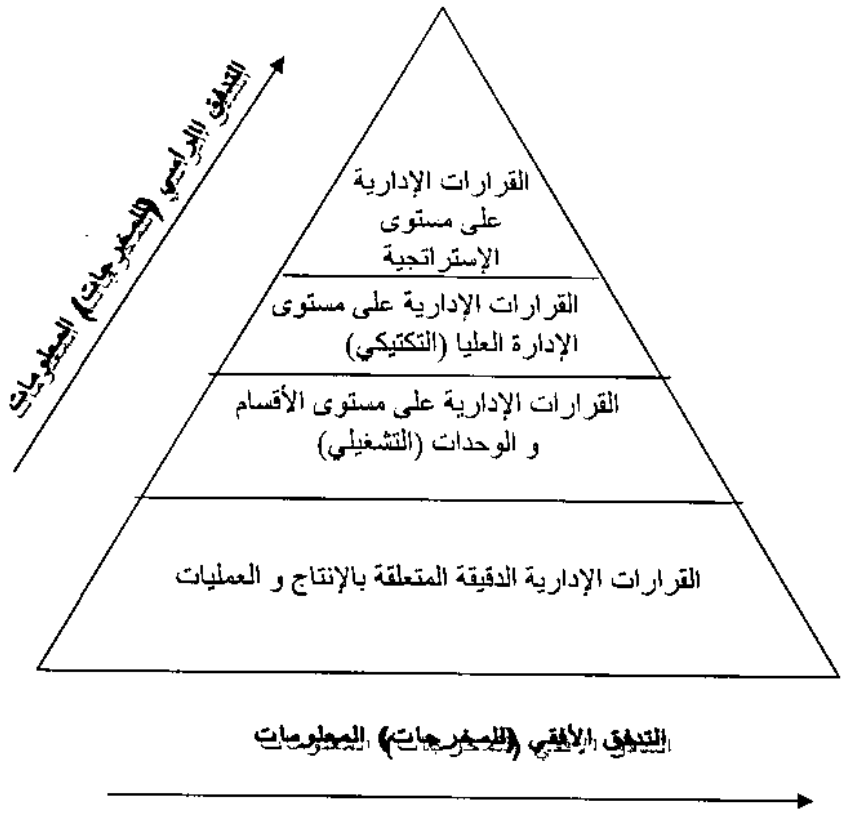

(Leonard et al, 1986,p.19)

يوضح الشكل السابق أن نظام المعلومات المحاسبية يوفر المعلومات لخدمة جميع متخـــذي القرارات على كافة المستويات التنظيمية.

4.6.3.2 : الرقابة

ممارسة المحاسبة عادة ما تنصب على تصميم وتشغيل أنظمة رقابية محكمة، بل إن مهنة المحاسبة أساساً قد نشأت لتلبية الحاجة إلى ممارسة رقابة على عمليات المشروعات، ولنا أن نتخيل مدى صعوبة عملية الرقابة وتصميم أنظمة رقابية في ظل تقديم أنظمـــة المعلومـــات الإلكترونيـــة (الخطيب وآخرون، 1993، ص.10).

إن عناصر النظام لا تقف عند المدخلات والتشغيل والمخرجات، ولكنها ينبغي أن تتـــضمن عنصراً لا يقل أهمية بل هو ضروري لتحقيق أهداف النظام، هذا العنصر هو الرقابة الذي يتقـــدم فقط في النظم المعقدة، وتعرف الرقابة بكونها :

العمل الضروري الذي يكفل أو يضمن أن الأهداف والخطط والسياسات والمعايير الموجودة قد أنجزت (Carolyn,1981,p.37) .

وغالباً ما تنقسم أساليب الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية إلى :

- **رقابة التصاريح:** وتهدف الرقابة بالتصاريح إلى عدم القيام بأي عملية محاسبية أياً كان نوعها إلا إذا كان مصرح بهذه العملية من المدير أو الموظف المسئول عنها، و قد يكون هذا التصريح عاماً في شكل إجراءات روتينية يجب استيفاؤها قبل العملية، أو تصريح خاص يحتاج إلى موافقة من مستوى أعلى، وهنا تظهر أهمية المستندات ودورها الحيوي الذي تلعبه في النظام المحاسبي في أنها بمثابة الدليل المادي للإثبات ؛
- **رقابة المدخلات:** نظام المعلومات المحاسبية لا يستطيع توفير معلومات جيدة ما لم تحكم الرقابة على المدخلات؛ لأن رداءة المخرجات من رداءة المدخلات، لذا تعد الرقابة على المدخلات ذات أهمية خاصة؛ نظراً لأن جزءاً كبيراً من البيانات يعد يدوياً مما يعرضها للخطأ؛ لهذا فإن الرقابة على المدخلات تهدف إلى تأكيد صحة ودقة وشمولية البيانات التي يستلمها قسم معالجة البيانات. ومن أساليب (أدوات) الرقابة على المدخلات الآتي:
  - الفحص بالعين وهو التدقيق الذي يقوم به الموظف على البيانات الداخلية (علي، 1997، ص.105) .
  - جودة تصميم المستندات؛ لأنها تشجع على توفير بيانات كاملة وصحيحة عن العمليات المطلوب تسجيلها .
  - الترقيم المسبق للمستندات حتى يمكن حصرها بدقة ومعالجة كل منها على حدى .
  - تقسيم العمل والفصل بين الوظائف والمسئوليات، وهذا بدوره يسهل التحقق من صحة ودقة البيانات و يقلل من فرص التلاعب أو التواطؤ.
  - توفر الخبرة العلمية بأصول المحاسبة والمهارة الفنية في تشغيل النظم الإلكترونية وهذا يضمن إدخال البيانات بشكل صحيح ويحقق الوفر الاقتصادي.
- **رقابة عمليات التحويل:** تهدف الرقابة على عمليات التشغيل أو التحويل إلى توفير درجة تأكد معقولة في تنفيذ عمليات تشغيل وإدارة البيانات، ومن أدوات الرقابة الأساسية في هذه المرحلة الآتي:
  - دليل الحسابات (الدليل المحاسبي، خريطة الحسابات) الذي يحدد مضمون كل حساب؛
  - مسؤولية تحليل العمليات المالية إلى طرفيها المدين والدائن إذ تسند إلى شخص ذي تأهيل علمي مناسب وخبرة وكفاءة ؛

- إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع أو بالأرصدة لحسابات دفتر الأستاذ العام في تاريخ معين؛ لأن توازن جانبي ميزان المراجعة (بالمجاميع أو الأرصدة) دليل على صحة وسلامة نظام القيد المزدوج والترحيل إلى حد كبير.

- **رقابة المخرجات:** يقصد بها الرقابة على النتائج النهائية للنظام، والمتمثلة في التقارير المالية (الداخلية والخارجية)، وأشرطة الملفات الممغنطة والشيكات المصدرة، ويمكن توضيح بعض مهام الرقابة على المخرجات في النقاط التالية:

- قياس مخرجات النظام عن طريق مقارنة لعينة من الإنجاز الفعلي بالمقاييس السابق وضعها في ضوء أهداف النظام، وهذا يضمن اكتشاف الانحرافات وتصحيحها؛
- وجود نماذج ثابتة لأشكال التقارير؛
- إن محتوى التقرير يعكس البيانات المخزنة في الملفات ؛
- إيصال التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الإطلاع عليها ؛
- المحافظة على مواعيد إصدار التقارير؛
- إضافة مزيد من الثقة على التقارير الخارجية من خلال مصادقة مراجع محايد ومستقل عليها (قاسم، 2003، ص.360).

5.6.3.2 : مرحلة التغذية العكسية

يتطلب فهم بقاء النظام وتكيفه مع البيئة أنه مفهوم التغذية العكسية. والتغذية العكسية هي عملية يتم بواسطتها قياس مخرجات نظام معين بمعايير محددة، وعند وجود أي انحرافات يتم تصحيحها عن طريق إجراء تغيير على المدخلات. ويمكن توضيح دور التغذية العكسية في النظام في الشكل (9.2) التالي:

الشكل (9.2)

النظام الذي يقوم على التغذية العكسية

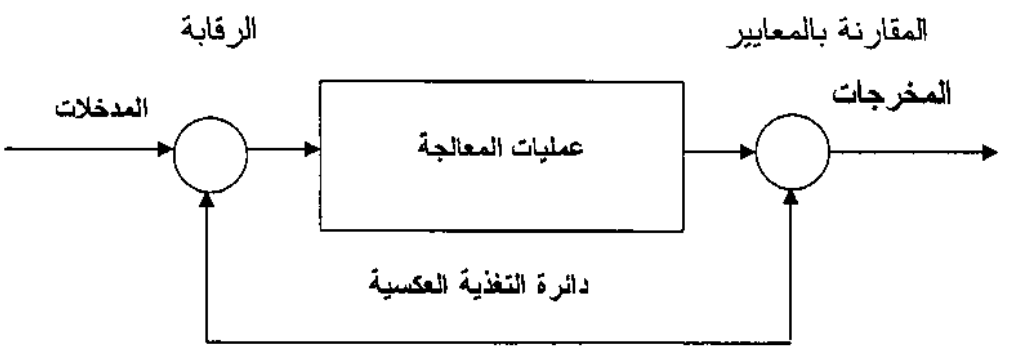

(James and Wayne,1991,p.26)

ومن النموذج السابق يتضح لنا الدور العام للتغذية العكسية في النظام، ولكن رغم ذلك هناك العديد من الكتابات فعندما نتناول الحديث عن الأنظمة نقوم بالتركيز فقط على المكونات الثلاثة لنظام (مدخلات، معالجة، مخرجات) ونعتبر أن أدوات الرقابة والتغذية العكسية من العوامل الثانوية المعاونة للنظام، غير أن هذه العوامل (أدوات الرقابة والتغذية العكسية) يستوجب توافرها وأن تكون من المكونات الرئيسية في النظم المعقدة والتي من ضمنها نظام المعلومات المحاسبية، لأنها تضمن لنا سلامة التشغيل للنظام المحاسبي، وأنه سيعمل كما هو مخطط له، هذا الضمان بدوره يمكننا الحصول على النتائج المرغوبة (المخرجات) التي تلبي احتياجات المستخدمين ويمكن الاعتماد عليها (James and Wayne,1991,pp.26-27) . و يهدف هذا العامل الأخير إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة التحويل وعمليات التشغيل وإعداد تقارير عن حالات الرقابة وكذلك يعمل على تفسير النتائج، فقد يكون من المرغوب فيه لمن يحصل على معلومات أن يقوم بإعادتها إلى من قام بإعدادها مع بعض الملاحظات عليها كإرشادات أو تفسير لبعض الجوانب مما يساعد على الاستفادة منها وتصبح مدخلات مرتدة تستخدم في إعداد وتجهيز المعلومات في الفترة التالية.

ويرى البعض أنه لكي تحقق التغذية الارتجاعية فوائدها، يجب توفر الخصائص التالية فيها:

- الدقة في المعلومات الاسترجاعية ؛
- عرض المعلومات الاسترجاعية وتفسيرها بطريقة تتفق وإمكانيات الطرف المستلم لها ؛
- التوقيت السليم لعملية الاسترجاع (حسين، 1985، ص. 23).

7.3.2 : عناصر نظام المعلومات المحاسبية

- يتكون نظام المعلومات المحاسبية، سواء كان يدوياً أو آلياً من العناصر الأساسية الآتية (محمد، 1997، ص ص.147-148 ؛ الشريف وآخرون، 1990، ص ص.49-60 ؛ محمد، 1999، ص.111 ؛ حنان، 1998، ص.295) :
- **العمليات المالية:** وهي محور النظام المحاسبي، فالنظام المحاسبي لا يهتم إلا بالعمليات المالية دون غيرها من العمليات ويتمثل مفهوم العملية المالية في تبادل شئ له قيمة ومنفعة ؛
- **المستندات:** تعد المستندات أداة مهمة لإدخال البيانات إلى النظام المحاسبي، إذ تأتي هذه البيانات محمولة على وسائط تسمى "المستندات" وتعتبر المستندات بمثابة عملية القيد الأول للعمليات التي تجريها الوحدة الاقتصادية مع غيرها من الوحدات، أو التي تجريها الوحدات داخل المشروع نفسه، وبالإضافة إلى كون المستند وسيط لحمل البيانات، فإنه يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث عملية المبادلة المالية وعلى صحة هذه العملية في الوقت ذاته ؛

- يتم تشغيل البيانات محاسبياً عن طريق عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل في مجموعة من الدفاتر والسجلات، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية من وحدة اقتصادية إلى أخرى وفقاً لطبيعة وحجم الوحدات من جهة وما تنص عليه القوانين من جهة أخرى، وتنقسم الدفاتر والسجلات عادة إلى قسمين: الأول يختص بالدفاتر المحاسبية القانونية – وهي الدفاتر التي يلزم القانون الوحدات الاقتصادية بإمساكها – بينما يختص القسم الثاني بالدفاتر المحاسبية التي جرى العرف المحاسبي على إمساكها لأغراض متعددة ؛
- **التقارير المحاسبية:** وهي الوسائط التي تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المعلومات الخاصة نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وكذلك المعلومات المتعلقة بالمركز المالي لهذه الوحدات في تاريخ معين، وأخيراً معلومات محاسبية عما يحدث من تغيرات في المركز المالي على مدار الفترات المالية المتعاقبة، وتعتبر التقارير المحاسبية قناة اتصال لتدفق المعلومات إلى كافة المستويات الإدارية داخل المنشاة والأطراف الخارجية المهتمة بهذا النشاط، فالتقارير المحاسبية ذات الاستعمال الداخلي هي إحدى مخرجات النظام المحاسبي؛ لذا يجب أن تتوفر في هذا التقرير جودة المعلومات ومراعاة التوقيت السليم، بحيث تكون هذه التقارير دورية ومنتظمة وتغطي أحداث وتطورات خلال فترة زمنية معينة أسبوعية وشهرية وسنوية. فمثلاً تقوم المصارف التجارية بإرسال تقارير (أسبوعية، شهرية، سنوية) إلى المستويات الإدارية العليا مرفقة بالكشوف التحليلية على تطور الائتمان بأنواعها، ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من البيانات والمعلومات التي تهم مختلف المستويات الإدارية بالمصرف؛
- **الوسائل الآلية:** تعتبر الوسائل الآلية أهم عنصر من عناصر النظام، نتيجة لتزايد الاعتماد عليها في تشغيل النظام المحاسبي، ولقد تعددت هذه الوسائل نتيجة التطورات التقنية الحديثة وزيادة الكفاءة التشغيلية لهذه الوسائل في تشغيل العمليات المالية والإدارية، كما تزايدت سبل إحكام الرقابة على هذه الوسائل تقنياً وفنياً ؛
- **دليل الحسابات:** يعرف بأنه ترتيب الحسابات بطريقة منظمة إلى مجموعات حسب طبيعتها أو ظهورها في القوائم المالية وترقيمها ترقيماً متسلسلاً؛ وذلك بإعطاء رقم مميز لكل حساب . ونظراً لطبيعة وحجم كل مشروع، فإن دليل الحسابات يختلف من مشروع إلى آخر حسب طبيعة العمليات المالية التي تحدث في المشروع. هذا وتوجد ثلاثة أراء مختلفة لتحديد مضمون دليل الحسابات:
  - الدليل هو مجرد تصنيف للحسابات؛
  - الدليل هو تصنيف للحسابات وتحديد التعاريف والمصطلحات؛

- الدليل هو تصنيف للحسابات وتحديد للتعاريف والمصطلحات والبيانات المحاسبية .

8.3.2 : وظائف النظام المحاسبي

لقد تطورت وظائف النظام المحاسبي على مر الزمن نتيجة لتغير مقومات الحياة الاقتصادية من حيث كبر حجمها أو ضخامة تمويلها، واتساع أهدافها التي ينبغي تحقيقها وتغير شكلها القانوني، إضافة إلى تطور النظرة إليها من كونها نظرة جزئية محددة إلى نظرة شاملة وأكثر عمقاً تتمثل في ضمان استمرار المشروع ونموه وتطوير نشاطه.

لذلك أصبحت وظائف النظام المحاسبي تنقسم إلى مجموعتين رئيستين هما: الوظائف التقليدية والوظائف المستحدثة.

1.8.3.2 : الوظائف التقليدية

في بادي الأمر، عندما كانت الوحدات الاقتصادية على شكل مشروعات فردية صغيرة، كان صاحب المشروع يتولى بنفسه جميع مهام الإدارة المتعلقة بالمشروع من حيث تحديد حجم نشاطه حسب إمكانياته المالية وكذلك يتولى عمليات التسويق والبيع والتحصيل وتشغيل ما يرغب من عاملين، وأيضاً يمارس الرقابة بنفسه على عمليات المشروع والمحافظة على أصوله. وهو من يتحمل مصروفاته بصفة عامة ويتمتع بما يحققه مشروعه من ربح ويتحمل ما قد يترتب على نشاطه من خسائر، ولم يكن للمشروع تأثير فعال على الإقتصاد القومي نظراً لضآلة رأس المال المستثمر فيه من ناحية، وصغر حجم أعماله من ناحية أخرى؛ لذلك فإن وظائف النظام المحاسبي كانت محدودة ومقتصرة على تحديد ما يلي :

- علاقة صاحب المشروع مع الغير (مدينون ودائنون)؛
- علاقة صاحب المشروع مع المشروع نفسه؛
- العمليات التشغيلية من ربح أو خسارة (فائض أو عجز) أثناء فترة معينة.

ويتضح مما سبق أن الوظيفة الأولى والثانية ذات صفة قانونية صريحة، والثالثة تجمع بين مظهرين الأول محاسبي ويتمثل في قياس نشاط المشروع، والثاني قانوني ويتمثل في حق صاحب المشروع فيما يدره من ناتج ربحاً كان أو خسارة. ولم يكن لوظيفة الرقابة وجود باعتبار أن صاحب المشروع يمارسها بنفسه (الجليلي وصليب، 1984، ص.14) .

2.8.3.2 : الوظائف المستحدثة

يقصد بالوظائف المستحدثة تلك الوظائف التي أضيفت إلى النظام المحاسبي على مر الزمن، تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية الناتج عن كبر حجم المشروعات وتغير شكلها القانوني وطرق تمويلها

وتنوع نشاطها، وحاجتها إلى معلومات أكثر تفصيلاً، وما ترتب عليها بالتبعية من تطور في مفهوم النظام المحاسبي التقليدي وأصبح يعرف بنظم المعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف الوظائف المستحدثة إلى وظائف تتعلق باستمرارية المشروع ووظائف تتعلق بالناحية الاقتصادية.

- **وظائف تتعلق باستمرارية المشروع**

تنحصر الوظائف المتعلقة باستمرار المشروع في القيام بالمهام التالية (كمال، 1999، ص.18؛ الحفناوي، 2000، ص. 60) :

- تتبع حركة النشاط التي تتم أولاً بأول، وآثارها على عناصر المركز المالي للمشروع ؛
- فرض الرقابة على التكاليف، وعلى مراكز المسئولية المختلفة، وعلى تنفيذ الخطط والبرامج، وعلى موجودات المشروع ؛
- المساهمة في تشخيص المشكلات الحالية، والتنبؤ بالمشكلات المستقبلية ؛
- المساهمة في وضع المعايير وإعداد الميزانيات التقديرية (الموازنات التخطيطية) لمختلف مجالات نشاط المشروع ؛
- توفر مقومات الرقابة بنوعيها، الرقابة التنظيمية والتي تهدف إلى حماية حقوق المنشأة والمحافظة على أصولها ورقابة المعايير وهي التي تهدف لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط للتأكد من الالتزام بالخطط الموضوعة. يوضح شكل (10.2) الوظائف المتعلقة باستمرارية المشروع :

شكل (10.2)

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

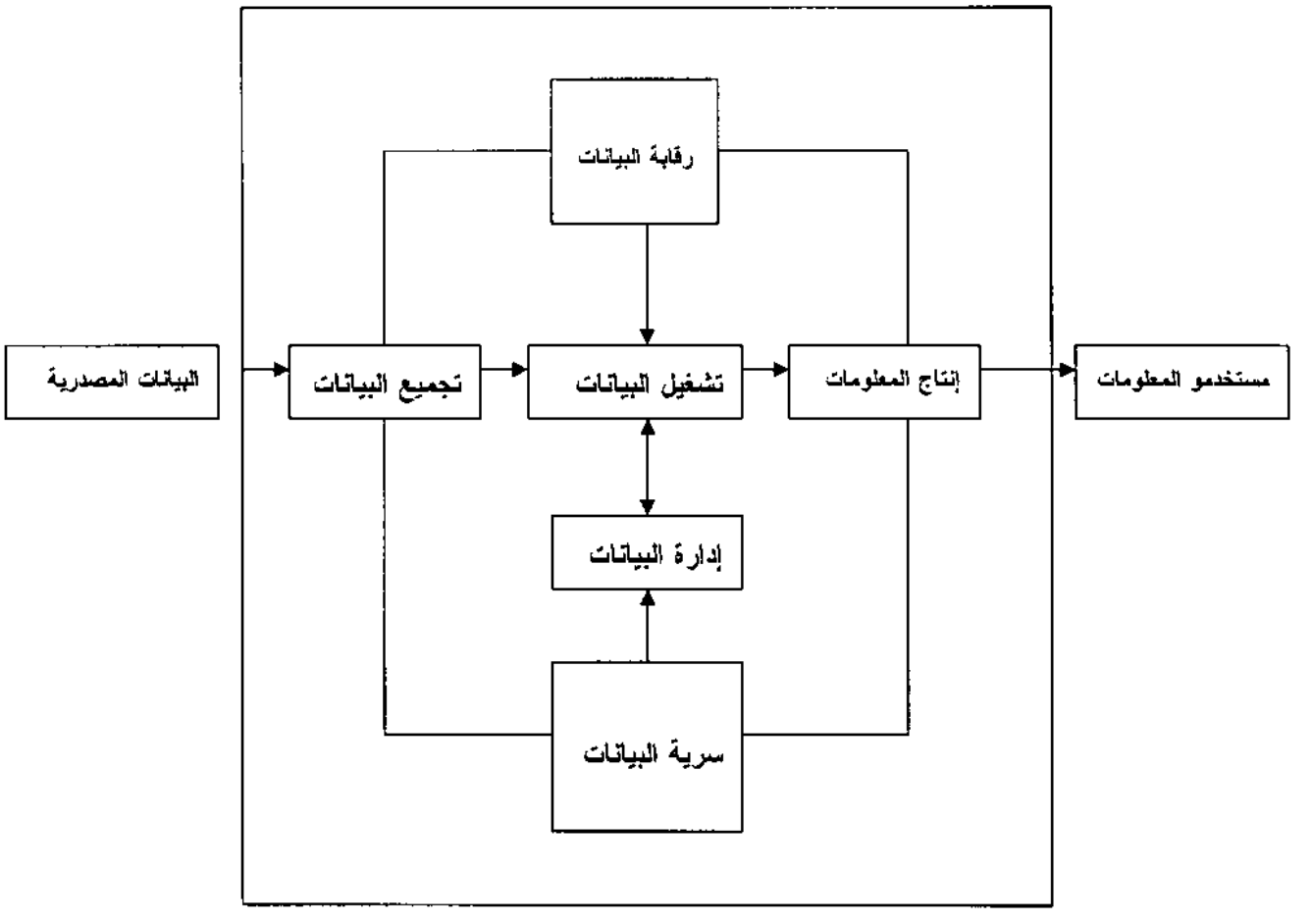

(القباني، 2003، ص.18)

ونتيجة لتحويل النظام المحاسبي التقليدي (اليدوي) لنظام محاسبي محوسب (آلي) فقد ظهرت أيضاً العديد من الوظائف المستحدثة التي تتعلق بتجميع البيانات، وتشغيلها، وإدارتها، ورقابتها (انظر فيما بعد) .

- **تجميع البيانات:** وتشمل تجميع البيانات على عدة خطوات منها استخلاص البيانات لإدخالها إلى النظام (فإذا لم تكن البيانات كمية بطبيعتها فيجب تحويلها إلى بيانات كمية) ثم يتم قيد البيانات على مستند هو المستند المصدري. ويتم التحقق من صحة هذه البيانات ثم تبويبها في مجموعات كما قد يتم تحويل البيانات أو تحريكها من نقطة الحصول عليها إلى نقطة تشغيلها (القباني، 2003، ص.15) ؛
- **تشغيل البيانات:** ويقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات. ولا تختلف هذه العمليات الأساسية لتشغيل البيانات باختلاف نظام المعلومات سواء كان يدوي، آلي أو الكتروني. وتتمثل

في العمليات الحسابية والمنطقية، المقارنة، التلخيص، والتقرير. ويجب ملاحظة أنه لا يشترط بالضرورة أن تمر البيانات على كل هذه العمليات حتى تصبح معلومات مفيدة، كما لا يشترط بالضرورة أيضاً أن يتم القيام بهذه العمليات وفقاً لتتابع معين أو أن يشمل كل تشغيل للبيانات نفس المجموعة من العمليات (حسين، 2003، ص.32) ؛

- **إدارة البيانات:** تتكون وظيفة إدارة البيانات من ثلاثة أنشطة هي "التخزين- التحديث- الاسترجاع" حيث يشمل التخزين على وضع البيانات في مخازن تسمى ملفات أو قواعد البيانات، ويمكن تخزين البيانات والمعلومات تخزيناً وقتياً أثناء عملية المعالجة أو لفترات أطول واسترجاعها عند الحاجة إليها، أما التحديث فيطلق عليه أيضاً صيانة البيانات وهي تشتمل على تعديل البيانات المخزنة حتى تعكس الأحداث أو القرارات المالية ويتضمن الاسترجاع الوصول للبيانات أو المعلومات واستخلاصها إما من أجل المعالجة الإضافية أو لتوصيلها للمستخدمين (أبو غالية، 2004، ص ص.30-31) ؛
- **رقابة وأمن البيانات:** تتكون وظيفة رقابة وأمن البيانات في نظم المعلومات أساساً من جزأين هما التغذية العكسية والرقابة وذلك على النحو التالي :
  - **التغذية العكسية:** ويقصد بها المعلومات المرسلة عكسياً من مستخدمي النظام إلى القائمين على النظام تعليقاً على أنشطة المدخلات، التشغيل، والمخرجات لنظام تشغيل البيانات. وعادة ما تتضمن هذه التعليقات بعض ملاحظات مستخدمي النظام على مخرجات النظام لكي تؤخذ في الحسبان في عمليات التشغيل المقبلة، كما أنها تتضمن تعبير مستخدمي المعلومات عن احتياجاتهم حتى يمكن للقائمين على النظام توفير هذه الاحتياجات. فمثلاً من الممكن أن تتضمن معلومات التغذية العكسية بعض الملاحظات عن تقرير البيع الذي يتضمن المجاميع الفرعية لمناطق البيع دون إعطاء الرقم الإجمالي للمبيعات ككل. وهنا يتطلب الأمر من القائمين على تشغيل البيانات إما تغيير المدخلات أو إجراءات التشغيل لتحضير الرقم الإجمالي للمبيعات؛
  - **الرقابة** : وتشمل تقييم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقاً لإجراءات التشغيل المحددة مقدماً ويخرج المعلومات الجيدة بالخصائص المطلوبة. فإذا لم تتوفر هذه الخصائص فلابد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية وعمل بعض التعديلات اللازمة للمدخلات ولأنشطة التشغيل حتى يمكن إنتاج المعلومات بالجودة المرغوب فيها. ومن ناحية أخرى هناك إجراءات أمن ورقابة للحماية من اكتشاف أي فقد، سرقة، تزوير، أو تغيير للبيانات أثناء عمليات التشغيل. وتمتد هذه الإجراءات لتشمل كل العمليات والأنشطة من بداية تجميع البيانات إلى توصيل المعلومات للمستخدم النهائي لها. وهنا يجب ملاحظة أن إجراءات الأمن والرقابة لا تكون على البيانات وعلى العمليات أثناء التشغيل

فقط بل تستمر هذه الإجراءات حتى في غير أوقات التشغيل (حسين، 2003، ص ص.37-38) ؛

- تجميع المعلومات: تهدف هذه الوظيفة إلى نقل وتوصيل المعلومات المنتجة والمتجمعة من نظم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، وتشتمل وظيفة تجميع المعلومات على أربعة أنشطة هي التجميع ويقصد بها تجميع المعلومات الناتجة من عمليات التشغيل المالية تمهيداً لإرسالها إلى مستخدميها، والاسترجاع تعني استدعاء المعلومات من عمليات تشغيل من وقت سابق من وسيلة التخزين لإرسالها إلى مستخدميها، أما النقل فيقصد به نقل المعلومات من موقع إلى موقع أخر تمهيداً لإرسالها لمستخدميها، وأخيراً التقرير ويقصد به عرض نتائج التشغيل في صورة تقارير مرسلة للمستخدمين (أبو غالية، 2004، ص.31).

- **وظائف تتعلق بالناحية الاقتصادية**

وتهدف هذه الوظائف إلى:

- حماية الادخار القومي ومساعدة الدولة في رسم سياستها في سبيل التوازن الاقتصادي بين المصالح المادية المختلفة لأفراد الشعب؛
- تقديم بيانات دقيقة للدولة تمكنها من رسم سياستها الضريبية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول ووضع سياسة سليمة للتسعير (خلاط، 1982، ص.88) .

وهناك من صنف الوظائف التي يقوم بأدائها نظام المعلومات المحاسبية بوظيفتين أساسيتين تطورتا مع الزمن نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، هما الوظيفة التوثيقية والوظيفة الإعلامية (انظر فيما بعد).

- **الوظيفة التوثيقية**: وهي الوظيفة الأقدم في وظائف نظام المعلومات المحاسبية وكانت حتى عقود خلت الوظيفة الوحيدة لنظم المعلومات المحاسبية فمن خلال هذه الوظيفة نجد أن وظيفة المحاسبة تتمثل في تشغيل وإدارة البيانات وتقييم العناصر والأحداث الاقتصادية في المنشأة وعرضها بصورة موضوعية وصادقة وفقاً للتشريعات القانونية السائدة ؛
- **الوظيفة الإعلامية**: لقد برزت عدة ظواهر دفعت بالمحاسبة لتلعب دوراً إعلامياً أو ما يطلق عليه أحياناً الوظيفة الأدواتية للمحاسبة. وفي إطار هذه الوظيفة فإن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي تستخدم للتخطيط والرقابة والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة (قاسم، 2003، ص ص.152-153) .

4.2 : نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية

مما سبق يتضح أن نشاط المصارف التجارية ينحصر في تجميع المدخرات واستثمارها والقيام بالخدمات المصرفية المختلفة، وللقيام بهذه الأنشطة واتخاذ القرارات الإدارية بكفاءة يجب توافر بيانات ومعلومات، ونظراً لما تتميز به المعاملات المالية للمصارف التجارية من اعتمادها على الثقة في قدراتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها فإن ذلك يتطلب ضرورة توافر السرعة والدقة في إعداد المعلومات؛ لذلك فإن وجود نظام للمعلومات لدى كل مصرف تجاري أمر ضروري، فنظام المعلومات هو طريقة منظمة للحصول على المعلومات الماضية والحالية والمستقبلية المتعلقة بأعمال المصرف الداخلية والخارجية، وذلك في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالدقة المناسبة، بحيث تستطيع الإدارة بكافة مستوياتها اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف المصرف(أبو غالية، 2004، ص.47). وتختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها. إلا أنه لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي (عبد الله، 2002، ص ص.45-46) :

- النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل أحدهما مديناً والآخر دائناً بنفس القيمة ؛
- الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام طريقة الدفاتر المساعدة من يوميات وأستاذ، والدفاتر العامة أو المركزية من يوميات وأستاذ. وتعرف هذه بالطريقة الفرنسية، وتختلف عن الطريقة الإنجليزية في أن مجاميع اليوميات المساعدة في الطريقة الثانية ترحل مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام دون إثباتها في دفتر اليومية المركزية ؛
- المجموعة المستندية: وهي المستندات الأصولية التي تشكل مصدراً للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية كشعارات الخصم والإضافة (مدينة ودائنة) والإيداع والشيكات والأوراق التجارية ..الخ ؛
- المجموعة الدفترية: ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفقاً لنظرية القيد المزدوج. أما ماهية هذه الدفاتر فتحددها الطريقة المحاسبية المتبعة؛
- القوائم المالية والكشوف الإحصائية: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية. وتختلف هذه من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها، والجهة التي ستقدم إليها، والمعلومات التي يجب أن تحتويها؛
- الآلات والمعدات: وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجة هذه البيانات فقد نستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة. وقد ساعد استخدم الحاسب الآلي في

معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدوياً؛

- الإجراءات الرقابية: وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعاً لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة الأصول المختلفة، وموازين المراجعة الدورية، والتأمين على الممتلكات، ورقابة الأداء، الخ ؛
- التعليمات الإجرائية: وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر، وطرق إجراء تلك العمليات، ومواعيدها بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من اتباع التعليمات الموضوعة؛
- الموظفون: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته كي يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على خير وجه.

وتهدف نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف إلى مساعدة الإدارة في الخطط الاستراتيجية المستقبلية للمصرف التجاري، ولا يتوقف دورها عند هذا الحد، بل إنها تستخدم كأداة تزيد من دقة وسرعة العمليات المنفذة وتحسين صورة المصرف في نظر العملاء بتقديم أفضل الخدمات وأسرعها كذلك تساعد الإدارة في الرقابة على عمليات المصرف وسياساته. كما تهدف نظم المعلومات بالمصارف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي (دبيان، 1996؛ عثمان وسليمان، 2001) :

- توفير المعلومات التي تتعلق بأداء النشاط للمصرف ؛
- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية ؛
- توفير المعلومات التي تتعلق بالموقف المالي للمصرف.

وبناء عليه فإن نظم المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بالقدرة على توفير المعلومات بالسرعة والجودة والكمية الملائمة التي تسمح باتخاذ القرارات المناسبة، ويتطلب ذلك أن تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالخصائص التالية:

- القدرة على موافاة إدارة المصرف والجهات الرقابية على المصارف بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة، على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب ؛
- توافر نظام فعال للرقابة الداخلية ؛
- القدرة على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف وتوزيعها على الأقسام وذلك للأغراض الإدارية المختلفة، حتى يمكن تحديد تكاليف الخدمات المتعددة والتي يؤديها المصرف؛
- القدرة على توفير المعلومات التي تحتاجها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير للحصول على تلك المعلومات .
- كما ترجع أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف إلى مجموعة من العوامل نذكر منها (عبد الحميد، 1991 ؛ بشادي، 1992؛ أبو غالية، 2004) :

- زيادة استخدام الحاسبات الإلكترونية في المصارف بالإضافة إلى استخدام النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات ؛
- التزايد المستمر في عمليات المصارف من ناحية الحجم والنوع وزيادة عدد العملاء أدى إلى تخزين العديد من البيانات والحاجة إلى تحديثها بالإضافة إلى أهمية سرعة الوصول إليها ؛
- توفير المعلومات اللازمة للمستويات الإدارية المختلفة بالمصرف بالمحتوى والخصائص المناسبة، ويقصد بالمحتوى المناسب ضرورة ارتباطها بمسئوليات قرار المديرين، كما يتضمن الخصائص الرئيسية للمعلومات الدقة والتوقيت المناسب، والإيجاز والقابلية للقياس الكمي؛
- توفير المعلومات اللازمة للجهات الخارجية المختلفة في الوقت المناسب والدقة المطلوبة ؛
- تنوع النشاط المصرفي إذ تقوم المصارف التجارية بتنفيذ العديد من العمليات المصرفية غير المتجانسة مما يؤدي إلى ضرورة تنظيم الحصول على المعلومات المحاسبية عن كل نوع من أنواع النشاط ؛
- المنافسة الشديدة بين المصارف التجارية تدفع إلى ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها في ترشيد القرارات الإدارية ؛
- إن نظم المعلومات من شأنها أن تزود كل مستوى إداري في المصرف بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الضرورية.
- تقلل نظم المعلومات بشكل كبير الوقت الذي تستخدمه الإدارة في تنقية المعلومات وتلخيصها، بحيث يتسلم كل مستوى إداري المعلومات التي تفيده فعلا بطريقة يسهل فهمها .

ويرى بعض الباحثين أن برامج النظام المحاسبي للمصارف التجارية، تشكل نظاماً محاسبياً متكاملاً إذا استوفت النقاط التالية (نور وآخرون، 1992، ص ص.312-313 ؛ الشاهد وحماد، 2000، ص ص.268-270؛) :

- أن يغطي النظام جميع نظم المحاسبة المالية الفرعية لجميع أنشطة المصرف والخدمات المصرفية التي يقدمها ويربط فيما بينها؛
- وأن يربط النظام الحسابات المالية بحسابات التكاليف وبالموازنة التقديرية؛
- وأن يحقق النظام مرونة كاملة لإضافة أي خدمات مصرفية جديدة ؛
- وأن يوفر النظام إمكانية إجراء قيود التسوية وقيود الأقفال وإعداد القوائم المالية؛
- وأن يوفر النظام إمكانية إعداد موازين مراجعة يومية لكل فرع على حدة والمصرف ككل؛
- وأن يوفر النظام مستويات مختلفة من التقارير طبقاً لمراكز الإيراد ومراكز التكلفة ومراكز المسئولية وحسب الحاجة؛

- يعمل النظام كوحدة واحدة متكاملة ويمكن أن يعمل كل نظام فرعي على حدة؛
- يمكن النظام من إضافة حسابات جديدة لدليل الحسابات وتعديلها وإلغائها وإعادة تصنيفها حسب الحاجة؛
- يحكم النظام الرقابة على البيانات الداخلية ويطبع تقارير إجبارية عن القيود التي أخلت والتعديلات التي تمت عليها؛
- يسمح النظام بإضافة أنظمة فرعية أخرى حسب الحاجة إليها؛
- يحتوي النظام على رقابة ذاتية فاعلة تمنع الوصول إلى الحسابات لغير المتخصصين وتضمن سلامة إجراء العمليات؛
- يمكن النظام من استخدام شبكة الاتصال المحلية؛
- يسمح النظام بإعداد التقارير المحاسبية والإحصائية في أي وقت؛
- أن يكون النظام سهل التشغيل ويحتوي على قائمة التعليمات الإرشادية التي تظهر على الشاشة وترشد مشغل الجهاز ما يجب القيام به؛
- النظام متوافق مع الأنواع المختلفة من الحاسبات والطابعات ؛
- النظام يسمح بالتفاعل الإيجابي مع نظام سويفت ؛
- النظام يمكن أن يستوعب وحدات الصرافة الآلية؛
- النظام يسمح بالتفاعل الإيجابي مع العملاء عن طريق شبكة الانترنت؛
- النظام يسمح بالتفاعل مع غرفة المقاصة الإلكترونية؛
- النظام يسمح بالتعامل مع بطاقات الائتمان الحديثة؛
- يحقق النظام استخدام اللغة العربية بشكل أساسي واللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

5.2 : كفاءة ومحددات نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها

1.5.2 : تعريف كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

تعرف الكفاءة بأنها القدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة بأقل النفقات الممكنة وبنوعية جيدة مما يعني توفير الموارد المادية والبشرية وحسن استغلالها وبالتالي يسهل وجود إمكانيات للقيام بأعمال ومشروعات منتجة ويمكن أن تدر دخلاً على هذه الهيئات (القريوتي، 1989، ص.74). كما عرفها (مراد، 1998، ص.191) بأنها مقياس للعلاقة المثلى بين حجم المدخلات (الموارد المتاحة) وبين حجم المخرجات. فالكفاءة المرتفعة تعني تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام حجم محدود من المدخلات أو إنتاج حجم محدود من المخرجات بأقل قدر من المدخلات وتعرف أيضاً بأنها مدى القدرة على تحقيق أهداف واضحة، والقدرة على اختيار أنسب الوسائل لتحقيق تلك

الأهداف بالإضافة إلى استخدام عناصر المدخلات المتاحة أفضل أستخدم ممكن (البـاز، 1990، ص.116).

(ونلاحظ من التعريفات السابقة بأن الكفاءة ترتكز على أمرين: هما القدرة على العمل والمهارة في أدائه وينظر للكفاءة كمقياس لمدى التشغيل الاقتصادي وكمؤشر لمدى الاستفادة من عناصر الإنتاج) (محمود والخطيب، 2003، ص.5).

2.5.2 : محددات كفاءة نظام المعلومات المحاسبية

يقصد بمحددات نظام المعلومات المحاسبية أي مؤشرات داخلية وخارجية يتعرض لها فتصنع قيداً على مدخلاته ومخرجاته أو على تشغيله، وتختلف تلك المحددات طبقاً لعوامل عديدة، منها الأهداف التي يراد للنظام إنجازها، والإمكانيات الناتجة لتنفيذ النظام وتغير الظروف البيئية، واحتمال وجود قيود حكومية معينة، وأخذ اختلاف وجهات نظر مستخدمي النظام.

ويرى البعض تقسيم تلك المحددات إلى داخلية: وتشمل مشاكل الأفراد وسياسة المنظمة والتكلفة والقيود التي يضعها المدير وأخرى خارجية: تشمل المستهلكين والهيئات العامة والموردين (السجني، 1981، ص.114).

ويمكن استعراض محددات كفاءة نظام المعلومات المحاسبية على الوجه التالي:

- **المحددات التنظيمية:** إن دقة هيكل نظام المعلومات يتوقف على سلامة الهيكل التنظيمي ووصف علاقة السلطة والمسؤولية فيه، فدقة ذلك الهيكل تضمن تحديداً سليماً للمعلومات الكلية، وكيفية تقاطع خطوط الاتصال مع المراكز التنظيمية، بحيث تصبح مجالات اتخاذ القرارات واضحة، ومن ثم يسهل تحديد متطلبات المعلومات، كما تتأثر كفاءة نظام المعلومات المحاسبية بدرجة المركزية في التنظيم. ويؤثر حجم الهيكل التنظيمي وموقع مراكز القرارات على أهداف النظام وأن ضخامة عدد هذه المراكز مع تواجد خطوط إنتاج واسعة لا مركزية قد تكون قيداً على إنشاء نظم معلومات محاسبية موحدة، بينما تصلح هذه النظم في المنظمات المتميزة بالمركزية (Robert et al,1978,pp.267-271). ومن أكبر محددات النظام التغير المستمر في ظروف المنظمة، والذي يستلزم مرونة في التصميم لكل من هيكل النظام ومخرجاته، وأن جودة التصميم تقاس من زاوية معينة، بمدى مراعاة المرونة في كل من مدخلات النظام وأهدافه طبقاً لمستلزمات مستخدميه، وكذلك نوعية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومصادر ووسائل تشغيلها، ثم في أسلوب تقديم المعلومات واختلافه حسب المستوى الإداري ومواقع القرارات على الهيكل التنظيمي ؛
- **محددات ناشئة عن الأهداف المطلوب تحقيقها من النظام:** تشكل أهداف نظام المعلومات المحاسبية قيداً تلزم باتباع مناهج معينة في تشغيل المعلومات وعرض التقارير وقنواتها، ومعدل

تكرارها... ومن الضروري أن تكون أهداف النظـام واضـحة دقيقـة ومرنـة، وأن تـرتبط بخصائص معينة في النظام وأن تعبر عن مشكلات متاحة أو متوقعة، وكذلك لابد وأن تتوافـق الأهداف مع إمكانيات النظام (السجني، 1981، ص.115) ؛

- **محددات بيئية داخلية وخارجية:** قد تضع الدولة قيوداً على تداول ونشر المعلومات لـدواعي الأمن والأغراض الرقابية أو لأسباب ضريبية، وهذا بالطبع يؤثر على كفاءة نظام المعلومـات المحاسبية في تدفق المعلومات، كما يؤثر حجم وظروف المنظمة في مشاكل الاتصالات ورقابة العمليات، فكلما تضخم الحجم وتنوعت المشاكل، كلما كانت الحاجة ماسـة لأسـاليب اتـصال رسمية وأشكال محددة للتقارير. ويعتبر تعدد المستويات الإدارية قيداً على مخرجـات النظـام فبينما تحتاج الإدارة العليا إلى معلومات موجزة شاملة فإن مستويات الإدارة التنفيذيـة تـستلزم إمدادها بتقارير يومية مفصلة تـصف مـدى انتظـام العمليـات ومـشاكل النظـام المـادي (Robert et al,1978,pp.272-273) ؛
- **محددات خاصة بأدوات وعناصر المعلومات:** من الطبيعي أن تتحدد إمكانيات وأهداف أي نظام وفقاً لطاقة العناصر التي يتكون منها، فقد تكمن المحددات في الفنيين اللازمين لتصميم وتنفيـذ النظام. وقد يفشل النظام لعدم الوفاء باحتياجات القوى البشرية، أو لعدم وجود المدير القادر على تجميعهم وإداراتهم (Caroline, 1994, p.389) ؛
- **محددات على المعلومات التي يحتويها النظام:** وتتمثل في محددات المعلومات الخارجية التـي تتعلق بمدى التناسب بين المعلومات المطلوبة وإمكانية الحصول عليها، بالإضافة إلى محـددات العمليات الداخلية التي ترتكز على النظام نفسه. ويمكن تحديد تلك المحددات في الآتي:
  - محددات يفرضها نظام المنظمة وسياستها تتعلق بأسلوب توقيت ومعدل عرض المعلومات؛
  - محددات إدارية تحتوي التقارير والسجلات المحاسبية؛
  - محددات تفرض على المعلومات الخاصة بالعاملين إما لرغبتهم أو لسياسة الإدارة؛
  - محددات يفرضها التزام المنظمة كعضو في القطاع النوعي، ويحـتم عليهـا الإفـصاح أو الإحجام عن المعلومات؛
  - محددات متعلقة بكيفية توصيل المعلومات إلى الجهات المستفيدة، وتنتج تلك المشكلة لقصور قنوات الاتصال في تدفق المعلومـات، أو لعـدم وضـوح التقـارير والمعلومـات أو كثـرة الاتصالات (Robert et al,1978,pp.27) .
- **محددات التكلفة:** تؤثر تكلفة المعلومات على كفاءة نظام المعلومات المحاسـبية، فمـن غيـر المعقول إنتاج معلومات تقل منفعتها عن تكاليف إنتاجها، كذلك من الصعب تطبيق تحليل التكلفة والعائد في مجال نظام المعلومات المحاسبية لصعوبة تحديد معايير النظام وبيان جدواها، خاصة

كما أن قيمة المعلومات تختلف وفقاً لمستخدميها وموضوع استخدامها، وتبرز المحددات هنا في التشغيل اليدوي والآلي للنظام.

- **محددات موضوعية لنظم المعلومات:** وتكمن تلك المحددات في طبيعة النظم ونظرة المنظمة إليها بما قد يشكل نقاط ضعف فيها، ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى (السجني، 1981، ص ص.116-117) :
  - عدم التحديد السليم لمشكلة المعلومات ؛
  - عدم تصميم النظم بشكل يسمح بإدخال أي تطوير عليها ؛
  - إدخال الحاسب الالكتروني في النظم الحالية دون تهيئتها لاستقبالها ؛
  - تأسيس نظم المعلومات على الهياكل التنظيمية الحالية، وفقاً للأهمية الحالية للمعلومات .

3.5.2 : العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية إلى عوامل تقنية وعوامل بيئية وعوامل تنظيمية، وعوامل سلوكية لمستخدمي النظام، بالإضافة إلى عوامل مرتبطة بطريقة صنع القرار الإداري (انظر فيما بعد) .

1.3.5.2 : تكنولوجيا المعلومات

إن التطورات التقنية العديدة التي حدثت في مجالات الحصول على البيانات وتخزينها ومعالجتها وتوصيل نتائجها إلى المستفيدين قد تطلب من الوحدات الاقتصادية ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، وله القدرة على التعامل مع الوحدات الاقتصادية الأخرى من خلال نظم المعلومات فيها، فضلاً عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية (البخاري، 2007، ص.8). وتعتبر تكنولوجيا المعلومات القاعدة الأساسية التي تبني على ضوئها المصارف ميزتها التنافسية؛ لما تحتله هذه التكنولوجيا من دور رئيسي في إنجاح تلك المصارف محلياً ودولياً. هذا بالإضافة إلى اعتبار تكنولوجيا المعلومات مصدراً مهماً للتطوير والنمو الاقتصادي لتلك المصارف. ويعتبر منتصف التسعينيات الوقت الحاسم الذي أدرك به المجتمع ضخامة التغييرات الحاصلة (Neumann Seev and Eli Segev,1980,p.15) ؛ (أبو غالية، 2004، ص.17). وبالتالي أخذ بإعادة وتوجيه نفسه بالشكل الذي يمكنه من مجاراة هذه التطورات المستمرة. هذا ويتوقف النجاح لأي منظمة على مدى قدرتها على مواكبة التغييرات المستمرة في البيئة التي تعمل فيها وخصوصاً التغييرات التكنولوجية والتي تتضمن استعمال الطرق الحديثة في تقديم الخدمات مما أوجب الاهتمام بالتغيير

التكنولوجي حتى أصبح أساساً للنهوض في ظل التغييرات المتسارعة في بيئة العمل (عباس، 2002، ص.10). وتعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها المكونات المادية والبرمجيات ووسائل الاتصال عن بعد، وإدارة قواعد البيانات وتقنيات معالجة المعلومات الأخرى المستخدمة في أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب (عقيل، 1996، ص. 18). وتمثل نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم الحاسبات الآلية مرحلة متطورة في نظم المعلومات وذلك بخلاف النظم التقليدية التي تسجل وتحول البيانات فيها باستخدام المستندات الورقية، حيث تقوم نظم المعلومات المحاسبية الآلية بتسجيل وتحويل وتسليم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من النظام باستخدام الوسائل الآلية. كما أنها تستخدم نظم التحويل المالي الآلي في المصارف على نطاق واسع من أجل معالجة عدد كبير من المعاملات المالية، مثل سحب الأموال، وتحويل وقبول الودائع. لذا يمكن القول بأن عدم تحقيق الكفاءة عند معالجة المستندات الورقية بالإضافة إلى التأخير في استلام المعلومات لاتخاذ القرارات شجع المصارف والمنظمات الصناعية على تطوير نظام المعلومات المحاسبي الآلي بديلا لنظم المعلومات المحاسبية التقليدية. هذا وقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي نظام التحويل الآلي للأموال والمعلومات على أنه شبكة قائمة على استخدام الحاسبات الآلية في تصميم وتنفيذ العمليات التي يقوم بها نظام المدفوعات عن طريق استخدام النبضات الإلكترونية في الحاسبات الآلية بدلاً من استخدام الوسائل الورقية (ياسين وصالح، 1999، ص ص.38-39؛ العربيد، 2001، ص.17). لذا يجب أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي المعلومات الضرورية لمساعدة الإدارة العليا في الإشراف والرقابة وتقدير مدى الإنجاز في أعمال المصرف والمخاطر المترتبة عليها. ومن هنا نجد أن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في المصارف التجارية تخضع إلى متطلبات الإدارة، والمصرف المركزي، والأطراف الخارجية (مستثمرين، مصلحة الضرائب، ..الخ) .

وفيما يلي الإرشادات العامة التي تضعها المصارف المركزية، ويطلب من المصارف التجارية تطبيقها في مجال وطبيعة وتفاصيل نظام المعلومات المحاسبي (العربيد، 2001، ص.20):

- يتمثل عمل نظام المعلومات المحاسبي في المصارف التجارية في متابعة وتسجيل كل عملية أو أي أصل أو التزام فعلي أو محتمل، وأي ربح أو مصروف مستحق أو مؤجل، ينتج عن العمليات أو الالتزامات التي تتكفل بها المصارف التجارية؛
- يوفر نظام المعلومات المحاسبي تفاصيل كل عملية، كما يوفر أيضا أي التزام على المصرف ويظهر أيضا الأطراف المرتبطة بالعملية أو الالتزام؛
- يوفر نظام المعلومات المحاسبي إمكانية الدخول الفوري للحصول على المعلومات المحاسبية والمالية التي تحتاج إليها الإدارة للإشراف على أصول المصرف، وعلى جميع أوجه نشاطات

المصرف على أساس تحديث البيانات والمعلومات باستمرار، من أجل تجهيزها لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛

- الحفاظ على حدود تفويض السلطة المصرح بها من قبل الإدارة العليا، والمناسبة لنوع وطبيعة وحجم النشاط الذي يقوم به المصرف بكافة أقسامه ؛
- الحفاظ على تفاصيل أساليب التحليل المالي وقواعد قبول أو رفض بعض العمليات التي تحددها الإدارة العليا والموجهة لأقسام المصرف ؛
- تتحمل المصارف مسؤولية إيجاد إجراءات للتأكد من توفر المعلومات المحاسبية والمالية التي تغطي كل أوجه نشاط المصرف، والوضع المالي والمخاطر وتقدم مثل هذه المعلومات إلى المستويات المختلفة للإدارة على أساس منتظم وبصورة دورية، وأن تحدد الإجراءات بصورة تلبي متطلبات سياسة المصرف المحددة بما فيها تفويض السلطات ومتطلبات المصرف المركزي ؛
- يجب على المصرف التجاري أن يكون لديه إجراءات للتأكد من أن العنصر البشري يتمتع بالقدرات والكفاءات التي تتناسب مع المسئوليات الملقاة على عاتقه والمتعلقة بطبيعة العمل المحاسبي، حيث يعتمد تشغيل أي نظام بصورة صحيحة على خبرة وتكامل عمل العنصر البشري.

وهكذا أصبحت التطورات الهائلة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات التي صاحبت المتغيرات المرتبطة بالعولمة تشكل العامل الحاسم في نجاح المنشآت ولم يقف التطور في التكنولوجيا المعلوماتية عند حدود معينة، فالتطورات في هذا المجال فاقت كل تصور، ويمكن تحديد الأبعاد الأساسية لهذه التطورات فيما يلي (Walman Steven, 1997, pp. 1-2).

- التزايد الكبير في طاقات الحاسبات الإلكترونية، فقد تزايدت طاقة شرائح التخزين وتم اختراع أجيال جديدة أكثر سرعة وذات إمكانيات أكبر مما يساعد في معالجة كميات أكبر من البيانات وتخفيض تكلفة التشغيل في نفس الوقت؛
- استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية مثل النظم الخبيرة وبرامج البحث الذكية والمجسات الإلكترونية التي تقوم بتنفيذ أعمال تتعلق بمسح كم كبير من قواعد البيانات أو المواقع العالمية للإنترنت، للبحث عن معلومات معينة والتصرف فيها وفقاً لقيود محددة؛
- التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية، وما أسفرت عنه هذه التطورات من إيجاد الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)؛
- إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة.

لذا يجب أن يرتبط النظام الإلكتروني الحديث بشبكة الإنترنت، مما يؤدي إلى ظهور إدارات جديدة بالمنشأة وتحويل إدارات أخرى إلى العمل الإلكتروني. ومن الإدارات الجديدة إدارة علاقات العملاء والتي تعمل على المحافظة على أفضل علاقات مع العملاء وأن تجتذب عملاء جدد، وكذلك إدارة العمل التقني للعميل والتي تقوم بمساعدة العملاء عند حدوث أي مشكلة أثناء تجولهم في المنشأة

على الإنترنت وذلك من خلال المحادثة مع العميل عبر الإنترنت. كذلك إدارة قواعد البيانات والمعلومات والمعرفة إلكترونياً والتي يجب أن تهتم بإبراز معلومات وخبرات وخبراء المنشأة والاستفادة منها لخدمة العملاء بأفضل طريقة (يوسف، 1999، ص ص. 143-144). وغني عن البيان أن شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) تلعب دوراً كبيراً في عالم التجارة (التجارة الإلكترونية) وتتحول تدريجياً إلى آلية سريعة ومضمونة لإتمام الصفقات التجارية وما تشمله من مفاوضات وبيع وشراء وتسويق وبحوث ودراسات جدوى، وتبادل للأوراق المالية وتسهيل انتقال الأموال وتدفقها، وهذا من شأنه أن يقلل من ارتفاع التكلفة عند التعامل مع الأسواق الخارجية. كذلك تلعب شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) دوراً كبيراً في عالم المصارف التجارية (الإنترنت المصرفي) حيث يقوم الإنترنت المصرفي بتقديم جميع وظائف النظم المصرفية الإلكترونية الأساسية بطريقة فعالة وبتكلفة منخفضة. حيث توفر تكنولوجيا المعلومات – متضافرة مع تكنولوجيا الحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات – إمكانيات عظيمة يمكن استخدامها في مجالات المحاسبة المختلفة، الأمر الذي يتطلب ضرورة إحداث تغييرات استراتيجية في النظم والممارسات المحاسبية وفي مهام المحاسبين (Mow Lana,1997,pp.3-4). هذا وقد أدى استخدام نظم معالجة البيانات إلكترونياً إلى تغير ملموس في وظيفة المحاسب، حيث أدت إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقتضيه يومياً في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الاقتصادية، واستثمار هذا الوقت استثماراً جيداً بواسطة المحاسب بالاشتراك في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية. فقد ساهم الانتشار في استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تطور وظيفة المحاسب الإداري، وخاصة فيما يتعلق بمسئولياته في دراسة النظم ووضع الموازنات التقديرية، وإعداد المقارنات بين الفعلي والمقدر أو المعياري، ومن ثم رفع التقارير المناسبة وإعداد التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة للمؤسسات والوحدات الاقتصادية المتعددة بما في ذلك المؤسسات المصرفية (Caroline,1994,pp.22-23 ; Walman Steven,1997,p.1) .

جدول (1.2)

مقارنة بين النظام المحاسبي باستخدام الأسلوب اليدوي والحاسب الإلكتروني

عناصر النظام المحاسبي	في ظل النظام التقليدي (يدوي أو الآلات)	في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني
المجموعة المستندية	• مستندات داخلية أو خارجية مثل فواتير الشراء والبيع، إيصالات السداد، شيكات ...الخ ؛ • يتم استيفاؤها يدوياً أو باستخدام بعض الآلات البسيطة؛ • تشغل حيزاً كبيراً في الحفظ والتخزين لكثرة عدد النسخ المتداولة منها؛ • تستلزم مجهوداً كبيراً لإعدادها وتأشيرات وتوقيعات متعددة.	• تتخذ شكل بطاقات مثقبة، أشرطة ورقية أو مغناطيسية، اسطوانات ممغنطة ...الخ ؛ • يتم استيفاؤها بطرق خاصة حسب نوع المستند وطريقة الإدخال، والتثقيب يدوياً أو مغناطيسياً؛ • يمكن الاحتفاظ بها في حيز ضيق لانخفاض عدد المستندات التي يمكن الاحتفاظ بها ؛ • تم اختصار الدورة المستندية والتوقيعات والتأشيرات المتعددة .
المجموعة الدفترية	• غالباً تتخذ شكل مجلدات كبيرة الحجم؛ • يتم التسجيل من المستند إلى دفتر اليومية أو الأستاذ مباشرة حسب الطريقة المتبعة، وتصور الدفاتر اليومية والأستاذ بطريقة مختلفة عن الأسلوب الإلكتروني وحسب الطريقة المحاسبية المتبعة.	• تتخذ شكل بطاقات سائبة كالمستندات ؛ • قد تندمج المجموعة الدفترية مع المجموعة المستندية بحيث تستلزم وسائل إظهار خاصة، وقد لا يوجد دفتر لليومية، وقد يتم تصوير

	(إيطالية، فرنسية، ...الخ) ؛	حسابات الأستاذ على شكل أعمدة أو خانات لإثبات الدائنة والمديونية والرصيد ولا يصور على شكل حرف (T) .
الدليل المحاسبي	• تستخدم مختلف الحروف والرموز والأرقام في إعداده دون قيود ؛ • أهميته النسبية محدودة بالنسبة للنظام التقليدي ؛ • يمكن أن يتضمن فراغات معينة عند إعداده يسمح بمرونة إضافة أحد الحسابات.	• لا تستخدم إلا الرموز التي تتواءم مع لغة الحاسب المستخدم ؛ • يمكن استخدام دليل أكثر تحليلاً وتفصيلاً عن المستخدم في النظم العادية لذا فهو أكثر أهمية؛ • يتضمن الدليل علاوة على التعليمات والأوامر، برامج معدة للمشاكل المختلفة.
الإجراءات	• تتم الإجراءات ببطء نسبي؛ لأنها تتم يدوياً أو باستخدام بعض الآلات؛ • يتم التسجيل من المستند إلى اليومية ثم ترحل البيانات إلى دفتر الأستاذ مما يزيد من احتمالات الأخطاء؛ • المستند أو صورته لا يستخدم إلا في عملية واحدة للإثبات أو الترحيل.	• تتم الإجراءات بسرعة ودقة بالغتين حيث تستخدم الدوائر الإلكترونية لتنفيذ البرامج الموضوعة ؛ • يمكن أن يتم التسجيل في السجلات والترحيل إلى حسابات الأستاذ في عملية واحدة مما يوفر الوقت ويقلل الخطأ؛

		• يمكن استخدام المستند لخدمة عدة أغراض وقد يتم التسجيل بدفتر الأستاذ قبل اليومية.

(الصعيدي، 1993، ص ص.88-89)

وكما هو وارد بالجدول (1.2) يمكن تلخيص ما توفره التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات من إمكانيات في مجال المحاسبة بالآتي:

- إمكانية إدخال ومعالجة كميات كبيرة من البيانات، وبالتالي توفير الوقت والجهد المبذولين في إثبات القيود المحاسبية بمصادر القيد اليدوية المختلفة وذلك عن طريق التأثير الآلي الذاتي في كافة هذه المصادر عن طريق تسجيل القيد على الحاسب الآلي مرة واحدة وقيام النظم المعدة بالتأثير على ملفات الحاسب المختلفة ؛
- ضمان الحصول على دقة تامة في إجراء العمليات المحاسبية وبسرعة عالية مع تقليل حجم الأخطاء التي كانت تحدث مع استخدام السجلات اليدوية؛
- إمكانية عرض وتحليل البيانات بأشكال وجداول ورسوم غير تقليدية؛
- تحقيق السرعة في إنتاج ونشر المعلومات المحاسبية وبتكلفة محدودة ؛
- إمكانية التحديث الفوري للمعلومات المحاسبية المنشورة في الوقت المناسب ؛
- زيادة كمية ونوعية المعلومات المنشورة ؛
- إمكانية نشر المعلومات المحاسبية على نطاق واسع يتخطى الحدود القومية باستخدام شبكة الإنترنت.

ومع استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية وتطبيقها بكافة فروع المصرف الواحد، وبتحميل نماذج توقيعات العملاء وبيانات أرصدة حساباتهم على الحاسب، أصبح من الممكن لهم التعامل مع حساباتهم دون التقيد بالتوجه للشباك الموجود به سجل الحساب ذاته (المغراوي، 2001، ص ص.105-106).

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يتعاون كل من قسم المحاسبة وقسم معالجة البيانات بصفة مستمرة، حيث يمثل ذلك التعاون جزءاً كبيراً من المعلومات التي يعالجها قسم معالجة البيانات، بيانات محاسبية، لذلك يجب أن يكون المحاسب على دراية بطاقة وإمكانية الكومبيوتر في معالجة تلك البيانات بكفاءة معقولة (ستيفن ومارك، ترجمة سعيد، 2002، ص ص. 53-54).

2.3.5.2 : العوامل البيئية

لقد بات معلوما أن نظم المعلومات المحاسبية هي نظم مفتوحة؛ لأن تحقيق أهدافها يتطلب التفاعل البيئي على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك من خلال شبكة الاتصال التي تنطوي عليها هذه الأنظمة والتي تعد بمثابة الشرايين الرئيسية لها، وعلى ذلك فإن تصميم أنظمة المعلومات ينطوي على ركن جوهري يتمثل في تحليل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بهذه الأنظمة، والتي تعتبر العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبية حيث عرفت البيئة :

"بأنها مجموعة العوامل التي لها تأثيرها على مدى نجاح النشاطات في تحقيق الأهداف المحددة لها والتي تخرج عن نطاق الرقابة عليها" (عبد العال والفيومي، 1992، ص.14). ومن التعريفات الحديثة الشاملة لهذا المصطلح هو المسئولية المدنية من التلف الناتج من الأنشطة الضارة بالبيئة . وتشمل البيئة العناصر التالية:

- الموارد الطبيعية بنوعيها: الحيوية وغير الحيوية مثل الهواء، والماء، والتربة، والمملكة الحيوانية، والمملكة النباتية، والتفاعلات بين هذه العناصر وبعضها؛
- الممتلكات التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي؛
- المظاهر المميزة للأماكن (إبراهيم، 2004، ص.5).

ومن تعريفاتها أيضا أنها مجموعة من المتغيرات التي تحيط بالمنظمة والتي تمكن المنظمة من تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتحتوي على عدة عناصر مثل : النظام السياسي، النظام الاقتصادي، التكنولوجيا، المنافسة، الزبائن أو العملاء، وعلى المنظمة أن تتعامل مع هذا المزيج كله إذا أرادت البقاء (رمضان، 1999، ص.17). كما يتضمن مفهوم البيئة العامة الحيز أو الإطار الإقليمي (الجغرافي) الذي تعمل فيه المنظمة المعنية بجميع متغيراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتعد محدداً أساسياً لحركة المنظمة في تنفيذ خططها وسبل أدائها للعمل وتحقيق أهدافها (Davis,1974).

ونظراً لأن البيئة الخارجية والداخلية هي الإطار العام للنظام المحاسبي وهي أحد العوامل المؤثرة عليه فإنه وجب على الباحثة أن تعرف بدقة لا لبس فيها ولا غموض ماهية البيئة الخارجية والداخلية للنظام المحاسبي.

1.2.3.5.2 : البيئة الخارجية للنظام

هناك مؤثرات عدة على البيئة الخارجية للنظام قد حصرت في تسعة مؤثرات هي تلك التي توفر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي بدورها تؤثر على اتخاذ القرار، وكذلك الاهتمام بعملية جمع البيانات تتمثل هذه المؤثرات في كل من الزبائن، الموردين، حاملي الأسهم، عامة الشعب، المقرضين، المنافسين، والمكون الاجتماعي والتقني وأجهزة الدولة. هذا ويمكن تعريف هذه المؤثرات على النحو التالي (الراوي، 1999، ص.25؛ رمضان، 1999، ص ص.17-18):

- **الزبائن:** وهم أهم المجموعات الخارجية؛ لأنهم الأكثر احتياجاً واستخداماً للمعلومات الإنتاجية والتي هي من أهداف نظام المعلومات المحاسبية؛
- **الموردون:** وذلك لأن المواد الأولية غالباً ما يتم شراؤها على الحساب من قبل المنشأة، وعملية التوريد تتطلب الكثير من المعلومات المحاسبية حول الزبائن، فمنها المصداقية، والموقف في الدفع، ويحصل الموردون على جزء من هذه المعلومات من المصادر الخارجية، والجزء الآخر من نظام المعلومات المحاسبية ؛
- **حاملو الأسهم:** الهدف الرئيسي للمساهمين هو تقييم إنجازات المنشأة في الماضي والحاضر وتحديد معالم المستقبل، وهذا الهدف لا يتحقق إلا من خلال تلك البيانات المعلوماتية التي يوفرها النظام المحاسبي؛
- **عامة الشعب:** يهتم العاملون الخارجيون بمعرفة نوعين من المعلومات هما:
  - المعلومات المالية: مثل المرتبات والأرباح ...الخ ؛
  - المعلومات غير المالية: مثل مستوى العمالة والإنتاجية ...الخ.
- **المقرضون:** فإن الشركات لكي تحصل على ثقة المقرضين فإنها بحاجة إلى عوامل كثيرة منها سمعتها، وقابليتها الإدارية، وقابليتها في الالتزام المالي، وقابليتها في النجاح والمركز المالي والتي تعتبر إحدى مخرجات النظام المحاسبي، وهي تمثل أهم مصدر من مصادر المعلومات للمقرضين. هذا ويلعب نظام المعلومات المحاسبية دوراً كبيراً في عملية الاقتراض وطبيعة المعلومات المحاسبية الخاصة بها ؛
- **المنافسون:** وهذه الفئة تتكون من المنافسين للموردين والعملاء؛
- **المكون الاجتماعي/ السياسي** ونعني به:
  - سيطرة الحكومة على الصناعة عن طريق اللوائح ؛
  - الاتجاه السياسي للمواطن العام نحو الصناعة ومنتجاتها المحددة ؛
  - العلاقة مع النقابات ذات السلطة في المنظمة.

- **المكون التقني**: ونعني به:
  - الوفاء بالمتطلبات التقنية الجديدة في صناعة معينة والصناعات المرتبطة بها في إنتاج السلع أو الخدمات؛
  - تحسين وتطوير المنتجات الجديدة عن طريق استخدام التقنية المتطورة في الصناعة.
- **أجهزة الدولة**: هناك العديد من الجهات العامة بالدولة تطلب المعلومات المحاسبية عن المنشأة، مثل مصلحة الضرائب، مصلحة الأملاك، جهاز الرقابة والمتابعة الشعبية، الضمان الاجتماعي، غرفة التجارة أو الصناعة والمنشأة لا تستطيع توفير تلك المعلومات إلا من خلال نظام المعلومات المحاسبية.

2.2.3.5.2 : البيئة الداخلية للنظام

وهي الظروف البيئية المحلية داخل نطاق البلد المعني، وتشمل العوامل الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والتعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة (ضيف وشحاتة، 1985، ص.14 ؛ إفريطيس، 2003، ص ص.16- 19 ؛ الدالي، 2003، ص.3 ؛ اقنيبر، 2005، ص.13) :

- **العوامل الاقتصادية**: تعتبر العوامل الاقتصادية من أحد أهم العوامل البيئية المؤثرة على النظم المحاسبية من ناحية، وعلى بقية العوامل البيئية الأخرى من ناحية أخرى، ومن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على النظم المحاسبية: هي طبيعة ملكية الأعمال، طبيعة النظام الاقتصادي، خطط التنمية الاقتصادية، مستخدمو المعلومات المحاسبية، وحالة الأسواق المالية. هذا ومما ينبغي الإشارة إليه أن طبيعة ملكية الأعمال تؤثر على الأنظمة المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة، حيث تهيمن حكومات الدول النامية على ملكية قطاع الأعمال؛ وذلك لملكية الدول لموارد الطبيعية، من ناحية وتأميمها للعديد من الصناعات الاستراتيجية من ناحية أخرى، مما يترتب عليه زيادة دورها في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الشامل، وبالتالي ازداد تأثيرها على أنظمتها المحاسبية من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى لتحقيقها ؛

هذا ويقصد بطبيعة النظام الاقتصادي درجة التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، فكلما زادت درجة هذا التداخل كلما قلت المرونة في النظم المحاسبية، ونتيجة للتدخل الحكومي الكبير في الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أصدرت هذه الدول عدة تشريعات وقوانين لتنظيم ممارساتها وأنظمتها المحاسبية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية – دول المغرب العربي جزء منها – يتطلب وضع خطط تنموية شاملة، وتعتمد هذه الخطط بالدرجة الأولى – إلى جانب عوامل

أخرى – على مدى وجود معلومات مناسبة ومفيدة وفي الوقت المناسب عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولإنجاح هذه الخطط فإن حكومات هذه الدول – أجهزة التخطيط – تتبع أسلوب التخطيط المركزي الشامل لتحديد الاتجاه الذي يجب أن يوسع فيه نشاطها الاقتصادي، والذي سيسفر عنه توحيد شبه كامل للمعاملات المحاسبية، ووجود المراجعة الإلزامية من قبل الدولة، وذلك للحصول على المعلومات المحاسبية المناسبة وفي الوقت المناسب، لإعداد وتنفيذ ومراقبة خطط التنمية الاقتصادية .

كما أنه تختلف أولوية مستخدمي المعلومات المحاسبية بين الدول المختلفة بسبب اختلاف عواملها البيئية، حيث يعتبر المستثمرون والدائنون المستخدمين الرئيسيين للمعلومات المحاسبية في الدول المتقدمة اقتصادياً (بالأخص بريطانيا وأمريكا)، بالتالي فإن شركات التمويل والشركات المساهمة لها دور كبير في تطوير المبادئ والممارسات المحاسبية في هذه الدول، وعلى العكس في الدول النامية، حيث تعتبر حكومات هذه الدول من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ لأنها مسئولة بالدرجة الأولى على عملية التخطيط الاقتصادي، وبالتالي فإنها تلعب دوراً أساسياً في وضع وتطوير الأنظمة المحاسبية.

هذا وتعتبر حالة الأسواق المالية من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأسس والقواعد المحاسبية المتبعة في الدولة سواء في إعداد البيانات المالية أم في تحديد حدود الإفصاح في القوائم المالية والمراجعة الخارجية، بينما تتطلب الدول النامية بالإضافة إلى ذلك اهتمام بالمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الاجتماعية وحسابات الدخل القومي، وذلك لقياس كفاءة العمليات الإنتاجية والخدمية على مستوى المشروعات، وعلى المستوى القومي.

- **العوامل السياسية والقانونية:** تعتبر العوامل السياسية والقانونية من أحد أهم العوامل البيئية التي تؤثر في تحديد المبادئ والممارسات المحاسبية، وتعتمد الدرجة التي تتأثر بها الأساليب المحاسبية في الدول النامية بالنظام السياسي على درجة الحرية المسموح بها في كل نظام سياسي، فكلما زادت هذه الدرجة كلما كان النظام المحاسبي أكثر مرونة، كما تتأثر بتداخل السياسات الدولية والروابط الاقتصادية، فقد نتج عن هذه التداخلات انتشار الأنظمة المحاسبية الغربية في العديد من هذه الدول على الرغم من الاختلاف البيئي الواضح بين هذه الدول ؛

كما تتأثر الأنظمة المحاسبية المطبقة في أية دولة بمدى وجود تشريعات أو قوانين ملزمة تنظم مهنة المحاسبة، كالتشريع الضريبي والقانون التجاري وقوانين الشركات، أو أي إجراء ملزم تصدره جهة رسمية بالدولة، فالمنظمات المهنية في الولايات المتحدة تمارس دوراً أساسياً في تنظيم مهنة المحاسبة وفي إصدار معايير خاصة بها، وعلى العكس تماماً في الدول

النامية، حيث يتم تنظيم الإجراءات المحاسبية عن طريق إصدار قوانين أو أنظمة أو تعليمات حكومية ويتم الإشراف على تطبيقها من قبل الجهات الحكومية .

- **التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة:** يعتبر التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة من أحد أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر على تطوير الأنظمة المحاسبية، ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى عجز نظام التعليم المحاسبي في معظم الدول النامية عن مقابلة احتياجاته الأساسية، نتيجة للنقص في العديد من الإمكانيات أثناء القيام بالعملية التعليمية مما أثر على كفاءة الخريجين، وأن العديد من مواضيع المحاسبة المهمة التي تدرس في الدول النامية المتعلقة باحتياجاتها الأساسية، لم تعط الوقت الكافي لتدريسها ولم تدرس على المستوى المطلوب، بالإضافة إلى ذلك قلة الأبحاث المحاسبية المنجزة المتعلقة بهذه المواضيع، كما أن العديد من أنظمة التعليم المحاسبي في هذه الدول لم يتم تصميمها للتأكد من أن الخريجين لديهم خلفية وفهم واسع لأنظمتهم المحلية (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية)، وبالتالي لا يمكن أن نتوقع من المحاسبين أن يؤدوا عملهم بكفاءة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء المعلومات المتوفرة .

وجدير بالذكر القول أن التطورات العديدة التي مرت بها مهنة المحاسبة والتجديات التي تواجه المحاسبين، تستلزم ضرورة تجديد المناهج التعليمية وتطويرها بصورة مستمرة، لتكون قادرة على إعداد كوادر مهنية، لتحقيق دورها العام في التنمية الاقتصادية، كما أن مهنة المحاسبة تعتمد – شأنها في ذلك شأن المهن الأخرى في رقيها وازدهارها وحسن أدائها لوظائفها – تعتمد بدرجة كبيرة على منتسبي المهنة من خريجي التعليم المحاسبي في الدولة، باعتبارهم العنصر الفاعل في تمثيل المهنة، هذا وقد أشارت عدة دراسات إلى ضعف وانخفاض مستوى مهنة المحاسبة بالنسبة للمهن الأخرى، حيث لم يتم بعد إصدار معايير وقواعد المحاسبة، وذلك قد يمنعها من أن تكون قوة مؤثرة في تطوير الممارسة المحاسبية للمستوى المناسب في هذه الدول، حيث أثر كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة سلباً على الأنظمة المحاسبية المطبقة في الدول النامية. وبذلك تعتبر العوامل السابقة الذكر هي الأساس في تشكيل النظام المحاسبي للدولة.

3.3.5.2 : العوامل التنظيمية

ويعرف التنظيم بأنه الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة، ويتطلب هذا تحديد النشاطات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف وتحديد الأفراد المسئولين عن القيام بهذه النشاطات، وكذلك تحديد الموارد التي سيستخدمها هؤلاء الأفراد، وتوضيح العلاقات الإدارية بينهم من حيث السلطة والمسؤولية (رمضان، 1999، ص.19). ويمكن تعريف الهيكل التنظيمي من حيث المراحل التي يمر بها

على أنه وسيلة الإدارة لتنسيق الجهود البشرية، وتحديد السلطات والمسؤوليات والعلاقات الأفقية والرأسية بين الأفراد، وكذا من الوحدات الإدارية لتنفيذ السياسات المرسومة وتحقيق الأهداف المخططة(مصطفى، 1985، ص.115). وقد عرف أيضاً بأنه الإطار الرسمي الذي يحدد الإدارات أو الأجزاء الداخلية في المنظمة، ويبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تقوم بالأعمال والأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المنظمة، كما أنه يحدد خطوط السلطة ومواقع اتخاذ وتنفيذ القرارات الإدارية (الدهان، 1992، ص.95).

وتشير العوامل التنظيمية التي تحكم استخدام صانع القرار للمعلومات إلى تلك العوامل التي لا تعود إلى صانع القرار كفرد بل ترجع إلى التنظيم الذي ينتمي إليه، وتمثلت العوامل الأكثر ملاءمة لنظم المعلومات المحاسبية في القيادة، والرقابة، والاتصالات، واللامركزية، والبيروقراطية (أنظر فيما بعد) :

- **القيادة:** وهي عملية إنسانية تعني التأثير في الأفراد وتوجيه سلوكهم في اتجاه معين (النعمي، 1997، ص ص.146-147). فهي ذات تأثير على متغيرين رئيسيين: الروح المعنوية للأفراد وإنتاجيتهم، ولقد تعددت أنماط القيادة [4] وفقاً لمدى اهتمامها بهذين المتغيرين (الأفراد، الإنتاج). ويؤثر نمط القيادة على استخدام المعلومات داخل التنظيم ؛

- **الرقابة:** تعرف الرقابة بأنها وظيفة مستمرة تعمل على إخضاع الأحداث للتطابق مع الخطط الموضوعة والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة (بهجت، 1973، ص.19).

ويتطلب حسن ممارسة العملية الرقابية ضرورة ارتكازها على مجموعة من المبادئ التي تحكمها ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي (الجزار، 1981، ص ص. 23-24):

- تتطلب العملية الرقابية ضرورة توفر معايير دقيقة وموضوعية مناسبة للحكم على الكفاءة؛
- تتحدد المساءلة المحاسبية بحسب المستويات في الهيكل التنظيمي ؛
- يجب أن تساهم الرقابة في تنفيذ مجموعة الأهداف المرسومة بكفاءة وفاعلية في الوقت وبالكيفية التي تساعد على اتخاذ الإجراءات العلاجية ؛
- اتخاذ الإجراءات العلاجية بأقل تكلفة ممكنة ؛
- توجيه عناية خاصة لمواطن الإسراف وعدم الكفاية (مبدأ الإدارة بالاستثناء) ؛
- تصميم نظام الرقابة بما يساعد على انعكاس هيكل الخطط عليه؛

---

[4] يعرف نمط القيادة بأنه المزاج المستقر والمعقول للسلوك الذي يستخدمه القائد لممارسة عملية القيادة. لمزيد من المعلومات راجع (ماهر، 2000، ص ص.321- 334) .

- ينبغي أن تتضمن دورة الرقابة قدراً كبيراً من المرونة؛
- يجب مؤازرة الإدارة العليا لنظم الرقابة والمتابعة القائمة بالمشروع.

ولاشك أن نمط الرقابة السائدة بالمنظمة يؤثر في سلوك الفرد، ومن ثم على ما يستخدمه من معلومات. فالرقابة الإيجابية التي تهدف لتحسين أداء الفرد تساهم في تطوير سلوكه، أما الرقابة المتصيدة للأخطاء فإنها تبث جذور الخوف لدى الفرد، وتجعله أكثر ترددا وأكثر حرصاً على حماية نفسه من المساءلة، هذا بجانب ما تلقيه من عبء نفسي وذهني أضافي يعوق أداءه ويقلل من فرص السلوك الإيجابي حيث يسعى الفرد إلى تأكيد التعليمات وتوفير مزيد من الضمانات لما سوف يأتيه من سلوك خوفاً من المساءلة.

- **الاتصالات:** يعرف الاتصال بأنه عملية نقل المعلومات والأفكار بهدف تحريك السلوك بما يحقق أهداف المنظمة(موسى، 1995، ص.51). ولكل عملية اتصال عناصر معينة تتمثل في:- مرسل لديه أفكار أو معلومات يريد توصيلها إلى مستقبل وبين المرسل والمستقبل رسالة لها محتوى ومضمون معين، وهذه الرسالة لابد من وسيلة لنقلها من المرسل إلى المستقبل. هذا وتعد التقارير من أهم وسائل الاتصال الإنساني؛ لأنها تتضمن عناصر الاتصال من حيث كونها الوسيلة التي يتم التخاطب عن طريقها بين منتج المعلومات ومستخدميها، وإن كانت التقارير المحاسبية هي القناة الرئيسية للاتصال المحاسبي، ألا أن عملية نقل المعلومات من المرسل (المحاسب) إلى المستقبل (صانع القرار) عن طريق وسيلة معينة (تقرير) عملية قد تكون غير كاملة؛ إذ أن عملية نقل وتوصيل المعلومات تتطلب فهمها من قبل المستخدمين؛ ولهذا يجب أن يدعم الاتصال الكتابي الاتصال الشخصي للمحاسب حتى يمكن إتاحة الفرصة لتفهم كل من الطرفين وجهة نظر الطرف الآخر، وذلك من شأنه أن يجعل التقارير المحاسبية تتميز بميزتين في غاية الأهمية إذ :-
  - تحوز قبول مستخدميها، ويرتبط هذا القبول بمدى فهم صانع القرار لمحتوياتها، إذ أن صانع القرار سيهمل المعلومات إذا لم يتم فهمها ويعتمد على ما لديه من المعلومات الخاصة به في القيام بمهامه. ويؤيد ذلك ما ذكره البعض (شريف، 1979، ص.177) من أن صانعي القرارات يعانون من كثرة المعلومات وإزاء هذا الفيض الغزير- ربما غير المفهوم - من المعلومات قد يجعل صانع القرار يكتفي بما يعرفه، أو قد تتساوى عنده كل البدائل بحيث لا يستطيع اختياراً، وفي كلتا الحالتين قد يعتمد على ما لديه من المعلومات الخاصة في اتخاذ القرارات، فالاتصال يعني ضمان الفهم المشترك للرسالة بين طرفي الاتصال، وخاصة بالنسبة للمستويات غير الفنية محاسبياً لافتقارها إلى الثقافة المحاسبية، إذ أن اتصال المحاسب بالمستويات الإدارية له تأثير على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتلك المستويات، وخاصة أن قدرة استيعاب كل مستوى يختلف عن الآخر

ويمكنه كذلك من تصميم التقارير وتحديد محتوياتها وصياغة مصطلحاتها بالطريقة التي يفضلونها مما يسهل فهم هؤلاء للتقارير ؛

- تناسب المستوى الإداري الذي ينتمي إليه صانع القرار، إذ أن لكل مستوى إداري معلومات مختلفة عن الآخر، أو بمعنى آخر لكل مستوى رغبات واحتياجات من المعلومات يراها ضرورية ومهمة، ويجب ذكرها في التقرير حتى تساعده على أداء مهامه (موسى، 1995، ص.52).

- **اللامركزية**: وتعني عكس المركزية والتي تشير إلى درجة تركيز سلطة اتخاذ القرار الإداري في موقع معين في المنظمة، مما يحدد صلاحيات أقسام العمل الأخرى ويحد من مشاركة المستويات الإدارية الأخرى في صنع القرار الإداري. وكلما زاد تعقد المهام الإدارية كلما زادت الحاجة إلى اللامركزية، أي نقل جزء من مسؤوليات الإدارة إلى الأقسام الأخرى التي تحتل مرتبة أقل في الهرم الوظيفي وتحت هذه الظروف سيصبح نظام المعلومات المحاسبي أكثر تعقيداً وأكثر حساسية وذلك لأغراض الرقابة (أيوب، 1988، ص ص.45-46).

- **البيروقراطية** : هي حكم المكاتب، ولها معان كثيرة مرتبطة بالجمود والروتين في العمل والأداء البطيء وتركيز الصلاحيات في أيد أشخاص غير مناسبين، كما تعني الفشل في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في المنظمة بشكل واضح والتهرب من المسؤولية أو نقلها أو التخلص منها وكذلك التعارض بين التوجيهات والإجراءات، وازدواجية الجهود (الدهان، 1992، ص.128).

هذا ويرى ماكس فيبر في البيروقراطية جهازاً يتصف بمواصفات تنظيمية وسلوكية معينة يؤدي الالتزام بها إلى تحقيق الكفاءة الإدارية رغم إمكانيات الانحراف الموجودة إذا ما أسيء استعمال هذه الأداة، فهي أداة حيادية قد تستغل إيجابياً أو سلبياً، فقد حذر فيبر من استغلال البيروقراطيين للسلطة وتعسفهم في استعمالها فتصبح أداة كبت بدلاً من أن تكون أداة خدمة (القريوتي، 1985، ص.35).

4.3.5.2 : العوامل السلوكية لمستخدمي النظام

من وجهة نظر الإدارة يعرف السلوك بأنه سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال التي تصدر عن الإنسان في محاولاته المستمرة لتحقيق أهدافه وإشباع رغباته المتطورة والمتغيرة. ويتأثر الإنسان وسلوكه بالعناصر المحيطة به (البيئة) سواء أكانت هذه العناصر مادية أم بشرية، ويعتبر السلوك الإنساني نظاماً مفتوحاً وينقسم إلى أجزاء رئيسة هي (الشريف، 1979، ص ص.178-179 ؛ موسى، 1995، ص ص. 34-35) :

- المدخلات السلوكية (المثيرات الاجتماعية والتنظيمية) ؛
- العمليات السلوكية (الأنشطة الذهنية التي تهيئ الفرد لاتخاذ القرارات) ؛
- المخرجات السلوكية (الاستجابات التي تصدر استجابة للمثيرات الأولية).

كما يتمتع السلوك البشري بفكرة المعلومات المرتدة، من خلال الاستجابة لها والتأثر بها، وله دور كبير في كافة مراحل العملية الإدارية، ويؤثر في نجاح وتنفيذ أهداف الإدارة، من خلال تفاعل العنصر البشري داخل المنظمة، وتظهر أهمية المشكلة السلوكية وكيفية معالجتها عندما تواجه المنظمة سلوكاً مناقضاً لأهدافها، سواء من جانب العاملين فيها أو المتعاملين معها، أو تواجه سلوكاً غير متعاون، أو سلوكاً سلبياً، وهذا يعني ضياع فرص المنظمة لتحقيق أهدافها، وقد يزيد السلوك السلبي من حدته عندما يصبح سلوكاً جماعياً، أو شبه جماعي في المنظمة، يؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف، ويدعو إلى عدم التعاون، ولا يكتب النجاح لأي تنظيم إداري إذا اختفى منه الاهتمام بالعنصر البشري، وإذا أهمل هذا العنصر من قبل الإدارة وطلبت منه البيانات والمعلومات في أوقات غير مناسبة، بالإضافة إلى عدم اشتراك معد البيانات في المناقشة وتعديل البيانات والمعلومات المحاسبية في حالة المعلومات المرتدة، فإن هذا يؤدي إلى ضعف السلوك الإيجابي لدى المحاسب، ومن ثم عدم اكتمال سلامة ودقة البيانات والمعلومات المعدة، وكذلك اتخاذ القرارات التي يغلب عليها صفة الاستعجال وعدم التأكد من صحة تطبيقها، ولا تقوم الدولة بالأعمال المناطة بها إلا من خلال العنصر البشري، وإذا كانت المنظمة والمنشأة تهتم به وتؤدي إلى إبراز السلوك الإيجابي لديه، فإن هذه المنظمة سوف يكتب لها النجاح، لذلك نرى أنه من الأهمية بمكان دراسة سلوك الأفراد حيث إن له أهمية كبيرة لمعرفة أداء الأفراد ودوافعهم؛ لأن الفرد يتأثر بمجموعة من الدوافع السلوكية، فقد تكون الدوافع مرغوبة وإيجابية فتؤدي إلى رفع كفاءة الأداء، لذا يجب الاهتمام به (المحاسب) في عملية إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والاجتماعية له وخلق علاقات قوية بينه وبين متخذي القرارات لمعرفة البيانات والمعلومات المتوقع استخدامها من خارج المنظمة .

وإن السلوك الإنساني محصلة تفاعل مجموعة من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى اتجاه سلوك الفرد وتؤثر في السلوك نفسه، وهذه المتغيرات منها ما يتعلق بالعنصر البشري ويرتبط به منذ الطفولة وينمو معه ويتطور بتطور العنصر البشري (عوامل فردية) وهناك العوامل الاجتماعية ثم العوامل الحضارية (الثقافية).

- **العوامل الفردية** (عمر، 1977، ص ص.57-58 ؛ موسى، 1995، ص ص. 35-36) وتنقسم العوامل الفردية للعنصر البشري إلى الآتي:
  - التفكير: وهو معرفة ما يدور بعقل الإنسان من أفكار تؤدي إلى تصرف معين (سلوك) وإذا نجحت المنظمة في معرفة الطريقة التي يفكر بها الفرد، فإنها تستطيع التأثير في تفكيره، وتحوله إلى سلوك هادف إلى تحقيق أهدافها ؛
  - الدوافع: الحاجات والرغبات التي يريد الفرد إشباعها وكذلك الأهداف التي يسعى الفرد تجاهها إلى تحقيقها ويبذل في سبيل ذلك كل جهده وقوته، فإذا كانت لدى العنصر الإنساني الرغبة أو الدوافع إلى تحقيق ذاته، بأن يكون له دور كبير في المنظمة، وأن يلقى عمله قبولاً لدى الجهات المستفيدة من تقاريره، فإنه يبذل قصارى جهده من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الدوافع، وخاصة إذا قدمت له المساعدات التي تؤدي إلى تحقيق دوافعه ورغباته ؛
  - الاتجاهات: تصرف الفرد في المواقف المعروضة من خلال مجموعة الأفكار والمشاعر والخصائص التي لديه.

وتساعد الاتجاهات التي لدى الفرد في تحديد واختيار السلوك واتجاه الموضوعات التي تعرض عليه بشكل (روتيني) دون تعقيدات، نتيجة وجود اتجاه مشابه ترسخ لدى العنصر البشري، فقد يعرف عن المدير (س) أنه دائماً يتجه في قراراته إلى مبدأ التعقيد والروتين، وأنه يصدر قراره بعد دراسة مستعصية ومعقدة، وعلى العكس من ذلك أن المدير (ص) يتخذ قرارات فورية، نتيجة وجود اتجاه معين لديه واتجاه الفرد يتأثر باتجاهات الأفراد الآخرين، مثل الأصدقاء والأقارب وتستطيع المنظمة أن تطور من اتجاه العنصر البشري، بما يخدم أهدافها نتيجة وضوح اتجاه الأفراد العاملين فيها ونجاح محاولة استمالة الفرد إلى تحقيق أهداف المنظمة.

- **العوامل الاجتماعية**: وهي عبارة عن المؤثرات الاجتماعية الناتجة من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ويتأثر بها، فالأصدقاء والجيران، والزملاء، لهم دور كبير في التأثير على سلوك الفرد مع الجماعة، وارتباطه بهم وتقبل نقدهم، والفرد يقوم بنفس الدور حيث يؤثر في سلوك وميول بعض أفراد جماعته، والأفراد – الجماعة – يؤثرون

ويتأثرون بأنماط وسلوك بعضهم البعض، لذلك يجب الاهتمام بالعنصر البشري وفهم أهمية التفاعل القائم بين الجماعة الواحدة، ومدى تأثير الجماعة على سلوك الفرد ؛

- **العوامل الحضارية:** من أهم العوامل الحضارية التي تؤثر على سلوك الفرد هي اللغة، باعتبارها تقوم بعملية مهمة وهي (نقل المعاني، وتفاعل الخبرات بين الأفراد، وتكوين المجتمع المتكامل) أي أن اللغة تعتبر وسيلة للاتصال بين الأجيال وفهم المعتقدات والأفكار والاتجاهات، وكذلك اكتساب وتعلم الخبرات عن الماضي، من خلال التجارب. هذا ومن العوامل الحضارية التي يجب التركيز عليها لمعرفة قدرات الفرد وصفاته، هي دراسة المجتمع ومكوناته وطوائفه، (الهيكل الاجتماعي) لمعرفة موقع الفرد في المجتمع وانتمائه إلى طبقة معينة، أو طائفة، أو جماعة ومدى تأثير ذلك على سلوك الفرد في المجتمع. كما أن الفرد من خلال الحضارة (الثقافة) يكتسب العادات والتقاليد والقيم والاتجاهات، وكذلك الوراثة لها دور كبير في تكوين السلوك البشري كما ذكر الكاتب(الحناوي وآخرون، 1999، ص.42) في اعتماد كل مجتمع على حضارته لتلقين معايير سلوكية معينة لأفراده حتى يمكن المحافظة على بقاء واستمرار المجتمع)، ويتمثل ذلك في الوالدين والأخوة لإكساب الفرد معايير سلوكية في المراحل الأولى لحياته، ويكون لديه رصيد من الخبرة والمعرفة عن الأحداث والمواقف، وكيفية التصرف في الأمور المعروضة عليه عند النضج، وفي مرحلة الشباب نجد الفرد ينضم إلى جماعة معينة يتأثر بها، وبذلك يتضح أن دراسة ومعرفة الجوانب الاجتماعية والحضارية، لها دور كبير في فهم سلوك الأفراد والتأثير فيه بما يخدم أهداف المنظمة.

5.3.5.2 : طريقة صنع القرار الإداري

يتناول هذا الجزء تعريف وعناصر عملية صنع القرار.

1.5.3.5.2 : تعريف عملية اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرارات هي عملية يقوم بها المديرون للوصول لقرار معين. وتعتمد نوعية كفاءة القرارات على المعلومات المتاحة لمتخذي القرار، واتخاذ القرار يعني الاختيار بين أفضل البدائل المتاحة لحل مشكلة ما ولتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المرجوة. يوضح الشكل (11.2) العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار.

الشكل (2 .11)

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات

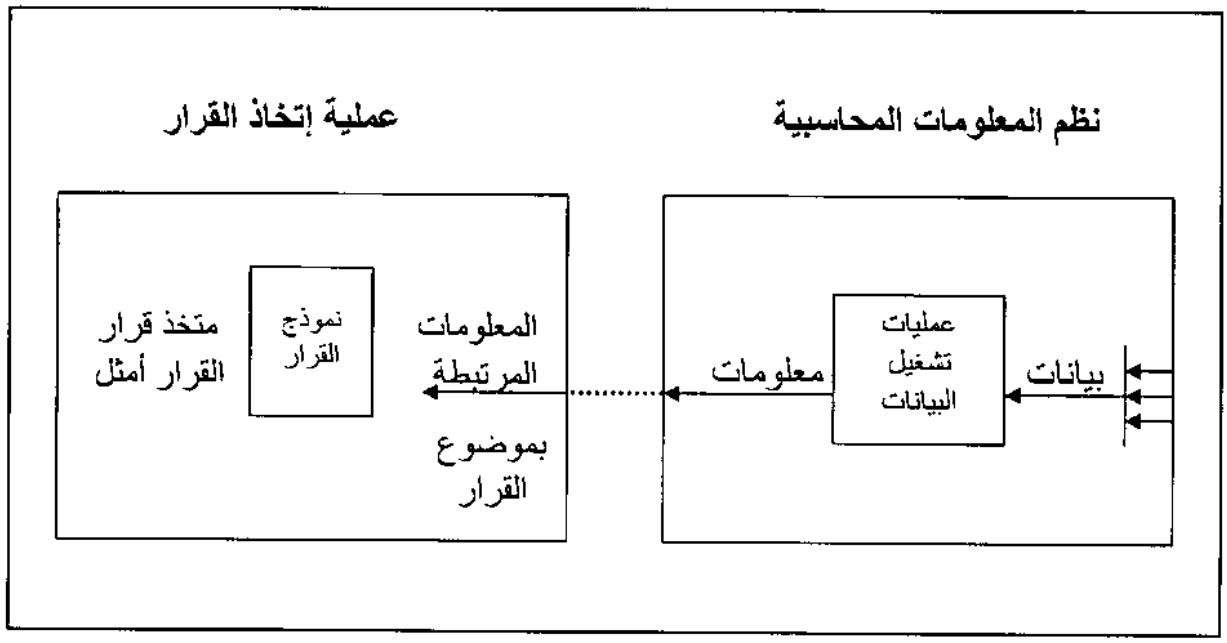

(أبو غالية، 2004، ص.40)

يوضح الشكل السابق أن نظم المعلومات المحاسبية تقوم بتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات بإجراء مجموعة من العمليات (عمليات التسجيل والمراجعة والتصنيف وإجراء العمليات الحسابية والتلخيص) ومما لا يخفى أن المعلومات تعتبر ذات أهمية كبيرة لعملية اتخاذ القرار، حيث إنها تمثل المدخلات الأساسية لعملية اتخاذ القرارات، وتعتبر عاملاً هاماً في تقليل عدد البدائل المتاحة لمتخذ القرار وتقديم البدائل الأكثر احتمالاً للنجاح، لذلك يكون من الضروري أن تنظم المعلومات بكفاءة وتعالج بدقة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال نظام المعلومات المحاسبية فهو يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في حدود نطاق مسئوليتها (أبو غالية، 2004، ص.40).

2.5.3.5.2 : عناصر عملية اتخاذ القرار

وتشمل عملية اتخاذ القرار أربعة عناصر هي (حلمي، 1982، ص.82) :

- النموذج: ويوضح الوصف الكمي والنوعي للمشكلة؛
- المعايير: وتمثل هذه المعايير الأهداف المطلوب تحقيقها بواسطة متخذ القرار؛
- القيود: يجب أخذ عدد من العوامل في الاعتبار عند اتخاذ القرار؛
- الاختيار الأمثل: بعد وصف المشكلة كمياً ونوعياً في النموذج، وبعد تحديد المعايير والقيود المرتبطة بها يقوم متخذ القرار باختيار الحل الأمثل للمشكلة من بين مجموعة البدائل المتاحة.

هذا ونظم المعلومات في مجال اتخاذ القرارات عرفت بأنها الطريقة المنظمة في تقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذ القرار في الوقت المناسب وبالشكل الذي يمكن أن يدفعه لاتخاذ قرار معين (رمضان، 1999، ص. 55).

أما عن أهمية المعلومات فتكمن في عملية اتخاذ القرارات ففي الحقيقة أن نظريات القرارات التنظيمية ما هي إلا نظريات لرد فعل المنظمات على الضغوط البيئية، وللمعلومات عن أحداث البيئة. والمعلومات اللازمة لحل مشكلة معينة قد تتنوع، فقد نحتاج إلى معلومات فنية ومعلومات عن المصادر الحالية والمستقبلية، وقد نحتاج إلى معلومات عن عادات المجتمع، إن قراراً صحيحاً في بيئة معينة قد يكون قراراً غير رشيد لبيئة أخرى نتيجة الجهل بالعادات والتقاليد (Andrew and William,1981,p.206).

كذلك يجب أن تكون المعلومات كافية ومتناسقة مع المشكلة وحجمها مع مراعاة عدم صرف زمن أكثر من اللازم لجمع المعلومات، ثم يجب أن ترتب المعلومات وتصنف حتى يمكن التعامل معها، كما يجب أن تكون المعلومات دقيقة واقعية ومتعلقة بالمشكلة، ومشتقاة من مصادر موثوقة، ويساعد المدير على جمع المعلومات وجود تقنيات حديثة ومتطورة مثل أجهزة الحاسبات الإلكترونية حيث يمكن جمع المعلومات عن المنظمة والبيئة الداخلية والبيئة الخارجية وجمع البيانات والإحصاءات وتخزينها لحين اللزوم (شريف، 1993، ص.95).

كذلك عرف (كنعان، 1983، ص.123) القرار بأنه الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية.

ويتطلب تحليل المشكلة الإدارية محل القرار بيان أنواع البيانات والمعلومات المطلوبة ومصدرها وحجمها والوسائل التي تساعد في الحصول عليها، والمعلومات التي يستخدمها الإداريون في مهامهم يمكن تصنيفها إلى المعلومات الأولية والثانوية والمعلومات التاريخية أو الجارية والكمية أو النوعية، كذلك الآراء التي يبديها الاستشاريون والتي تبين حقيقة المشكلة وأبعادها (كنعان، 1983، ص.123) .

ويختلف متخذو القرار في عملية تحليل مدخلات عملية اتخاذ القرارات ومنها على سبيل المثال:

- **تحليل القرارات الإدارية:** في بعض المنظمات يقوم المديرون بصرف الكثير من الوقت والجهد على عمليات تحليل البيئة والفرص والتحديات التي تفرض على المنظمة، وبناء على ذلك يتخذون قراراتهم الإدارية، بينما في منظمات أخرى فإن المدراء يتخذون قراراتهم بناءً على خبراتهم الشخصية ومن القيام بأي عمليات تحليلية تساعدهم على ترشيد هذه القرارات(Andrew and William,1981).
- **المدى الزمني:** يهتم المدراء عادة بالعمليات اليومية دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار بعيدة المدى للقرارات التي يتم اتخاذها، ولكن تحت بعض الظروف البيئية وتبعاً لأوضاع المنظمة يتوجب على المديرين أن يأخذوا الآثار بعيدة المدى لقراراتهم بعين الاعتبار (كنعان، 1983، ص.116).
- **درجة التعقيد في القرار:** في بعض المنظمات يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالاعتماد على عدد قليل من العوامل بينما يقوم البعض الآخر باعتماد عوامل أكثر، والجدير بالذكر بأنه في البيئة شديدة التباين التي تتصف بدرجة عالية من عدم الثبات فإن اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات قد لا يكون أمراً عملياً أو مقبولاً، ولكن في تلك البيئات التي تتصف بدرجة معتدلة من التباين والديناميكية فإن مثل هذه الطرق في اتخاذ القرار يعتبر أمراً ملائماً (Andrew and William,1981).

وغني عن البيان أن أفضل القرارات هي التي لا تضع في اعتبارها الموقف الذي يتصل بها مباشرة بل تتجاوز ذلك إلى ظروف المستقبل، وتوفر القدرة على التوقع لدى المدير متخذ القرار التي تمكنه من التطلع للمستقبل وفرص احتمالاته مما يصل إلى تقدير سليم لموقف ما، آخذاً بالاعتبار كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يكون لها تأثير في الموقف الذي يتصل بالقرار. هذا وتزداد قدرة متخذ القرار على التوقع كلما اتسعت معرفته بماضي وحاضر المنظمة التي يديرها (كنعان، 1983، ص ص.65-67).

وتنبع الصعوبة والتعقيد في عملية اتخاذ القرارات من أنها تتضمن نشاطات متعددة تقتضيها مراحلها المتعددة وما تتطلبه هذه النشاطات من قدرات ومهارات لإنجازها، فعملية اتخاذ القرار تتضمن أنشطة رئيسية تمر بثلاث مراحل، مرحلة البحث والاستطلاع ،مرحلة التفكير والتصميم، حيث يتم فيها البحث عن البدائل المختلفة للعمل، كما يتم فيها تحليل وتقييم البدائل، ومرحلة المقارنة والاختيار، حيث يتركز النشاط فيها على اختيار بديل معين لحل المشكلة والوصول إلى الهدف، كما أن النشاطات التي تتضمنها هذه المراحل تعتمد على قدرات

ومهارات عالية، وهنا يختلف المديرون في تنبيههم للعوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار ومهارتهم في التعامل مع البدائل للوصول إلى الهدف (رمضان، 1999، ص.25).

6.2 : الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة

تعددت الإسهامات العلمية في مجال نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها من قبل الباحثين والعاملين في هذا المضمار وفيما يلي استعراض لبعض من هذه الدراسات ذات العلاقة في هذا المجال:

دراسة(Watson and Baunter, 1975):

وقد عرضت هذه الدراسة مشكلة نظام التسعير المتغير كجزء من نظام المحاسبة الإدارية في ظل المدخل السلوكي بطريقة أكثر ملاءمة، وقد اقترحت حاجة المحاسبة الإدارية إلى اعتبار بعض العوامل في صدد تصميم نظام المحاسبة الإدارية مثل الاختلاف بين الأقسام في المؤسسة، وتوصلت من خلال نتائجها إلى أن نظام التسعير المتغير باعتباره جزءا من نظام المحاسبة الإدارية يمكن أن يصمم ليدعم الاختلاف والتكامل بين الأقسام في المؤسسة، وقد أكدت الدراسة أن المنظمة التي تتكيف مع البيئة الخارجية تستطيع بناء نظام محاسبي يعتمد عليه، حيث بينت دور اللامركزية في الشركة وذلك بتقسيم الشركة إلى أقسام متخصصة، هذه المركزية تودي إلى بناء نظام محاسبي يستطيع التكيف مع متطلبات البيئة المتقلبة.

دراسة (Lawrence and Milleter, 1976):

حيث قدمت هذه الدراسة نموذجا لتصميم نظام المعلومات المحاسبي، وقد درس كل من العوامل البيئية والتنظيمية ونماذج اتخاذ القرار وأثرها على نظم المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن احتياجات نظم المعلومات المحاسبية هي التي تحدد الكم الأعظم من النتائج التي يمكن الوصول إليها.

دراسة (عقدة، 1980):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل السلوكية والتنظيمية التي تحكم صانع القرار في استخدامه للمعلومات، وتم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة الاختبار الإحصائي الوصفي تمشياً مع طبيعة هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إشراف مستخدمي النظام المحاسبي على المراحل المختلفة لتصميمه ومشاركتهم في هذه المراحل مما يؤدي إلى ارتباطهم الوثيق به، ومن ثم زيادة كفاءة وفاعلية استخدامهم لـــه ورضائهم عنه ؛
- التقليل من المشاعر غير الودية التي قد تنشأ نتيجة لتصميم النظام المحاسبي على أســس فنية ومادية بحتة، إذ أن الاعتماد على نموذج استخدام المعلومات من شأنه أن يوجـــه قـــدراً كافياً من الاعتبار للعوامل الإنسانية التي يتضمنها تقديم نظام جديد أو تعديل النظام القائم.

دراسة (عثمان، 1984):

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من صحة إنتـــاج النظـــام المحاســـبي للمعلومـــات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتم إنتاج المعلومات المحاسبية في ضوء الخصائص السلوكية إذا كانت تنتج لخدمة قرار معين يرغبه المستفيد، ولكن لغرض التنظير العلمي للمعرفة المحاسبية فلا يجب أن تنتج المعلومات لخدمة احتياجات متخذي القرارات بصفتهم الفردية؛
- إذا كان يجب أن يرتبط نطاق المحاسبة بهدف تلبية حاجات القرارات الاقتـــصادية مـــن المعلومات فلا بد من دراسة تجريبية لأنواع هذه القرارات لتحديـــد مقـــدرة المعلومـــات المحاسبية على الوفاء باحتياجات هذه القرارات من معلومات.

دراسة (رمضان، 1987):

عن أثر العوامل السلوكية في إعداد البيانات المحاسبية اللازمة لاتخـــاذ القـــرارات، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية سوف تكون على درجة عالية من الكفاءة في استثارة الدوافع السلوكية المرغوبة والحد من الدوافع غير المرغوبة في ظل توافر المحددات أو العوامل التالية:

- أن يكون معيار أو مقياس الأداء الخاضع للرقابة قد تم تحديده من خلال عملية مـــشاركة فعلية من جانب المنفذين الذين سوف يسألون عن تحقيقه، وفي حدود سلطاتهم والمـــوارد المتاحة لهم، والخاضعة لرقابتهم؛
- أن تكون عملية المشاركة حقيقية وليست صورية وأن تكون مستوفاة لشروط ومتطلبـــات فعاليتها؛
- أن يتم قياس الأداء وفقاً لمقياس كمي أو نوعي أو شخصي ملائم لطبيعة المهمة ومقومات إنجازها والهدف منها، ويلقى قبولاً من المنفذين، وغير مكلف للوحدة؛

- يجب أن تكون هناك علاقة بين الرسالة والمستفيدين منها من حيث توافق معلومات الرسالة مع القدرات الاستيعابية والتفسيرية لمستقبلها، بما يضمن إشباع حاجاتهم من المعلومات والتأثير في مدركاتهم وسلوكهم، كما يجب أن يكون عليه التأثير كهدف للمحاسب؛
- يجب التيسير في عملية عرض المعلومات المحاسبية حتى يسهل فهمها لغير المختصين في المحاسبة؛
- تقديم البيانات والمعلومات للإدارة في الوقت المناسب وبالسرعة والدقة المناسبة.

دراسة (أيوب، 1988):

هدفت هذه الدراسة إلى شرح خصائص نظم المعلومات التي تمثل انعكاساً لخصائص جميع النظم المفتوحة المتفاعلة مع البيئة باستمرار، وشرح أهمية استخدام نظم المعلومات في المؤسسات العامة، كذلك تحديد أداء نظم المعلومات القائمة على أساس الحاسوب في توفير المعلومات التي تعكس قدرة الإدارة في المؤسسة العامة على اتخاذ القرارات وفي الأوقات المناسبة، وأن الباحثة اتخذت المؤسسة العامة الاستهلاكية في الجمهورية العربية السورية مثالاً على ذلك.

وقد أنهيت هذه الدراسة بإعطاء لمحة عن الاعتبارات المفروض تواجدها عند تصميم وتشغيل نظام المعلومات.

دراسة (عمران، 1988):

وهدفت هذه الدراسة إلى فحص واختبار العلاقة بين المتغيرات التنظيمية والبيئية ومستوى فاعلية نظم المعلومات الإدارية، واقتصرت الدراسة على العوامل التنظيمية التالية:

- اللامركزية في اتخاذ القرارات ؛
- الترابط والتداخل التنظيمي؛
- ظروف عدم التأكد.

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نظم المعلومات الإدارية في أي مؤسسة سواء كانت صناعية أو خدمية هي ذاكرة هذه المؤسسة وفكرها المتحرك والمعبر عنها، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام بعملية تصميم هذه النظم والتعرف على محددات فعاليتها؛
- أن هناك علاقة مباشرة بين المتغيرات التنظيمية ومستوى فعالية نظام المعلومات الإدارية.

دراسة (الدسوقي، 1988):

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المتغيرات السلوكية لمستخدمي المعلومات المحاسبية ودلائلها للمحاسب، ولا شك أن فهم المحاسب لسلوك المستخدم يساعده على معرفة الطاقة التشغيلية لهؤلاء المستخدمين، وبالتالي يؤدي إلى تحسين إنتاج المحاسب للبيانات.
وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات سلوك المستخدم تؤثر بطريقة متداخلة ومتفاعلة على كل من المعلومات المحاسبية والنظام المستخدم في تشغيل المعلومات، وأيضاً يمثل سلوك المستخدم دالة معقدة لعدد من المتغيرات المتفاعلة، ونتيجة لذلك فإن البحث المحاسبي يجب أن يتجه ناحية تحديد معايير تحكم سلوك المستخدم في تشغيله للمعلومات بدلاً من اعتماده على إطار تفضيلاته وتقديراته الذاتية وهذه المعايير يمكن أن تخفض من مخاطر تأثير المتغيرات السلوكية للمستخدم على تشغيل المعلومات.

دراسة (النظاري، 1990):

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى كفاءة نظم المعلومات وأثرها على فاعلية القرارات في المصارف التجارية الأردنية، حيث اعتبرت الدراسة أن فاعلية اتخاذ القرارات هو المتغير التابع وقد تم قياسه من خلال العائد على الاستثمار، أما المتغير المستقل فهو نظم المعلومات، ومن خلال هذين المتغيرين تم البحث في العلاقة بينهما، ومدى وجود أهمية إحصائية لهذه العلاقة، وتم توزيع أفراد العينة إلى مجموعات طبقاً لمستوياتهم الوظيفية، وعدد سنوات الخبرة، ومن نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين فاعلية اتخاذ القرارات ونظم المعلومات في المصارف الأردنية، وأهم ما أوصت به ضرورة الاهتمام بالمعلومات ومعالجتها بنظم متخصصة .

دراسة (الدهان والمخامرة، 1990):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آراء وحدات المحاسبة والحاسوب وبعض موظفي هذه الوحدات في المصارف العاملة في الأردن حول آثار استخدام الحاسوب على عدد من المتغيرات، منها : اتخاذ القرار، والرقابة، والإشراف، ودقة المعلومات، والكفاءة، وسرعة الخدمة، والبطالة، واستقرار العاملين في البنوك ورضاهم، والتطور والإبداع لدى العاملين. وكذلك التعرف على أهم المشاكل التي تعترض استخدام الحاسوب كما يراها العاملون في هذه الوحدات، وقد بلغ عدد الاستجابات ثمانين استجابة من خمسة عشر بنكاً يعمل في الأردن، وقد تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة، وأظهرت النتائج أن استخدام الحاسوب أدى إلى ما يلي:

- زيادة السرعة في اتخاذ القرارات ؛
- تحسين الرقابة والإشراف ؛
- زيادة الدقة والاعتماد على المعلومات والوثائق الصادرة عن الحاسوب من قبل المديرين والعاملين في البنوك ؛
- تحسين نوعية الخدمة المقدمة لعملاء البنوك بالإضافة إلى سرعة تقديمها.

كما أظهرت النتائج نفسها أن استخدام الحاسوب لم يؤد إلى ما يلي :

- بطالة عامة في البنوك على الرغم من أنه أدى في بداية استخدامه إلى بطالة جزئية في وظائف محددة ؛
- عدم استقرار العمل أو التأثير على درجة الرضى عند العاملين في البنوك ؛
- إعاقة الإبداع والمبادرة عند العاملين ؛
- اللامركزية في الرقابة والإشراف.

دراسة (عبد الرزاق، 1993):

اهتمت هذه الدراسة بتحديد مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة بالتطبيق على جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في سوق عمان المالي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الإدارة العليا (متخذي القرارات) في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير والقوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية كذلك فهي أيضا تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من الخطط الموضوعة مسبقاً للتعرف على الانحرافات بين الأداء الفعلي والخطط الموضوعة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفة الرقابة للحد من هذه الانحرافات.

دراسة (الشناق، 1994):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى توفر نظم المعلومات الإدارية لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية ودرجة الاستفادة منها، وكذلك درجة تأثيرها على الأداء المؤسسي لهذه الشركات، واستخدمت الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات.

ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة وجود تأثير قليل للعوامل البيئية والهيكلية ونظم المعلومات الإدارية على الأداء المؤسسي، كذلك وجد أن الشركات لا تركز بشكل واضح على استخدام نظم المعلومات الإدارية، والأغلبية منها اعتبر أن وجود الحاسوب يشكل بديلاً عن دائرة مختصة في نظم المعلومات الإدارية.

دراسة (الشريف، 1995):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفير النظم المحاسبية بالشركات الصناعية بمنطقة بنغازي للبيانات التي تحتاجها الإدارة لاستخدامها في المفاضلة بين استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة والرقابة عليها، وتم استخدام صحيفة الاستبيان لتجميع البيانات، واستخدمت الدراسة الاختبار الإحصائي الوصفي تواؤما مع طبيعة هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: أن النظام المحاسبي لا يوفر في أغلب الشركات – مجتمع الدراسة – البيانات اللازمة للإدارة، للمفاضلة بين بدائل استخدامات الموارد الاقتصادية، وأن نسبة 50% من الشركات – مجتمع الدراسة – لا يوفر النظام المحاسبي بها البيانات والمعلومات اللازمة لمتابعة الأداء واكتشاف الانحرافات.

دراسة (موسى، 1995):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل السلوكية والتنظيمية التي تحكم استخدام صانع القرار للمعلومات. وتقييم مدى مراعاة المحاسب لتلك العوامل عند إعداده للتقارير المحاسبية في بعض وحدات قطاع الأعمال العام الصناعي في البيئة المصرية والتعرف على الظروف التي تحول دون مراعاة هذه العوامل. وتم استخدام صحيفة الاستبيان لتجميع البيانات وكذلك المقابلات الشخصية التي يتم من خلالها استيفاء قائمة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: أن مراعاة العوامل السلوكية والتنظيمية تزيد من فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الأهداف المرجوة منه خاصة وأن فاعلية النظام المحاسبي تتحدد بالدرجة التي تؤثر بموجبها المعلومات التي يوفرها على السلوك وتصرفات صانعي القرارات (العملية القرارية).

دراسة (رمضان، 1999):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل البيئية، والتنظيمية، ونماذج اتخاذ القرارات على نظم المعلومات المحاسبية، وشملت هذه الدراسة جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي. حيث استخدم الباحث الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار لاختبار فرضياتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن: هناك علاقة بين كل من العوامل البيئية ونماذج اتخاذ القرار من جهة ونظم المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وعلى العكس بالنسبة للعوامل التنظيمية فلم تجد الدراسة علاقة بينها وبين نظم المعلومات المحاسبية.

دراسة (يوسف، 1999):

هدفت الدراسة إلى تصميم نظام معلومات إلكتروني يتلاءم مع التطورات الحديثة لتقنية المعلومات، وذلك من خلال تحديد المفاهيم الحديثة في تحليل وتصميم أنظمة المعلومات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي للتعرف على حدود النظم المحاسبية الإلكترونية التي تناسب إدارة المنشأة للعمل الإلكتروني على شبكة الإنترنيت.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها:

- لكي تصبح أعمال المنشأة ضمن الأعمال الإلكترونية فإنه لابد من إعادة التفكير في أسلوب عمل المنشأة، ويجب أن يكون لدى المنشأة الاستعداد والرغبة للسماح للتقنية بتحسين جميع مظاهر تنفيذ الأعمال؛
- أن مهمة إدارة الحسابات الإلكترونية هي إعداد كشوف حسابات العملاء والموردين الإلكترونية والتحصيل والسداد الإلكتروني باستخدام بطاقات الائتمان الإلكتروني ؛
- أن مهمة إدارة قواعد البيانات هو تملك كميات ضخمة من البيانات الخام والخبرة وتنظيمها وتحليلها بطريقة تجعلها سهلة ومفيدة لاتخاذ القرارات بالمنشأة وبطريقة مستمرة طبقاً لتغيرات السوق السريعة وأيضاً تحليل البريد الإلكتروني لموارد المنشأة وتنظيمه في قواعد البيانات.

دراسة (ياسين وصالح، 1999):

هدفت الدراسة إلى تقييم نظم المعلومات المحوسبة في المصارف التجارية الأردنية وذلك في ضوء معايير: جودة المعلومات، الفعالية الوظيفية، المرونة، البساطة، الموثوقية، والصداقة للمستفيد. ويتكون مجتمع وعينة الدراسة من المصارف التجارية الأردنية مع استبعاد المصارف غير الأردنية وقد تم اختيار عشرة مصارف كعينة من أصل أربعة عشر مصرفاً وتم استخدام صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، واستخدم الباحثان الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى استخدام اختبارT-Test لقبول أو رفض الفرضيات العديمة في تحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها:

- أن نظم المعلومات المحوسبة والمستخدمة في المصارف التجارية الأردنية تتمتع بمستوى جيد من الجودة، الفعالية الوظيفية، المرونة، البساطة، الموثوقية، والصداقة للمستفيد مما كان له أثر مباشر على مستوى الأداء ونوعية الخدمة المصرفية التي تقوم بتقديمها المصارف التجارية الأردنية ؛

- فيما يتعلق بالدعم الاستراتيجي للإدارة العليا فلم تشر إجابات المدراء إلى وجود مستوى جيد من الدعم، مما يتطلب أن تعمل المصارف التجارية الأردنية على تطوير وتصميم نظم معلومات استراتيجية موجهة من أجل تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

دراسة (المغراوي، 2001) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام المصارف التجارية الليبية بتقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة، ومدى فاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية في دعم نشاط المصارف التجارية لمواجهة عمليات تطور وتحديث الخدمات والنظم والاتصالات وذلك من خلال تحديد أنماط المعلومات اللازم توفيرها.

ويتكون مجتمع وعينة الدراسة من الإدارات العامة في المصارف التجارية الليبية (الوحدة، الجماهيرية، الصحاري، التجاري الوطني، الأمة، التجارة والتنمية) والفروع الرئيسية الواقعة بمدنتي طرابلس وبنغازي، وتم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات التي تم تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان الخاصة بالمشاركين، وذلك للوصول إلى استخلاص بعض الاستنتاجات المتعلقة بظروف وإمكانيات الأنظمة في المصارف التجارية الليبية بصفة عامة، واستنتاج بعض المعلومات المتعلقة بالأنظمة المحاسبية في تلك المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن معظم الأنظمة المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية لا تتوفر بها الخصائص والمواصفات المتوفرة في الأنظمة المحاسبية الحديثة ؛
- أن معظم المصارف المطبقة بها الأنظمة المحاسبية لا تتميز بالمرونة اللازمة لاستيعاب التطورات الدولية، والتنوع في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة؛
- أن معظم المصارف لا تقدر أنظمتها المحاسبية على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في الحاسبات والاتصالات؛
- أن أغلب المصارف لا تتوفر فيها الكفاءات والمؤهلات القادرة على تطبيق الأنظمة المحاسبية الحديثة.

دراسة (عباس، 2002):

هدفت الدراسة إلى قياس دور التغيير التكنولوجي في الإنتاجية من خلال دراسة حالة مصانع الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية في العراق، وتم أستخدم المقابلات الشخصية مع مدير المصنع ومدير التخطيط ومدراء الأقسام والمسئولين الإداريين والإنتاجيين في مقر الشركة في بغداد، وكذلك مصنع بيجي، وذلك من أجل التعرف على أساليب الإنتاج،

واعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى بعض أساليب الإحصاء الإستنتاجي لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها:

- أوضحت مؤشرات التغيير التكنولوجي قبل تطبيق التغيير التكنولوجي وبعده دورها المهم في تحديث تلك المؤشرات في المصنع عينة الدراسة؛
- أوضحت مؤشرات قياس الإنتاجية في المصنع عينة الدراسة بعد التغيير التكنولوجي لعام 2000 حيث إن التغيير التكنولوجي أسهم في تحقيق تغييرات في قيم الإنتاجية.

دراسة (بوخريص، 2004 ف):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع نظام المعلومات الإدارية من الناحية التنظيمية، وقدرة نظام المعلومات الإداري بالمصارف على توفير المعلومات التي تناسب احتياجات كل مستوى إداري بالمنظمة المصرفية بشعبية بنغازي.

وتم اختيار استمارة الاستبيان لتكون الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات، كما اعتمد الباحث على المقابلة الشخصية عند توزيع استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة. واستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها:

- أن وحدة المعلومات بكافة المصارف التجارية محل الدراسة تتبع الإدارة العليا مباشرةً بالهياكل التنظيمية للمصارف محل الدراسة، إلا إنها لا تحظى بالعناية أو الاهتمام الذي يوفره موقعها بالهياكل التنظيمية بالمصارف ؛
- عدم مواكبة كافة وحدات المعلومات بالمصارف محل الدراسة للتطورات التكنولوجية.

دراسة (أبو غالية، 2004):

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التقنية ومدى إمكانية مساهمتها في الرفع من مستوى كفاءة أداء الأعمال واتخاذ القرارات، وتحديد المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات والتي تحد من إمكانية الوصول إلى الاستخدام الأمثل لهذه التقنية، وتم استخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين ذوي العلاقة، واستخدمت الباحثة الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات، ويتكون مجتمع الدراسة من مصرفي الوحدة والأمة بالجماهيرية، وبنك الجنوب والشركة التونسية للبنك بتونس؛ وذلك بغرض المقارنة بين المصارف في البلدين، حيث يفترض أن هناك تفاوتا في مستوى استخدام التقنية. أما عينة

الدراسة فتشمل المسئولين ذوي العلاقة بكل من مصرف الوحدة ومصرف الأمة بالجماهيرية والمسئولين ببنك الجنوب والشركة التونسية للبنك بتونس ذوي العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي:

- أن الإدارة العليا لا تقدم الدعم الكافي لتطبيق تقنية المعلومات داخل مصارف الجماهيرية عكس ما هو موجود بتونس ؛
- أن أهم التحديات التي تواجه الإدارة بالمصارف التجارية الليبية والتونسية هي حوسبة العمل، ولا يمكن التغلب على هذا التحدي إلا عن طريق اقتناء التقنيات الحديثة وتدريب الموظفين عليها.

دراسة (أقنيبر، 2005):

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر المتغيرات البيئية المختلفة في تطوير مهنة المحاسبة وبيان مدى إمكانية إيجاد توافق محاسبي في كل من ليبيا وتونس من خلال معرفة أثر التشابه في الظروف البيئية على الإجراءات والممارسات المحاسبية المطبقة في هذه الدول. وتم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، ويتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في كل من تونس وليبيا، واستخدم الباحث الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى أساليب الإحصاء الإستنتاجي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها ما يلي:

- توجد هناك علاقة بين المتغيرات البيئية المحيطة بالوحدات الاقتصادية وطبيعة ونوعية الإجراءات والسياسات والممارسات المحاسبية المطبقة ؛
- أن المحاسبة تتشكل وتتطور استجابة للظروف البيئية التي تعمل فيها، ومن ثم فإن فهم العوامل البيئية التي تؤثر على عملية إيجاد توافق محاسبي يعد هاماً وضرورياً لتحقيق التوافق المحاسبي على المستويين المحلي والدولي.

دراسة(يوسف، 2006):

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم التخطيط الإستراتيجي على المستوى الكلي بما يضمن الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئة العربية عامة، والمملكة العربية خاصة،وتحقيقاً لهذه الأهداف واختباراً لفروضه تتم دراسة نظرية انتقادية تحليلية لتحديد ماهية التنمية المستدامة وأهميتها للمملكة العربية السعودية، ودور التخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء وذلك باستقراء وتحديد أهمية تكنولوجيا المعلومات للتخطيط

واستنباط مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات لدعم التخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي :

- أن التنمية المستدامة ترتكز على مجالات وأهداف متشابكة ومتفاعلة؛ بمعنى أن كلاً منها يؤثر ويتأثر بالآخر. وهذه الأهداف والمتغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية ؛
- أن التنمية المستدامة تسعى لتعظيم المنفعة الحالية والمقبلة بشكل متوازن دون التركيز على المنفعة الحالية فقط ولجميع الطبقات والمناطق دون التقيد بإقليم معين أو دولة معينة نظراً لامتداد الآثار البيئية بين المناطق والدول .

7.2 : الإطار النظري للدراسة

يعرف هذا الجزء من الدراسة المتغيرات المستقلة والتي يحتمل أن تؤثر في المتغير التابع (كفاءة نظم المعلومات المحاسبية) بصورة عامة.

ومن خلال استعراض أدبيات الدراسة يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بصورة عامة على النحو التالي:

- تكنولوجيا المعلومات المستخدمة (عقيل، 1996؛ يوسف، 1999؛ ياسين وصالح، 1999؛ المغراوي، 2001؛ العربيد، 2001؛ عباس، 2002؛ أبو غالية،2004؛ البخاري، 2007) ؛ (Walman Steven,1997; Mow Lana,1997; Neumann Seen and Eli Segev,1980).
  - التزايد الكبير في طاقات الحاسبات الإلكترونية ؛
  - استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية كالنظم الخبيرة؛
  - البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ؛
  - إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة.
- العوامل البيئية المحيطة بالمصرف (أقنيبر، 1998؛ رمضان، 1999؛ إفريطيس، 2003؛ الدالي، 2003؛ إبراهيم، 2004).
  - البيئة الخارجية للنظام
    - الزبائن (وهم أهم المجموعات الخارجية لأنهم الأكثر احتياجاً واستخداماً للمعلومات) ؛
    - الموردون (وهم الأشخاص الذين يقومون بتوريد المواد الأولية إلى المنشأة) ؛

- حاملو الأسهم (وهم الأشخاص الذين يقومون بتقييم إنجازات المنشأة في الماضي والحاضر وتحديد معالم المستقبل) ؛
- عامة الشعب (يهتم العاملون الخارجيون بمعرفة نوعين من المعلومات هما: المالية مثل المرتبات، وغير مالية مثل مستوى العمالة) ؛
- المقرضون (الشركات لكي تحصل على ثقة المقرضين فإنها بحاجة إلى عوامل كثيرة منها سمعتها، وقابليتها الإدارية، وقابليتها في الالتزام المالي، وقابليتها في المركز المالي والتي تعتبر إحدى مخرجات النظام المحاسبي، فهي تمثل أهم مصدر من مصادر المعلومات للمقرضين) ؛
- المنافسون (وهذه الفئة تتكون من المنافسين للموردين والعملاء) ؛
- المكون الاجتماعي/ السياسي (سيطرة الحكومة على الصناعة عن طريق اللوائح ؛ العلاقة مع النقابات ذات السلطة في المنظمة) ؛
- المكون التقني (تحسين وتطوير المنتجات الجديدة عن طريق استخدام التقنية المتطورة في الصناعة) ؛
- أجهزة الدولة (وهي الجهات العامة بالدولة التي تطلب المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل جهاز الرقابة والمتابعة الشعبية) .
  - البيئة الداخلية للنظام:
    - العوامل الاقتصادية؛
    - العوامل السياسية والقانونية؛
    - التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة.

- العوامل التنظيمية (بهجت، 1973؛ شريف، 1979؛ عقدة، 1980؛ الجزار، 1981؛ القريوتي، 1985؛ أيوب، 1988؛ موسى، 1995؛ رمضان، 1999).
  - القيادة (التأثير في الأفراد وتوجيه سلوكهم في اتجاه معين) ؛
  - الرقابة (العمل على إخضاع الأحداث للتطابق مع الخطط الموضوعة والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة) ؛
  - الاتصالات (عملية نقل المعلومات والأفكار بهدف تحريك السلوك بما يحقق أهداف المنظمة) ؛
  - اللامركزية (مشاركة كل المستويات الإدارية في عملية صنع القرار) ؛
  - البيروقراطية (تركيز الصلاحيات في أيد أشخاص غير مناسبين) .

- العوامل السلوكية لمستخدمي المعلومات (عمر، 1977؛ الشريف، 1979؛ الدسوقي، 1988؛ موسى، 1995؛ الحناوي وآخرون، 1999).
  - التفكير الفردي (معرفة ما يدور بعقل الإنسان من أفكار تؤدي إلى تصرف معين) ؛
  - الدوافع الفردية (الحاجات والرغبات التي يريد الفرد إشباعها) ؛
  - الاتجاهات الفردية (تصرف الفرد في المواقف المعروضة من خلال مجموعة الأفكار والمشاعر والخصائص التي لديه) ؛
  - العوامل الاجتماعية (المؤثرات الاجتماعية الناتجة من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ويتأثر بها) ؛
  - العوامل الحضارية (وهي العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد مثل اللغة باعتبارها تقوم بعملية هامة وهي نقل المعاني، وتفاعل الخبرات بين الأفراد، وتكوين المجتمع المتكامل) .

- طريقة صنع القرار الإداري (كنعان، 1983؛ شريف، 1993؛ رمضان، 1999؛ أبو غالية، 2004) ؛ (Andrew and William,1981).
  - تحليل القرارات الإدارية (في بعض المنظمات يقوم المديرون بصرف الكثير من الوقت والجهد على عمليات تحليل البيئة والفرص والتحديات التي تفرض على المنظمة، وبناءً على ذلك يتخذون قراراتهم الإدارية. بينما في منظمات أخرى فإن المدراء يتخذون قراراتهم بناءً على خبرتهم الشخصية) ؛
  - المدى الزمني (الأخذ بعين الاعتبار الآثار بعيدة المدى للقرارات التي يتم اتخاذها) ؛
  - درجة التعقيد في القرار (يجب أخذ عدد من العوامل في الاعتبار عند اتخاذ القرار) .

يمكن تلخيص المتغيرات المستقلة والفرعية التي تؤثر في مشكلة الدراسة كمتغير تابع على النحو الوارد في الشكل (12.2).

شكل (12.2) الإطار النظري للدراسة

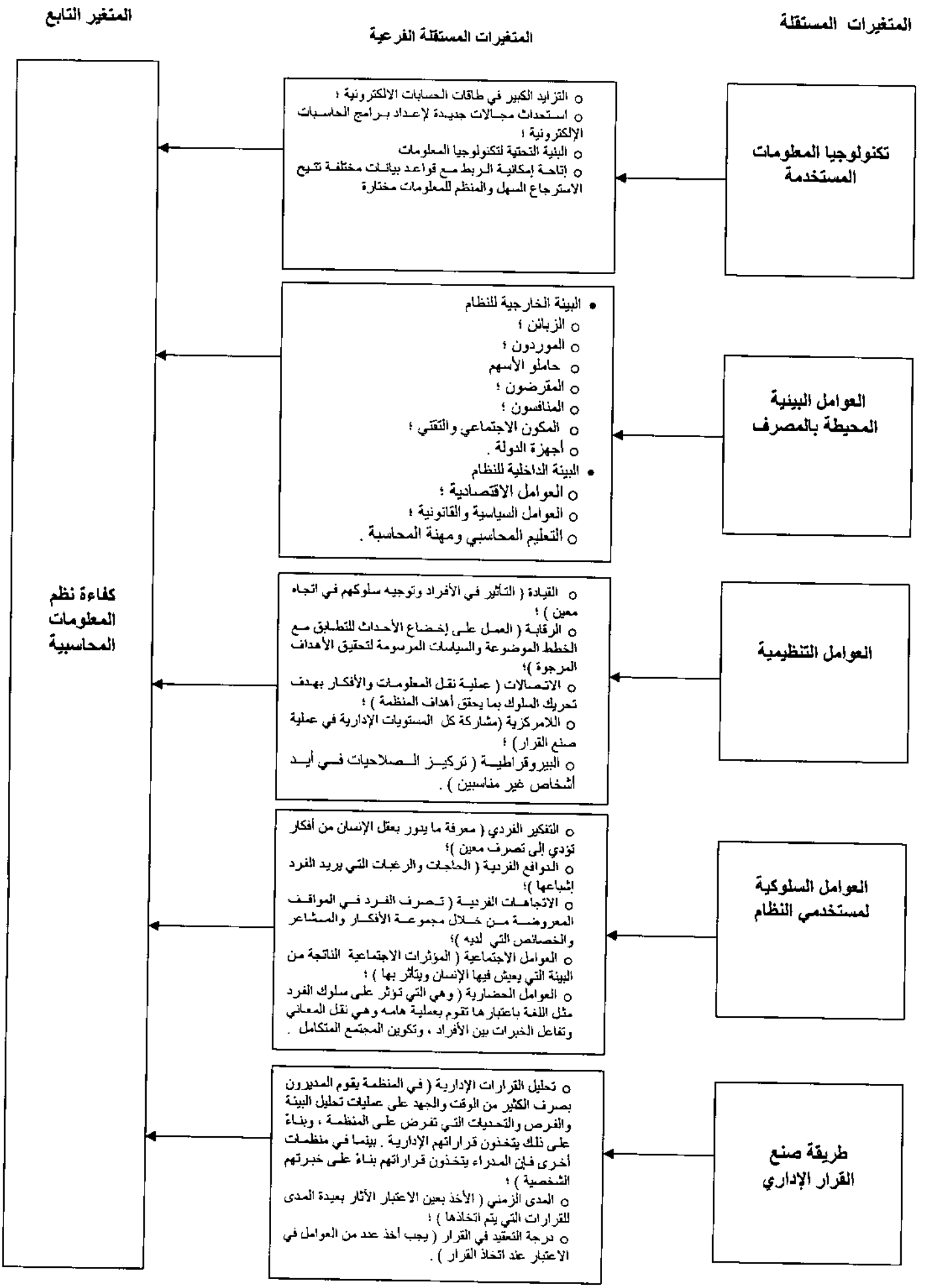

8.2 : فرضيات الدراسة

بدراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئة المحلية التي تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية الليبية تتنبأ الباحثة بأن المتغيرات المستقلة الـواردة بالإطار النظري للدراسة – باستثناء العوامل البيئية الخارجية للنظام وذلك لصعوبة قياسها – يحتمل أن تؤثر في كفاءة نظم المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية كمتغير تابع .

وعليه تم صياغة الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة على النحو التالي :

1- الفرضية الرئيسية الأولى : "يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية".

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم صياغة الفرضيات التالية:

1/1 الفرضية الفرعية الأولى : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير التزايد الكبير في طاقات الحاسبات الإلكترونيـة علـى كفـاءة نظـم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

2/1 الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية كـالنظم الخبيرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

3/1 الفرضية الفرعية الثالثة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات علـى كفـاءة نظـم المعلومـات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية " ؛

4/1 الفرضية الفرعية الرابعة : " يوجد اختلاف بـين متوسـطات المجموعـات الأربـع المشاركة في الدراسة حول تأثير إتاحة إمكانية الربط مـع قواعـد بيانـات مختلفـة تتـيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ".

2- الفرضية الرئيسية الثانية : " يوجد اختلاف بـين متوسـطات المجموعـات الأربـع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل البيئية المحيطة بالمـصرف علـى كفـاءة نظـم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية".

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم صياغة الفرضيات التالية:

1/2 الفرضية الفرعية الأولى : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل الاقتصادية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية"؛

2/2 الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل السياسية والقانونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

3/2 الفرضية الفرعية الثالثة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ".

3- الفرضية الرئيسية الثالثة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية".

لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم صياغة الفرضيات التالية:

1/3 الفرضية الفرعية الأولى: " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير القيادة باعتبارها أحد العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية "؛

2/3 الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير الرقابة باعتبارها أحد العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية "؛

3/3 الفرضية الفرعية الثالثة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير الاتصالات باعتبارها أحد العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية "؛

4/3 الفرضية الفرعية الرابعة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير اللامركزية باعتبارها أحد العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية "؛

5/3 الفرضية الفرعية الخامسة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير البيروقراطية باعتبارها أحد العوامل التنظيمية الخاصة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ".

4- الفرضية الرئيسية الرابعة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية".

لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة تم صياغة الفرضيات التالية:

1/4 الفرضية الفرعية الأولى : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير التفكير الفردي لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

2/4 الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير عامل الدوافع الفردية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

3/4 الفرضية الفرعية الثالثة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير عامل الاتجاهات الفردية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

4/4 الفرضية الفرعية الرابعة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

5/4 الفرضية الفرعية الخامسة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل الحضارية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ".

5- الفرضية الرئيسية الخامسة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ".

لاختبار الفرضية الرئيسية الخامسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1/5 الفرضية الفرعية الأولى : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير تحليل القرارات الإدارية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية"؛

2/5 الفرضية الفرعية الثانية : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير المدى الزمني للقرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية "؛

3/5 الفرضية الفرعية الثالثة : " يوجد اختلاف بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير درجة التعقيد في القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية ".

يتناول الفصل الثالث والأخير طريقة جمع وتحليل البيانات لاختبار الفرضيات وصياغة النتائج والتوصيات.

الفصل الثالث

جمع وتحليل البيانات وصياغة النتائج والتوصيات

يبين هذا الفصل أداة جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، كما يبين كيفية توزيع أداة جمع البيانات والاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات ونتائج تحليلها واختبار الفرضيات.

1.3 : أداة جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان[5] كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة، وذلك على اعتبار أن هذه الوسيلة قد استخدمت في دراسات مشابهة لموضوع هذه الدراسة (رمضان، 1999؛ المغراوي، 2001).

وتعتبر استمارة الاستبيان وسيلة مهمة للحصول على المعلومات من عدد كبير من الأفراد يفوق الحجم الذي تغطيه أدوات جمع المعلومات الأخرى، وتعتبر أيضاً بأنها منخفضة التكاليف والجهد، ولا تحتاج إلى عدد كبير من جامعي البيانات، وتتميز بعدم تقيدها بالمحددات المكانية حيث يمكن إرسالها بواسطة البريد إلى أي مجموعة حتى لو كانت بعيدة، وتعطي وقتاً كافياً للمبحوث للتفكير في إجاباته، وأن المعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطتها من السهل جمعها وعرضها وتحليلها (الرفاعي، 1998، ص.150؛ الكلالدة وجودة، 1999، ص ص.150-151؛ غرايبة وآخرين، 2002، ص.82). وبالرغم من المزايا المتوفرة في استخدام استمارة الاستبيان في جمع البيانات إلا أنه قد تكون هناك بعض الأسئلة الغامضة، أو التي قد يساء تفسيرها، فلا يكون هناك فرصة للمبحوثين للاستفسار عنها، وانخفاض نسبة المردود غالباً في حالة إرسال الاستمارة بالبريد بسبب إهمال أو نسيان المبحوث لها. كما أنه لا يمكن استخدام الاستبيان في مجتمع أمي، وقد يكون الشخص الذي ملأ الاستمارة ليس هو المعني من الدراسة (عبيدات وآخرين، 1999، ص.64؛ جودة، 2004، ص.83). وتم تصميم الاستبيان بعد مراجعة أدبيات الدراسة التي تناولت المصارف التجارية والنظام المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه، وجميع الأسئلة كانت مغلقة[6] روعيت القواعد العامة في صياغتها، وبالرغم من مزايا الأسئلة المغلقة المتمثلة في سهولة تفريغ البيانات وتحليلها

---

[5] عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المترابطة والمتسلسلة والتي يتم الإجابة عليها وتعبئتها من قبل المبحوث لجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة أو مشكلة البحث (كلالدة وجودة، 1999، ص.137) .

[6] هي الأسئلة التي يطلب من المشارك في الدراسة اختيار الإجابة التي تعبر عن رأيه من بين مجموعة من الإجابات (ملحم، 2002، ص.288) .

بطريقة مبسطة وموضوعية والمقارنة بينها إلا أن لها بعض العيوب (الرفاعي، 1998، ص.188؛ عبيدات وآخرين، 1999، ص.67) :-

- قد يغفل الباحث في بعض الأحيان بعض الخيارات التي قد تكون ضرورية للإجابة عن بعض الأسئلة؛
- تفيد المبحوث في إجابات محددة؛
- من السهل الإجابة على الأسئلة بطريقة عشوائية من خلال الخيارات المتوفرة؛
- صعوبة التحقق من صدق إجابة المبحوث.

وتفادياً لهذه العيوب بقدر الإمكان فقد تم وضع سؤال مفتوح في نهاية كل سؤال من أسئلة الاستبيان المغلقة. لإعطاء المشاركين فرصة لبيان أي عوامل أخرى يرون درجة تأثيرها على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لم يتم الإشارة إليها في الأسئلة المغلقة.

هذا وقد قسم الاستبيان إلى جزأين : خصص الجزء الأول للمعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، من حيث الوظيفة، والمؤهل، وعدد سنوات الخبرة ؛ بينما خصص الجزء الثاني لجمع البيانات المطلوبة؛ لاختبار الفرضيات الخاصة بالعوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

وصممت الأسئلة الموضوعة بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي، والذي تم استخدامه في دراسات مشابهة لموضوع الدراسة (رمضان، 1999؛ المغراوي،2001). والهدف من هذا المقياس تحديد اتجاه آراء الأفراد المراد قياسها، بالإضافة إلى أن هذا المقياس يحتاج تفكيراً من المشارك بشكل معمق قبل الإجابة على أي سؤال؛ لأن إجابته متدرجة بشكل دقيق (عمر، 1997، ص.260).

وقد صنفت درجة الموافقة بالنسبة للعوامل المختلفة من أوافق بشدة (خمس درجات) إلى لا أوافق بشدة (درجة واحدة) ؛ لكي يتسنى للمشاركين إبداء ما يتناسب مع آرائهم على النحو الوارد بجدول رقم (1.3) .

جدول رقم (1.3)

نموذج لمستوى إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

2.3 : مجتمع وعينة الدراسة

1.2.3 : مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عناصر الإدارة والمراجعين الخارجين العاملين بالمصارف التجارية الليبية.

2.2.3 : عينة الدراسة

نظراً لصعوبة القيام بالمسح الشامل لمجتمع الدراسة، اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من أربعة طبقات هي: الإدارة العليا، والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية، والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص في كلاً من طرابلس، وبنغازي، وسرت، ومصراتة .

ويؤدي استخدام هذه الطريقة التناسبية إلى زيادة تمثيل العينة وتمكين الباحث من استخدام عينات أصغر مما يقلل من التكاليف الخاصة بالبحث (عبد الحفيظ، وباهي، 2000، ص. 136؛ الهيتي، 2004، ص.31) .

جدول رقم (2.3)

حجم عينة الدراسة

البيان	حجم العينة
الإدارة العليا	4
الإدارة التنفيذية	69
المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية	33
المراجعين العاملين لحسابهم الخاص	45
المجموع	151

3.2.3 : توزيع وجمع استمارات الاستبيان

تم إرفاق الاستبيان برسالة نوضح فيها عنوان الدراسة والهدف منها ونؤكد للمشاركين بأن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي دون الإشارة بأي حال من الأحوال إلى المشاركين؛ ورسالة من الأخ/ أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد موجهة إلى المصارف والمرجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص بخصوص مساعدة الباحثة في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة. وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (182) استمارة استلم منها عدد (151) وعدد (31) استمارة لم يتم استلامها. والجدول رقم (3.3) يوضح استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة .

جدول رقم (3.3)

استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة

البيـــان / الفئـــة	المراجعون				المصارف				المجموع	
	لحسابهم الخاص		جهاز المراجعة المالية		الإدارة العليا		الإدارة التنفيذية			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
استمارات الاستبيان الموزعة	54	%100	40	%100	19	%100	69	%100	182	%100
استمارات الاستبيان المستلمة	45	%83.33	33	%82.5	4	%21.05	69	%100	151	%82.97
استمارات الاستبيان غير المستلمة	9	%16.67	7	%17.5	15	%78.95	-	-	31	%17.03

3.3 : التحليلات الإحصائية المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة على الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، حيث تم تفريغ بيانات الاستمارات، وتجهيزها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لاستخراج المتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري، والتكرارات، والنسب المئوية (الهيتي، 2004، ص.13 ؛ شاكر، 2005، ص.59)، كما تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لتبين مدى وجود ارتباط إيجابي بين القياسات المعبرة عن إجابات مفردات العينة، حيث إنه كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح أي أكثر من 60% كلما كان ذلك مقبولاً إحصائياً ودليل على ارتفاع درجة الثبات والاتساق الداخلي لبنود أبعاد المقياس، ومن ثم إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (القحطاني وآخرون، 2002، ص ص.210-236 ؛ الكاجيجي وآخرين، 2005، ص.25)، وتم استخدم تحليل التباين في اتجاه واحد One- Way Analysis Of Variance وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فرق جوهري بين متوسطات المجموعات الأربع واختبار فروض الدراسة . ويستخدم هذا النوع من التحليل في حالة العينات المتساوية وغير المتساوية (خليل وآخرين، 1999، ص ص. 7-19)، وبالتالي يعتبر تحليلا مناسبا لهذه الدراسة.

4.3 : تحليل البيانات

يتناول هذا الجانب تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال استمارة الاستبيان للوصول إلى نتائج مبدئية حول مشكلة الدراسة، وقد قسم هذا الجانب كما يلي:-

1.4.3 : اختبار ألفا كرونباخ

ولقد كانت قيمة معامل الارتباط لجميع أبعاد المقياس المستخدم في هذه الدراسة هو(0.8371) وهذا أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا مما يعني توفر الثبات الداخلي في وسيلة القياس، والجدول رقم (5.3) يوضح ذلك :-

جدول رقم (4.3)

معامل ألفا لأسئلة الدراسة

البيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا	النتيجة
1- معامل ألفا لجميع أسئلة الاستبيان(ماعدا الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الخاصة عن المشاركين).	20	%83.71	مقبولة إحصائيا
2- معامل ألفا للأسئلة المتعلقة باختبار تأثير تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.	4	%74.64	مقبولة إحصائيا
3- معامل ألفا للأسئلة المتعلقة باختبار تأثير العوامل البيئية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.	3	%63.26	مقبولة إحصائيا
4- معامل ألفا للأسئلة المتعلقة باختبار تأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.	5	%70.25	مقبولة إحصائيا
5- معامل ألفا للأسئلة المتعلقة باختبار تأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.	5	%77.08	مقبولة إحصائيا
6- معامل ألفا للأسئلة المتعلقة باختبار تأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.	3	%70.8	مقبولة إحصائيا

2.4.3 : تحليل القسم الأول من الاستبيان (معلومات عامة عن المشاركين) :-

تضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين والمتمثلة في مركزهم الوظيفي ومؤهلهم العلمي وعدد سنوات الخبرة الخاصة بهم، وكان التحليل على النحو التالي:

1.2.4.3 : المركز الوظيفي للمشاركين

يبين الجدول (5.3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مركزهم الوظيفي بالنسبة للمراجعين العاملين لحسابهم الخاص. حيث كانت نسبة 4.44% منهم يشغلون وظيفة مدير عام، ونسبة6.67% منهم يشغلون وظيفة مديري إدارة الحسابات، ونسبة 88.89%منهم يشغلون وظيفة محاسب قانوني يعمل لحسابه الخاص.

أما بالنسبة لتوزيع المشاركين في الدراسة حسب مركزهم الوظيفي بالنسبة للمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية. كانت بنسبة 3.03% منهم يشغلون وظيفة مدراء إدارة المراجعة الداخلية، ونسبة 96.97% منهم يشغلون وظيفة محاسب ومراجع قانوني يعمل بجهاز المراجعة المالية.

وبنسبة لتوزيع المشاركين في الدراسة حسب مركزهم الوظيفي في الإدارة العليا فكانت بنسبة 100% منهم يشغلون وظيفة عضو مجلس إدارة.

كذلك يبين الجدول (5.3) نسبة توزيع المشاركين في الدراسة حسب مركزهم الوظيفي في الإدارة التنفيذية حيث كانت نسبة 4.35%يشغلون وظيفة مديري إدارة نظم المعلومات، ونسبة 1.44% منهم يشغلون وظيفة مديري إدارة الحسابات العامة، ونسبة 4.35% يشغلون وظيفة مدراء إدارة المراجعة الداخلية، ونسبة 89.86% منهم يشغلون وظائف أخرى بالإدارات التي استهدفتها الدراسة.

جدول (5.3)
توزيع المشاركين في الدراسة حسب المركز الوظيفي

الفئة / البيـــان	المراجعون				المصارف				المجموع	
	لحسابهم الخاص		جهاز المراجعة المالية		الإدارة العليا		الإدارة التنفيذية			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عضو مجلس الإدارة	–	–	–	–	4	%100	–	–	4	%2.64
مدير عام	2	%4.44	–	–	–	–	–	–	2	%1.32
مدير إدارة نظم المعلومات	–	–	–	–	–	–	3	%4.35	3	%2
مدير إدارة الحسابات العامة	3	%6.67	–	–	–	–	1	%1.44	4	%2.64
مدير إدارة المراجعة الداخلية	–	–	1	%3.03	–	–	3	%4.35	4	%2.64
محاسب ومراجع قانوني يعمل بجهاز المراجعة المالية	–	–	32	%96.97	–	–	–	–	32	%21.2
محاسب ومراجع قانوني يعمل لحسابه الخاص	40	%88.89	–	–	–	–	–	–	40	%26.50
أخرى	–	–	–	–	–	–	62	%89.86	62	%41.06
الإجمالي	45	%100	33	%100	4	%100	69	%100	151	%100

2.2.4.3 : المؤهلات العلمية للمشاركين

يوضح الجدول (6.3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلهم العلمي بالنسبة للمراجعين العاملين لحسابهم الخاص. حيث كانت نسبة 62.22% منهم يحملون درجة بكالوريوس، ونسبة 31.11% منهم يحملون درجة ماجستير، ونسبة 6.67% يحملون درجة دكتوراه.

أما بالنسبة لتوزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلهم العلمي بالنسبة للمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية فكانت بنسبة 87.88% منهم يحملون درجة بكالوريوس، ونسبة 9.09% يحملون درجة ماجستير، ونسبة 3.03% منهم يحملون مؤهلات علمية دون ذلك.

وبنسبة لتوزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلهم العلمي في الإدارة العليا فكانت بنسبة 25% يحملون درجة ماجستير، ونسبة 75% يحملون درجة دكتوراه وهذا يدل على التأهيل العلمي العالي للمشاركين، الأمر الذي يضفي المصداقية والاعتماد على إجابتهم.

كذلك يبين الجدول (6.3) نسبة توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلهم العلمي في الإدارة التنفيذية حيث كانت نسبة 69.57% منهم يحملون درجة بكالوريوس، ونسبة 11.59% منهم درجة ماجستير، و1.45% منهم يحملون درجة دكتوراه، ونسبة 17.39%منهم يحملون مؤهلات علمية دون ذلك.

جدول (6.3)
توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

الفئة / البيان	المراجعون				المصارف				المجموع	
	لحسابهم الخاص		جهاز المراجعة المالية		الإدارة العليا		الإدارة التنفيذية			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بكالوريـــــوس	28	%62.22	29	%87.88	–	–	48	%69.57	105	%69.53
ماجستير	14	%31.11	3	%9.09	1	%25	8	%11.59	26	%17.22
دكتوراه	3	%6.67	–	–	3	%75	1	%1.45	7	%4.64
أخرى	–	–	1	%3.03	–	–	12	%17.39	13	%8.61
الإجمالي	45	%100	33	%100	4	%100	69	%100	151	%100

3.2.4.3 : عدد سنوات الخبرة للمشاركين

يبين الجدول (7.3) توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة بالنسبة للمراجعين العاملين لحسابهم الخاص. حيث كانت نسبة 48.89% منهم تقل خبرتهم عن 10 سنوات، ونسبة 20% منهم تتراوح مدة خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، ونسبة 31.11% منهم مدة خبرتهم أكبر من 15 سنة.

أما بالنسبة لتوزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة بالنسبة للمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية فكانت بنسبة **57.58%** منهم تقل خبرتهم عن 10 سنوات، وبنسبة، 30.30% منهم تتراوح خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، ونسبة 12.12% منهم خبرتهم أكبر من 15 سنة .

وبنسبة لتوزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة في الإدارة العليا فكانت بنسبة 25% منهم تتراوح خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ، ونسبة 75% منهم خبرتهم أكبر من 15 سنة، وهذا يدل على الخبرة العملية الطويلة الأمر الذي يضفي المصداقية والاعتماد على إجاباتهم.

كذلك يبين الجدول (7.3) نسبة توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة في الإدارة التنفيذية حيث كانت نسبة 53.62% منهم تقل مدة خبرتهم عن 10 سنوات، ونسبة 24.64% منهم تتراوح خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، ونسبة 21.74% منهم خبرتهم أكبر من 15 سنة .

جدول (7.3)
توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

الفئة / البيـــان	المراجعون				المصارف				الإجمالي	
	لحسابهم الخاص		جهاز المراجعة المالية		الإدارة العليا		الإدارة التنفيذية			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 10 سنوات	22	%48.89	19	%57.58	–	–	37	%53.62	78	%51.66
من 10 إلى أقل من 15 سنة	9	%20	10	%30.30	1	%25	17	%24.64	37	%24.50
أكبر من 15 سنة	14	%31.11	4	%12.12	3	%75	15	%21.74	36	%23.84
المجموع	45	%100	33	%100	4	%100	69	%100	151	%100

3.4.3 : تحليل القسم الثاني من الاستبيان (العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية) :-

يحتوي هذا القسم على (20) عاملاً تم صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المشاركون في الدراسة على العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية. والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بالمصارف التجارية، والعوامل البيئية المحيطة بالمصارف التجارية، والعوامل التنظيمية بالمصارف، والعوامل السلوكية لمستخدمي النظام، وتأثير طريقة صنع القرار الإداري بالمصارف التجارية الليبية. وقد تم ترتيب العوامل في جميع جداول التحليلات الإحصائية ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لكل عامل من العوامل المشار إليها في كل جدول، ويعني المتوسط الحسابي المرجح الذي أكبر من (4.0) وفقاً لمقياس ليكرت المستخدم الموافقة بشدة وإذا كان المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3.0) إلى (4.0) يعني الموافقة، وإذا كان يساوي (3.0) يعني الحياد، وإذا كان أكبر من (2.0) وأقل من (3.0) يعني عدم الموافقة، وإذا كان أقل من (2.0) يعني عدم الموافقة بشدة، وسيتم تناول اختلاف المتوسط والنظر إلى موقعه من الحد الأدنى والأعلى لاختلاف فترة الثقة لكل سؤال وذلك عند مستوى ثقة 95%.

- **التحليل الوصفي للعوامل المتعلقة بتأثير تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية:-**
  - نلاحظ من الجدول رقم (8.3) أن المتوسط الحسابي المرجح للعامل الأول الذي ينص على أن التزايد الكبير في طاقات الحسابات الإلكترونية قد تراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(4.181) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، ونلاحظ أن أعلى قيمة للانحراف المعياري هي(0.768) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية. وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالمجموعات الأربع .
  - ويتبين من الجدول رقم(8.3) أن المتوسط الحسابي المرجح للعامل الثاني الذي ينص على أن استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية يؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية قد تراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(4.222) لمجموعة المراجعين العاملين لحسابهم الخاص وأعلى قيمة للانحراف المعياري هي(0.876) لمجموعة المراجعين

العاملين لحسابهم الخاص وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالمجموعات الأربع .

- ويتضح من الجدول رقم (8.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثالث الذي ينص على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية قد تراوح بين(4.750) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(4.121) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأعلى قيمة للانحراف المعياري هي(0.868) الخاصة بمجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم وهذا يدل على موافقة المشاركين على تأثير هذا العامل بالمجموعة الرابعة.
- ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (8.3) نجد أن المتوسط المرجح للعامل الرابع والذي ينص على أن إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة يؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية قد تراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.909) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وبأعلى انحراف معياري (0.947) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.

جدول رقم (8.3) يبين

تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	المتوسط الحسابي المرجع					الانحراف المعياري				
		م1	م2	م3	م4	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	الإجمالي
1:	أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية										
1.1	استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحسابات الالكترونية	5.0000	4.3333	4.2727	4.2222	4.3046	0.00000	0.63400	0.62614	0.87617	0.71174
2.1	التزايد الكبير في طاقات الحاسبات الالكترونية	5.0000	4.3333	4.1818	4.1778	4.2715	0.00000	0.74096	0.76871	0.64979	0.72050
3.1	إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة	5.0000	4.4638	3.9091	4.1333	4.2583	0.00000	0.77800	0.94748	0.75679	0.83637
4.1	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	4.7500	4.3478	4.1212	4.1333	4.2450	0.50000	0.70343	0.69631	0.86865	0.75690

- **التحليل الوصفي للعوامل البيئية المتعلقة بالتأثير على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.**
  - ويتبين من الجدول رقم (9.3) أن المتوسط المرجح للعامل الأول والذي ينص على أن العوامل الاقتصادية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية يتراوح بين إجابات (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(4.133) لمجموعة المراجعين لحساب أنفسهم وبأعلى انحراف معياري(1.035) وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشتركين.
  - ويتضح من الجدول رقم (9.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثاني الذي ينص على أن العوامل السياسية والقانونية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتراوح بين (4.750) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.727) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري للمجموعات الأربع هو(0.910) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية. وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين في الدراسة لمجموعات الأربع .
  - وبالنظر إلى الجدول (9.3) نجد أن المتوسط المرجح يتراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية و(4.454) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، المتعلق بالعامل الثالث والذي ينص على أن التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة يؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري هو (0.711) الخاص بمجموعة المراجعين العاملين بالجهاز المراجعة المالية وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.

جدول رقم (9.3) يبين

تأثير العوامل البيئة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	المتوسط الحسابي المرجع					الانحراف المعياري				
		م1	م2	م3	م4	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	الإجمالي
:2	أثر العوامل البيئة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية										
1.2	التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة	5.0000	4.5942	4.4545	4.5111	4.5497	0.00000	0.57698	0.71111	0.62603	0.61848
2.2	عوامل اقتصادية	5.0000	4.2464	4.2424	4.1333	4.2318	0.00000	0.79346	0.75126	1.03573	0.85980
3.2	العوامل السياسية والقانونية	4.7500	4.0435	3.7273	3.9778	3.9735	0.50000	0.83022	0.91079	0.89160	0.87137

- **تحليل العوامل التنظيمية المتعلقة بالتأثير على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.**
  - يتبين من الجدول رقم (10.3) أن المتوسط المرجح للعامل الأول الذي ينص على أن القيادة تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتراوح بين(5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.939) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وبأعلى قيمة للانحراف المعياري (1.058) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية.
  - ويتضح من الجدول رقم (10.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثاني الذي ينص على أن الرقابة تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية و(4.454) لمجموعة المرجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأعلى قيمة للانحراف المعياري (0.778) لمجموعة الإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية وهذا يدل على عدم وجود تشتت بإجابات المشاركين بالدراسة.
  - ونلاحظ من الجدول رقم (10.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثالث الذي ينص على أن الاتصالات تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية يتراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(4.181) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري هي (0.839) لمجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم، وهذا يدل على عدم وجود تشتت في إجابات المشاركين.
  - ويتبين من الجدول رقم (10.3) أن المتوسط المرجح للعامل الرابع الذي ينص على أن اللامركزية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية يتراوح بين (4.250) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.636) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري هي (1.075) وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالمجموعات الأربع .
  - ويتبين من الجدول رقم (10.3) أن المتوسط المرجح للعامل الخامس الذي ينص على أن البيروقراطية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية يتراوح بين (4.500) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.424) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وإن أعلى قيمة

للانحراف المعياري هو (1.290) لمجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدارسة .

جدول رقم (10.3) يبين

تأثيرالعوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	المتوسط الحسابي المرجع					الانحراف المعياري				
		م1	م2	م3	م4	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	الإجمالي
:3	أثر العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية										
1.3	الرقابة	5.0000	4.5362	4.4545	4.5556	4.5364	0.00000	0.77800	0.56408	0.62361	0.68093
2.3	القيادة	5.0000	4.5362	3.9394	4.5556	4.4238	0.00000	0.69831	1.05887	0.58603	0.79530
3.3	الاتصالات	5.0000	4.4783	4.1818	4.4222	4.4106	0.00000	0.55859	0.80834	0.83907	0.71434
4.3	اللامركزية	4.2500	4.0725	3.6364	3.9556	3.9470	0.95743	1.07538	1.02525	1.02149	1.05064
5.3	البيروقراطية	4.5000	3.7246	3.4242	3.4889	3.6093	0.57735	1.02733	1.00095	1.29021	1.10739

- **تحليل تأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.**
  - نلاحظ من الجدول رقم (11.3) أن المتوسط المرجح للعامل الأول الذي ينص على أن التفكير الفردي يؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية يتراوح بين (5.00) لمجموعة الإدارة العليا و(3.606) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأعلى قيمة للانحراف المعياري هي (1.198) لمجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم وهذا يدل على أنه لا يوجد تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.
  - ويتبين من الجدول رقم (11.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثاني الذي ينص على أن الدوافع الفردية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتراوح بين (4.750) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.393) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري هي (1.143) لمجموعة المراجعين بجهاز المراجعة المالية وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.
  - ويتضح من الجدول رقم (11.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثالث الذي ينص على أن الاتجاهات الفردية لمستخدمي النظام تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية يتراوح بين (4.750) لمجموعة الإدارة العليا و(3.272) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأعلى قيمة للانحراف المعياري هو (1.083) لمجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.
  - ونلاحظ من الجدول رقم (11.3) أن المتوسط المرجح للعامل الرابع الذي ينص على أن العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتراوح بين (4.250) لمجموعة الإدارة العليا و(3.363) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري (1.055) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.
  - ويتبين من الجدول رقم (11.3) أن المتوسط المرجح للعامل الخامس الذي ينص على أن العوامل الحضارية لمستخدمي النظام تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يتراوح بين (4.250) لمجموعة الإدارة العليا و(3.575) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأعلى قيمة للانحراف المعياري هي (1.199)

لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وهذا يدل على عـــدم وجـــود تشتت بإجابات المشاركين بالدراسة.

جدول رقم (11.3) يبين

تأثيرالعوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	المتوسط الحسابي المرجع					الانحراف المعياري				
		م1	م2	م3	م4	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	الإجمالي
4:	أثر العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية										
1.4	التفكير الفردي	5.0000	4.3043	3.6061	3.8000	4.0199	0.00000	0.87958	1.05887	1.19848	1.06126
2.4	الدوافع الفردية	4.7500	4.2319	3.3939	3.7556	3.9205	0.50000	0.98735	1.14399	1.09036	1.09862
3.4	العوامل الحضارية لمستخدمي النظام	4.2500	4.0000	3.5758	3.8889	3.8808	0.95743	1.02899	1.19975	1.04929	1.07658
4.4	الاتجاهات الفردية لمستخدمي النظام	4.7500	4.0145	3.2727	3.9111	3.8411	0.50000	0.96242	0.94448	1.08339	1.03339
5.4	العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام	4.2500	3.9130	3.3636	3.9556	3.8146	0.50000	1.01081	1.05529	0.90342	1.00269

- **تحليل تأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.**
  - ويتبين من الجدول رقم (12.3) أن المتوسط المرجح للعامل الأول الذي ينص على أن طريقة صنع القرار الإداري تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية يتراوح بين (4.500) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(4.242) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري هي (0.802) لمجموعة الإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.
  - ونلاحظ من الجدول رقم (12.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثاني الذي ينص على أن المدى الزمني يؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية يتراوح بين (4.250) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.636) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وأن أعلى قيمة للانحراف المعياري هي (0.962) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة.
  - ويتضح من الجدول رقم (12.3) أن المتوسط المرجح للعامل الثالث الذي ينص على أن درجة التعقيد في القرار تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، ويتراوح بين (4.500) لمجموعة الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية و(3.606) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية وأعلى انحراف معياري هو (1.087) لمجموعة المراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية، وهذا يدل على عدم وجود تشتت بين إجابات المشاركين بالدراسة .

جدول رقم (12.3) يبين

تأثيرطريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	البيان	المتوسط الحسابي المرجع					الانحراف المعياري				
		م1	م2	م3	م4	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	الإجمالي
5:	أثر طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية										
1.5	تحليل القرارات الإدارية	4.5000	4.2754	4.2424	4.2667	4.2715	0.57735	0.80228	0.79177	0.65366	0.74774
2.5	المدى الزمني	4.2500	4.2319	3.6364	4.0000	4.0331	0.95743	0.84270	0.96236	0.87905	0.90493
3.5	درجة التعقيد في القرار	4.5000	3.9710	3.6061	4.0667	3.9338	0.57735	0.96970	1.08799	0.83666	0.96380

5.3 : اختبار الفرضيات :-

غني عن البيان القول بأن تحليل التباين يستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فرقاً جوهرياً بين متوسط ثلاث مجموعات أو أكثر، أو اختبار الفرض القائل بوجود اختلاف بين عدة متوسطات وسوف تستخدم الباحثة تحليل التباين في اتجاه واحد (One – Way Analysis of Variance) .

ويستخدم هذا النوع من التحليل في حالة العينات المتساوية والعينات غير المتساوية وبما أن عينات هذه الدراسة غير متساوية الحجم سيتم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (خليل وآخرون، 1999، ص ص.7-19) .

وتحليل التباين عبارة عن عملية رياضية يقسم فيها التباين الكلي إلى مصادره أو مكوناته المختلفة، ويوضح في جدول يسمى جدول التباين (Analysis of Variance Table) (ألهيني، 2004، ص.341؛ بدر، وعبابنة، 2007،ص ص. 328-329) .

والقاعدة العامة هي قبول فرضيات الدراسة، رئيسية أو فرعية إذا كانت قيمة (P) أقل من (0.05) ورفضها إذا كانت قيمة (P) أكبر من ذلك (كاجيجى وآخرون، 2005، ص. 24) .

تحتوي هذه الدراسة على عشرين فرضية تختبر كل فرضية تأثير عامل من العوامل التي تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المشاركين في الدراسة بالمجموعات الأربع، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

1.5.3 : الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

1.1.5.3 : الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير التزايد الكبير في طاقات الحسابات الإلكترونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .

- بالنظر إلى الجدول رقم (13.3) نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.996) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وإن قيمة P تساوي (0.117) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي ترفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف على تأثير تكنولوجيا المعلومات نتيجة التزايد الكبير في طاقات الحاسبات الإلكترونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية. وهذا يدل على قبول الفرضية العكسية .

2.1.5.3 : الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحسابات الإلكترونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .

- ويتضح من الجدول رقم (13.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.550) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وأن قيمة p تساوي (0.204) أكبر من مستوى المعنوية 5 % وبالتالي ترفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف على تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة نتيجة استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحسابات الإلكترونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية . وهذا يدل على قبول الفرضية العكسية .

3.1.5.3 : الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .

- ونلاحظ من الجدول رقم (13.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.660) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك أن قيمة P تساوي (0.178)وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبهذا ترفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف على تأثير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية وهذا يدل على قبول الفرضية العكسية .

4.1.5.3 : الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .

- ونلاحظ من الجدول رقم (13.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (5.071) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وأن قيمة P تساوي (0.002) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوي 5% ونستنتج من ذلك وجود اختلاف جوهري بين متوسطات المجموعات الأربع وهذا يؤيد قبول الفرضية القائلة أنه يوجد اختلاف حول تأثير إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ورفض الفرضية العكسية .

ونلاحظ من نتائج الاختبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى أنها قد رفضت وفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة، وهذا يدل على عدم وجود اختلاف بين متوسطات المجموعات حول تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وقبلت بناءً على نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وهذا يدل على وجود اختلافات بين متوسطات المجموعات الأربع حول

تأثير عامل إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاســـترجاع الـــسهل والمـــنظم لمعلومات مختارة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

جدول رقم (13.3) يبين
نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثيرتكنولوجيا المعلومات المستخدمة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	الفرضية	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	F الجدولية	F المحسوبة	P . sig
1:	أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .							
1.1	التزايد الكبير في طاقات الحسابات الإلكترونية	بين المجموعات	3.047	3	1.016	2.60	1.996	0.117
		داخل المجموعات	74.820	147	0.509	-	-	-
		الإجمالي	77.868	150	-	-	-	-
2.1	استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج للحسابات الإلكترونية .	بين المجموعات	2.330	3	0.777	2.60	1.550	0.204
		داخل المجموعات	73.657	147	.501	-	-	-
		الإجمالي	75.987	150	-	-	-	-
3.1	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات .	بين المجموعات	2.816	3	0.939	2.60	1.660	0.178
		داخل المجموعات	83.117	147	0.565	-	-	-
		الإجمالي	85.934	150	-	-	-	-
4.1	إتاحة إمكانية الرابط مع القواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة	بين المجموعات	9.840	3	3.280	2.60	5.071	0.002
		داخل المجموعات	95.087	147	0.647	-	-	-
		الإجمالي	104.927	150	-	-	-	-

2.5.3 : الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل البيئية المحيطة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

1.2.5.3 : الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل الاقتصادية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

- نلاحظ من الجدول (14.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.276) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وقيمة P تساوي (0.285) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يؤيد رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد هناك اختلاف حول تأثير العوامل الاقتصادية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية العكسية .

2.2.5.3 : الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل السياسية والقانونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

- ويتبين من الجدول (14.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (2.133) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وقيمة p تساوي (0.099) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا ما يؤيد رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد هناك اختلاف حول تأثير العوامل السياسية والقانونية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية العكسية .

3.2.5.3 : الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

- ويتضح من الجدول رقم (14.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.148) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وقيمة P تساوي (0.332) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5 % وهذا يؤيد رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد هناك اختلاف حول تأثير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة بالمصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية العكسية .

ونستنتج من الاختبارات الإحصائية رفض الفرضية الرئيسية الثانية وفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة وهذا يدل على عدم وجود اختلافات بين متوسطات

مجموعات الدراسة الأربع حول تأثير العوامل البيئية المحيطة بالمصرف على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (14.3) يبين

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثيرالعوامل البيئية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	الفرضية	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	F الجدولية	F المحسوبة	P . sig
2	أثر العوامل البيئية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .							
1.2	عوامل اقتصادية	بين المجموعات	2.815	3	.938	2.60	1.276	.285
		داخل المجموعات	108.072	147	0.735	-	-	-
		الإجمالي	110.887	150	-	-	-	-
2.2	العوامل السياسية والقانونية	بين المجموعات	4.751	3	1.584	2.60	2.133	0.099
		داخل المجموعات	109.143	147	0.742	-	-	-
		الإجمالي	113.894	150	-	-	-	-
3.2	التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة	بين المجموعات	1.314	3	0.438	2.60	1.148	0.332
		داخل المجموعات	56.064	147	381.0	-	-	-
		الإجمالي	57.377	150	-	-	-	-

3.5.3 الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حـــول تـــأثير العوامـــل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

1.3.6.3 : الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير القيادة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

- نلاحظ من الجدول رقم (15.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (6.245) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (2.60) وقيمة P تساوي (0.001) وهـــي أقـــل مـــن مستوى المعنوية 5% وبالتالي تقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تـــأثير عامل القيادة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية .

2.3.5.3 : الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير الرقابـــة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

- يتضح من الجدول رقم (15.3) أن قيمة F المسحوبة تساوي (0.785) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وقيمة P تساوي (0.504) وهي أكبـــر مـــن مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير عامل الرقابة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، وهذا يدل على قبول الفرضية العكسية .

3.3.5.3 : الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير الاتصالات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

- ويتبين من الجدول (15.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (2.305) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وقيمة P تساوي (0.079) وهي أكبر من مـــستوى المعنوي 5 % ونستنتج من ذلك رفض الفرضية القائلة أنه يوجد اختلاف حول تأثير عامل الاتصالات على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، وقبول الفرضية العكسية .

4.3.5.3 : الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص علـــى وجـــود اخـــتلاف حـــول تـــأثير اللامركزية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

- ويتبين من الجدول رقم (15.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.413) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.241) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يؤيد رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير عامل اللامركزية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية، وقبـــول الفرضية العكسية .

5.3.5.3 : الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير البيروقراطية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

- ويتضح من الجدول رقم (15.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.616) وهي أقل ن قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة p تساوي (0.188) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على رفض الفرضية القائلة أنه يوجد اختلاف حول تأثير البيروقراطية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية وقبول الفرضية العكسية.

ونلاحظ من نتائج الاختبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثالثة أنها قد رفضت وفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، وقبلت وفقاً لنتيجة الفرضية الفرعية الأولى وهذا يدل على وجود اختلاف بين متوسطات فيما يتعلق بتأثير عامل القيادة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية .

جدول رقم (15.3) يبين

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	الفرضية	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	F الجدولية	F المحسوبة	P . sig
:3	أثر العوامل التنظيمية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .							
1.3	القيادة	بين المجموعات	10.725	3	3.575	2.60	6.245	0.001
		داخل المجموعات	84.149	147	0.572	-	-	-
		الإجمالي	94.874	150	-	-	-	-
2.3	الرقابة	بين المجموعات	1.097	3	0.366	2.60	0.785	0.504
		داخل المجموعات	68.452	147	0.466	-	-	-
		الإجمالي	69.550	150	-	-	-	-
3.3	الاتصالات	بين المجموعات	3.439	3	1.146	2.60	2.305	0.079
		داخل المجموعات	73.104	147	0.497	-	-	-
		الإجمالي	76.543	150	-	-	-	-
4.3	اللامركزية	بين المجموعات	4.641	3	1.547	2.60	1.413	0.241
		داخل المجموعات	160.935	147	1.095	-	-	-
		الإجمالي	165.576	150	-	-	-	-
5.3	البيروقراطية	بين المجموعات	5.874	3	1.958	2.60	1.616	0.188
		داخل المجموعات	178.073	147	1.211	-	-	-
		الإجمالي	183.947	150	-	-	-	-

4.5.3 : الفرضية الرئيسية الربعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

1.4.5.3 : الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير عامل التفكير الفردي على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية .

- نلاحظ من الجدول رقم (16.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (5.573) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.001) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% وبالتالي نستنتج من ذلك قبول الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير عامل التفكير الفردي على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية ورفض الفرضية العكسية .

2.4.5.3 : الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير عامل الدوافع الفردية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية .

- ويتبين من الجدول رقم (16.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (6.023) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.001) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% وبالتالي تقبل الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير عامل الدوافع الفردية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

3.4.5.3 : الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير عامل الاتجاهات الفردية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية .

- ويتضح من الجدول رقم (16.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (5.536) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P (0.001) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة بأنه هناك اختلاف حول تأثير الاتجاهات الفردية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

4.4.5.3 : الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

- ويتضح من الجدول رقم (16.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (3.122) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة p تساوي (0.028) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة بأن هناك

اختلافاً حول تأثير العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية بالجماهيرية.

5.4.5.3 : الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير العوامل الحضارية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية .

- ونلاحظ من الجدول رقم (16.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (1.332) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.266) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير العوامل الحضارية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

ونستنتج من نتائج الاختبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الرابعة أنها قبلت وفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، وهذا يدل على وجود اختلافات بين متوسطات مجموعات الدراسة الأربع حول تأثير (التفكير، والدوافع، والاتجاهات الفردية، والعوامل الاجتماعية) لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، ورفضت وفقاً لنتيجة الفرضية الفرعية الخامسة وهذا يدل على عدم وجود اختلافات بين متوسطات المجموعات الدراسة الأربع المشاركة فيما يتعلق بتأثير العوامل الحضارية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية .

جدول رقم (16.3) يبين

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	الفرضية	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	F الجدولية	F المحسوبة	P . sig
4:	أثر العوامل السلوكية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .							
1.4	التفكير الفردي	بين المجموعات	17.253	3	5.751	2.60	5.573	0.001
		داخل المجموعات	151.687	147	1.032	–	–	–
		الإجمالي	168.940	150	-	–	–	–
2.4	الدوافع الفردية	بين المجموعات	19.817	3	6.606	2.60	6.023	0.001
		داخل المجموعات	161.230	147	1.097	–	-	–
		الإجمالي	181.046	150	-	–	–	–
3.4	الاتجاهات الفردية لمستخدمي النظام	بين المجموعات	16.260	3	5.420	2.60	5.536	0.001
		داخل المجموعات	143.925	147	0.979	–	-	–
		الإجمالي	160.185	150	-	–	–	–
4.4	العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام	بين المجموعات	9.032	3	3.011	2.60	3.122	0.028
		داخل المجموعات	141.776	147	0.964	–	-	–
		الإجمالي	150.808	150	-	–	–	–
5.4	العوامل الحضارية لمستخدمي النظام	بين المجموعات	4.599	3	1.533	2.60	1.332	0.266
		داخل المجموعات	169.255	147	1.151	–	-	–
		الإجمالي	173.8584	150	–	2.60	–	–

5.5.3 : الفرضية الرئيسية الخامسة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية .

1.5.5.3 : الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير تحليل القرارات الإدارية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

- يتبين من الجدول رقم (17.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (0.140) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.936) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على رفض الفرضية القائلة أنه يوجد اختلاف حول تأثير تحليل القرارات الإدارية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية العكسية .

2.5.5.3 : الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير المدى الزمني على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

- ويتضح من الجدول رقم (17.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (3.486) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.017) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير المدى الزمني على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية .

3.5.5.3 : الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود اختلاف حول تأثير درجة التعقيد في القرار على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية.

- ويتبين من الجدول رقم (17.3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (2.096) وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي (2.60) وكذلك قيمة P تساوي (0.103) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد اختلاف حول تأثير درجة التعقيد في القرار على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية وقبول الفرضية العكسية.

ونستنتج من نتائج الاختبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الخامسة أنها رفضت وفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية الأولى، والثالثة وهذا يدل على عدم وجود اختلافات بين متوسطات المجموعات الأربع المشاركة في الدراسة حول تأثير طريقة صنع القرار الإداري على

كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبيـــة، وقبلـــت وفقـــاً لنتيجـــة الفرضية الفرعية الثانية وهذا يدل على وجود اختلافات بين متوسطات المجموعات الأربع فيما يتعلق بتأثير عامل المدى الزمني على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية .

جدول رقم (17.3) يبين

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

م	الفرضية	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	F الجدولية	F المحسوبة	P . sig
:5	أثر طريقة صنع القرار الإداري على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية							
1.5	تحليل القرارات الإدارية	بين المجموعات	0.239	3	0.080	2.60	0.140	0.936
		داخل المجموعات	83.629	147	0.569	–	–	–
		الإجمالي	83.868	150	-	–	–	–
2.5	المدى الزمني	بين المجموعات	8.158	3	2.719	2.60	3.486	0.017
		داخل المجموعات	114.676	147	0.780	–	-	–
		الإجمالي	122.834	150	-	–	–	–
3.5	درجة التعقيد في القرار	بين المجموعات	5.717	3	1.906	2.60	2.096	0.103
		داخل المجموعات	133.621	147	0.909	–	-	–
		الإجمالي	139.338	150	-	–	–	–

6.3 : النتائج والتوصيات

1.6.3 : النتائج

من الممكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات الإحصائية التي قامت بها الباحثة لإجابات المشاركين في هذه الدراسة في النقاط التالية :-

- ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة وجدت الباحثة بأن هناك اتفاق من وجهة نظر الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص حول تأثير كل من عامل التزايد الكبير في طاقات الحسابات الإلكترونية، واستحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ؛
- لم يكن هناك اتفاقاً بين مجموعات الدراسة الأربع على تأثير عامل إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛
- ما يتعلق بالعوامل البيئية وجدت الباحثة بأن هناك اتفاق من وجهة نظر الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص حول تأثير كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية والقانونية، والتعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛
- ما يتعلق بالعوامل التنظيمية وجدت الباحثة بأن هناك اتفاق من وجهة نظر الإدارة العليا، والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية، والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص حول تأثير كل من الرقابة، والاتصالات، واللامركزية، والبيروقراطية على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛
- لا يوجد اتفاق بين مجموعات الدراسة الأربع حول تأثير عامل القيادة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛
- ما يتعلق بالعوامل السلوكية لمستخدمي النظام وجدت الباحثة بأن هناك أتفاق من وجهة نظر الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية، والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص حول تأثير العوامل الحضارية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛

- لا يوجد اتفاق بين مجموعات الدراسة الأربع حول تأثير كل من التفكير الفردي، والدوافع الفرية، والاتجاهات الفردية، والعوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛
- ما يتعلق بطريقة صنع القرار الإداري وجدت الباحثة بأن هناك اتفاق من وجهة نظر الإدارة العليا، والإدارة التنفيذية بالمصارف التجارية الليبية، والمراجعين العاملين بجهاز المراجعة المالية والمراجعين العاملين لحسابهم الخاص حول تأثير كل من تحليل القرارات الإدارية، ودرجة التعقيد في القرار على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛
- لا يوجد هناك اتفاق بين مجموعات الدراسة الأربع حول تأثير المدى الزمني على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؛

2.6.3 : التوصيات

توصي الباحثة بالآتي :-

- العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية الموجودة في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال ربط نظم المعلومات المحاسبية بين الإدارات العامة بالمصارف وفروعها حتى تتيح الاسترجاع السهل والمنظم للمعلومات المحاسبية ؛

- توعية جميع العاملين بالمصارف التجارية الليبية بدور القيادة وتأثيرها على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وتوجيه سلوك العاملين وتأثيرها الإيجابي على التنظيم؛

- ضرورة اهتمام المصارف التجارية الليبية بالعوامل السلوكية المتمثلة في التفكير الفردي والدوافع الفرية والاتجاهات الفردية والعوامل الاجتماعية وذلك لأن المصارف التجارية عبارة عن أنظمة مفتوحة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها ؛

- يجب على إدارات المصارف التجارية الليبية أن تأخذ العامل الزمني بعين الاعتبار، فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها المصارف على المدى الزمني المتوسط والطويل .

قائمة المراجـــــــــع

أولاً: المراجع العربية:-

- إبراهيم، محمد عبد السلام طلعت، **تأثير البعد البيئي على النظام المحاسبي بالتطبيق في مشروعات تنمية شمال خليج السويس**، رسالة ماجستير (منشورة)، مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعلية، 2004ف.

- أبو حمد، رضا صاحب، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، ط الأولى، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002ف.

- أبو غالية، نجاة عامر، **استخدام تقنية المعلومات في المصارف التجارية الليبية والتونسية، دراسة مقارنة بين مصرفي الوحدة والأمة بالجماهيرية ومصرفي بنك الجنوب والشركة التونسية للبنك بتونس**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004ف.

- أبو النور، عوض منصور، **تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1999ف.

- الأرباح، صالح الأمين، **اقتصاديات النقود والمصارف**، طرابلس، منشورات كلية المحاسبة غريان، 1991ف.

- إفريطيس، فائزة عبد الرحمن، **مدى ملاءمة المحاسب في ليبيا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، 2003ف.

- أقنيبر، الصديق سالم، **ما مدى تأثير الظروف البيئية على إيجاد توافق محاسبي إقليمي، دراسة تطبيقية على كل من تونس– ليبيا**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2005ف.

- أ موسكوف، ستيفن ومارك ج. سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات– مفاهيم وتطبيقات**– ترجمة كمال الدين سعيد، السعودية، دار المريخ، 2002ف.

- أيوب، ناديا، نظم المعلومات واتخاذ القرار الإداري، **مجلة دمشق**، العدد(11)، دمشق، سوريا، 1988.

- الباز، مصطفى علي، مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990ف.

- البخاري، محمد علي، **متطلبات تطوير نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية من خلال النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) الأردن، 2007ف.

- بدر، سالم عيسى، وعماد غصاب عبابنة، مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي، ط الأولى، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007ف.

- بدوي، محمد عباس، والأميرة إبراهيم عثمان، **النظم المحاسبية الخاصة**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000ف.

- برهان، محمد نور، تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينات، **المجلة العربية للإدارة**، عمان، المجلد (13)، العدد 3-4، صيف وخريف 1989ف.

- بشادي، محمد شوقي، **محاسبة المنشآت المتخصصة**، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 1992ف.

- بهجت، مصطفى، أبعاد الإدارة المالية ونفوذها في المستشفيات الحكومية في جمهورية مصر العربية، **مجلة التكاليف**، العدد 3، 1973ف.

- بوخريص، السنوسي سليمان، **دراسة تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمصارف التجارية الليبية، دراسة ميدانية في المصارف التجارية بشعبية بنغازي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاريونس، 2004ف.

- البياتي، محمود مهدي، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2005ف.

- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، 1960ف.

- التويرقي، بشير علي، **إدارة المصارف وتطويرها**، ط الأولى، ليبيا، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2000ف.

- التويرقي، بشير علي، **نظم المعلومات الفعالة**، ط الثانية ، ليبيا، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1999ف.

- جابر، جلال عبد المنعم، **تأكيد جودة نظم المعلومات الآلية بالبنوك المصرفية**، رسالة ماجستير، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1997ف.

- جاسم، مؤيد وهيب، **المدخل الحديث في اقتصاديات النقود والمصارف**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2000ف.

- الجريدة الرسمية، القانون رقم (1) لسنة 1993ف، بشأن المصارف والنقد والائتمان، السنة الحادية والثلاثون، العدد 18.

- الجزار، محمد السيد، المحاسبة والرقابة، **مجلة التكاليف**، العدد الأول، 1981ف.

- الجليلي، مقداد أحمد، شكري حنا صليب، **النظم المحاسبية**، جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1984ف.
- جودة، محفوظ، **أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية**، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2004ف.
- الحسنية، سليم إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1998ف.
- حسين، أحمد حسين علي، **دليلك في تحليل وتصميم النظم**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001ف.
- حسين، أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، 1997ف.
- حسين، أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003ف.
- حسين، كمال، **دراسات في نظام المعلومات المحاسبية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1985ف.
- الحسيني، فلاح حسن، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2000ف.
- حفناوي، محمد يوسف، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000ف .
- حلمي، يحيى، **مقدمة في نظم المعلومات**، ط الأولى، الأردن، 1982ف.
- حنان، رضوان حلوة، **تطور الفكر المحاسبي**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998ف.
- الحناوي، محمد صالح وصلاح محمد عبد الباقي ومحمد سعيد سلطان، **السلوك التنظيمي**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999ف.
- خشبة، محمد السيد، **نظم المعلومات**، جامعة الأزهر، مطابع الوليد، 1992ف.
- الخطيب، صبحي محمود، عمر وعباس، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 1993ف.
- خلاط، صالح، النظم المحاسبية:المعنى والمفهوم، المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية، **مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية**، مجلة نصف شهرية، العدد الثالث، خريف 1982ف.
- خليل، سامي، **النقود والبنوك**، الكويت، شركة كاظم للنشر، 1992ف.

- خليل، محمد عبد المنعم، وآخرون، **الإحصاء المتقدم**، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس، 1999ف.

- الدالي، محمود محمد، **دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2003ف.

- الدسوقي، عبد السميع، المتغيرات السلوكية لمستخدمي المعلومات المحاسبية ودلائلها للمحاسب، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، العدد السادس والثلاثون، 1988ف.

- الدهان، أميمة، ومحسن مخامرة، أثر استخدام الحاسوب على نشاطات العمل في البنوك في الأردن: دراسة تحليلية، **دراسات**، المجلد 17، العدد الأول، 1990ف.

- الدهان، أميمة، **نظريات منظمات الأعمال**، مطبعة الصرفندي، عمان، 1992ف

- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وسمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002ف.

- الدهراوي، كمال الدين، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، ط الثانية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003ف.

- دبيان، السيد عبد المقصود، **النظام المحاسبي في المنشآت المالية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1996ف.

- دبيان، السيد عبد المقصود، وناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004ف.

- درويش، محمد الشحات، دور نظم المعلومات الإدارية في المنشأة الإلكترونية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مجلة ربع سنوية، العدد الثالث، يوليو 2003ف..

- الراوي، حكمت أحمد، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999ف.

- الرفاعي، أحمد حسين، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، الأردن، دار وائل للنشر، 1998ف.

- رمضان، زياد سليم، ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، ط الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1996ف.

- رمضان، عبد الهادي حامد عبد الهادي، **العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) الأردن، 1999ف.

- رمضان، محمود عبد الرحمن، **أثر العوامل السلوكية في إعداد البيانات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1987ف.

- زائد، عبد الواحد سعيد عمران، **علاقة الربحية بالمتغيرات الداخلية والخارجية بالمصارف التجارية الليبية، دراسة تحليلية عن مصرف الأمة ومصرف الصحاري خلال الفترة 1989-1999**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا، 2001 ف.

- السالم، مؤيد سعيد، ونازم محمود ملكاوي، أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية**، العدد الأول، 2004ف.

- السجني، صبري عبد الحميد، **دور التنظيم في كفاءة نظم المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 1981ف.

- سلامة، غيث النواري، **أثر رأس المال العامل على ربحية المصارف التجارية الجماهيرية، دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 1999ف.

- سلطان، محمد سعيد أنور، **إدارة البنوك**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005ف.

- السيد، أبو زيد كامل، الدعم المتبادل بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام إدارة الجودة الشاملة وأثر ذلك على دالة هدف المنشأة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مجلة نصف سنوية، القاهرة، جامعة عين شمس كلية التجارة، العدد الثاني، 1995ف.

- شاكر، جمال محمد، **المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط الأولى، 2005ف.

- الشاهد، سمير، وطارق حماد، **المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة**، بيرون، اتحاد المصارف العربية، 2000ف.

- شحاتة، إبراهيم نادر، **دراسات في نظم المحاسبية الخاصة**، جامعة حلوان، مكتبة عين شمس، 1998ف.

- الشريف، إدريس عبد الحميد، **دور الأنظمة المحاسبية في توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية بمنطقة بنغازي"**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قار يونس، كلية الاقتصاد، 1995ف.

- شريف، علي مصيلحي، مشكلة الدافعية في الفكر التقليدي والفكر المحاسبي، **مجلة كلية التجارة العلمية**، الإسكندرية، العدد 2، 1979ف.

- شريف، عمار، **أنماط اتخاذ القرارات في الأجهزة المركزية للإدارة العامة بالأردن: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأردن، الجامعة الأردنية، 1993ف.

- الشريف، يونس حسن، وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، جامعة قار يونس، 1990ف.
- شليدة، خميس عبد السلام، **مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات الإستراتيجية في المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بالجماهيرية العظمى**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2003ف.
- الشناق، رفعت، **أثر نظم المعلومات الإدارية على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، 1994ف.
- شهيب، محمد علي، **استراتيجيات وسياسات الأعمال**، ط الثانية، القاهرة، مطابع روز اليوسف، 1978ف.
- الصباني، محمد سمير، **دراسات في المحاسبة المالية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1989ف.
- الصعيدي، إبراهيم أحمد، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الإلكتروني**، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1993ف.
- ضيف، خيرت، وأحمد بسيوني شحاتة، **في تطور الفكر المحاسبي**، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1985ف.
- عباس، علي عبد الحسن، **التغيير التكنولوجي وتأثيره في إنتاجية المنظمة دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية**، رسالة ماجستير(منشورة) العراق، 2002ف.
- عبد الله، خالد أمين، **العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة**، ط الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002ف.
- عبد الحفيظ، إخلاص محمد، وباهي، مصطفى حسين، **طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية**، مركز الكتاب للنشر، الأردن، 2000ف.
- عبد الحميد، طلعت أسعد، **إدارة البنوك التجارية الإستراتيجية والتطبيق**، القاهرة، جامعة عين شمس، 1991ف.
- عبد الحميد، طلعت أسعد، وآخرون، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، جامعة المنصورة، 1992ف.
- عبد الرازق، حارث، **مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1993ف.
- عبد العال، أحمد رجب ومحمد الفيومي، **أنظمة المعلومات المحاسبية والحاسبات الإلكترونية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1992ف.

- عبد المالك، جمال الطيب، **تطور المصارف في ليبيا**، ط الأولى، بنغازي، دار الإبل للنشر والتوزيع، 2005ف.

- عبيدات، محمد، ومحمد أبو نصار، وعقيلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، الأردن، دار وائل للنشر، 1999ف.

- عثمان، الأميرة إبراهيم، **دراسة تحليلية لاختبار مدى ارتباط إنتاج المعلومات المحاسبية باحتياجات متخذي القرارات أو القرارات الاقتصادية**، (رسالة دكتوراه)، الإسكندرية، 1984ف.

- عثمان، الأميرة إبراهيم، ومحمود السيد سليمان، **أنظمة محاسبية متخصصة**، الإسكندرية، قسم المحاسبة، 2001ف.

- العربي، عبد السلام علي، **محاضرات ألقيت على طلبة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث الاقتصادية في مادة نظم المعلومات المحاسبية**، 2000ف.

- العربيد، عصام فهد، **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات**، ط الأولى، دمشق، دار الرضا للنشر، 2001ف.

- عساف، غسان وإبراهيم علي عبد الله وفائق نصار، **إدارة المصارف**، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1993ف.

- عطية، هاشم أحمد، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999ف.

- عقدة، عبد الحميد عبد المنعم، نموذج استخدام المعلومات، دراسة تحليلية للأبعاد السلوكية والتنظيمية لنظم المعلومات وتأثيرها في تصميم هذه النظم، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، العدد 11، 1980ف.

- عقيل، أميل يوئيل، **استخدام أنظمة المعلومات كأداة تنافسية في المصارف الأردنية، دراسة حالة**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1996ف.

- العلاق، بشير عباس، **إدارة المصارف مدخل وظيفي**، سرت ، جامعة التحدي، 1998ف.

- علي، أحمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1997ف.

- عمران، كامل متولي، دراسة وتحليل أثر المتغيرات التنظيمية على فاعلية نظم المعلومات الإدارية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، القاهرة، 1988ف.

- عمر، عبد الرحمن عبد الباقي، **دراسات في العلاقات الإنسانية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977ف.

- عمر، معن خليل، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997ف.

- غرايبة، فوزي ، ونعيم دهمش ربحي الحسن، وخالد أمين عبد الله، وهاني أبـو جبـارة، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر، 2002ف.

- قاسم، عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، ط الأولى، عمان، الـدار العلمية للنشر والتوزيع، 2003ف.

- القباني، ثناء علي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003ف.

- القحطاني، سالم بن سعيد، وآخرون، **منهج البحث في العلوم السلوكية : مع تطبيقات على SPSS** ، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ط الأولى، 2002ف.

- القريوتي، محمد قاسم، رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية فـي الأردن، **مجلـة تنميـة الرافدين**، المجلد الحادي عشر، العدد السابع والعشرون، 1989ف.

- القريوتي، محمد قاسم، النظرية البيروقراطية ومدى استمرار فاعليتها في الدول المتقدمـة والدول النامية، **مجلة دراسات**، المجلد الثاني عشر، العدد(5)، 1985ف.

- القويري، هيام كمال، **مشاكل استخدام تقنيات المعلومـات فـي المؤسـسات المـصرفية بالجماهيرية، دراسة تطبيقية في مصرف الأمة الرئيسي بطرابلس**، رسالة ماجستير (غيـر منشورة)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2005ف.

- كاجيجي، خالد علي، ويونس محمد احشاد، ومصطفى محمد فوكله، وأحمد علي الكاديكي، **مدى ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسل الأموال**، المؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية الواقع والآفاق، اللجنة الشعبية العامـة لجهـاز الرقابة المالية والفنية، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا ، 2005ف.

- الكلادة، ظاهر ، ومحفوظ جودة، **أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية**، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999ف.

- كمال، حسن محمد، **التنظيم المحاسبي للمشروع**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1999ف.

- كنعان، نواف، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، ط الأولى، بـدون ناشـر، 1983ف.

- الكيلاني، عادل عبد الله، **دور المصارف في إنجاح برنامج التحول إلى القطـاع الأهلـي (التمليك)**، 2004ف.

- ماهر، أحمد، **السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنـشر والتوزيع، 2000ف.

- محمد، محمد الفيومي، **في نظم المعلومات المحاسبية مع التطبيق على قواعد البيانات**، الإسكندرية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، 1997ف.

- محمد، محمد الفيومي، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية (مدخل النظم)**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999ف.

- محمود، إيمان محمد حسن، ومرفت عبد الرحمن الخطيب، الكفاءة الاقتصادية لتكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مجلة ربع سنوية، العدد الثاني، إبريل 2003ف.

- مراد، ممدوح هاشم، المسئولية عن مراجعة الكفاءة والفاعلية كمدخل لتطوير مهنة المراجعة في المرحلة الراهنة، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد العشرون، العدد الأول، 1998ف.

- المصري، سهير فرج، **مدى اعتماد متخذي القرارات الإدارية على المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بنغازي، جامعة قاريونس، 2005ف.

- مصطفى، أحمد سيد، **الإدارة في البيئة المصرية**، القاهرة، مطبعة زهران، 1985.

- المغراوي، حنان ميلاد، **مدى فاعلية الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لمواكبة التطور في الخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاريونس، 2001ف.

- مكليود، رايموند وجيورج شيل، **نظم المعلومات الإدارية**، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، السعودية، دار المريخ للنشر، 2006ف.

- ملحم، سامي محمد، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط الثانية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002ف.

- موسى، جمال أحمد حسن ، **تأثير العوامل السلوكية والتنظيمية على فاعلية النظام المحاسبي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 1995ف.

- موسى، جمال أحمد حسن، **نظم دعم القرارات والنظم الخبيرة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية ميدانية**، رسالة دكتوراه (منشورة)، جامعة أسيوط، 2005ف.

- النائلي، مصطفى محمد، **المحاضرات الخاصة بمادة نظم المعلومات**: مادة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، جامعة قار يونس، كلية الاقتصاد، ربيع 2000ف.

- النائلي، نائلة بشير، **اهتمام المدير بالمعلومات وأثره في مقومات نظم المعلومات القائمة بالمؤسسات الليبية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، بنغازي، جامعة قاريونس، 1996ف.

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، أهم المؤشرات والنسب المالية للمصارف التجارية، المجلد 38، الربع الثاني، 1998ف.

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الملامح العامة لتطوير السياسة النقدية في ليبيا، المجلد 40، الربع الرابع، 2000ف.

- نشرة بمناسبة العيد الحادي والعشرين لثورة الفاتح العالمية، مصرف الوحدة ودوره في مسيرة الإنجازات العملاقة، 1990ف.

- النظاري، محمد، **نظم المعلومات وأثرها على فاعلية القرارات في المصارف التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1990ف.

- النعمي، عبد الحميد محمود، **مبادئ الإدارة العامة**، منشورات شركة ELGA، 1997ف.

- النقيب، كمال عبد العزيز، **تطور الفكر المحاسبي**، عمان، شركة الفطافطة للطباعة، 1999ف.

- نور، أحمد، وآخرون، **المحاسبة والحاسبات الآلية**، الإسكندرية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1992ف.

- الهادي، محمد محمد، نظم المعلومات الإدارية، **مجلة المدير العربي**، العدد 74، أبريل، 1981ف.

-الهيتي، صلاح الدين حسين، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، تطبيقات باستخدام SPSS**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004ف.

-ياسين، سعد غالب، وغالب عوض صالح، تقييم نظم المعلومات المحوسبة في المصارف التجارية الأردنية، جامعة أسيوط ، العدد 27، ديسمبر 1999ف.

- يوسف، أبو زيد كامل السيد، دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التخطيط الإستراتيجي لأغراض التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، 2006ف.

- يوسف، شعبان يوسف مبارز، أثر التطورات الحديثة في تقنية المعلومات على تصميم النظم المحاسبية: دراسة تطبيقية وميدانية استطلاعية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)**، العدد الثاني، أكتوبر 1999ف.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

- Andrew II Van Devven and William, F. Joce, **Respectives on Organization Design and Behavior**, John Wiley and Sons, New York, 1981.

- Berry E. Cushing and Marshall, B. Rommne, **Accounting Information System,** Addison –Wesley Publishing Company United states of America, 1995.

-Boockhldf J .L, **Accounting Information Systems: Transaction, Processing and Controls,** 4th ed. Richard D. Irwin Inc. 1996.

-Boockhldf J. L, **AIS,** 5th ed. McGraw- Hill, Inc, 2000.

- Carolyn, Conn, "Budget: Planning and Control Devices?" Managereial Planning, Vol.19, No. 4, January / February 1981.

- Caroline N., Daneils, **International Technology, The Management Challenge,** Wokingham, Addison – Wesley publishing Co., 1994.

-Davis G. B., **Management Information System: Conceptual Foundation, Structures and Development,** McGraw-Hill, Inc., New York, 1974.

- Herman, Weisman M., **Information Systems: Services and Centers,** New York, Bacherand Tayes, 1972.

- James O., Hicks and Wayne, E. Leininger, **Accounting Incorporation Systems,** Los Angeles, 1991.

- Kaplan D., Krishnan, R. and Peters, J., "Assessing Data Quality in Accounting Information Systems", Communications of the ACM," Feb., Vol. 41, No.2, 1998.

- Kieso, Donald, E. and Weygant, Jerry, J., **Intermediate Accounting,** 8th ed., John Wiley and sons, New York,1998.

- Lawrence A. Gordon, Danny Milleter,"A Contingency Framework for The design of Accounting Information System",Accounting and society Journal, Vol.1,No.1,1976.

- Leonard A. Robinson, and others, **Accounting Information Systems,** New York, 1986.

- Mow Lana H., **Global Information and World Communications: New Frontiers in International Relations** 2nd ed ., London, 1997.

- Neumann Seev and Eli Segev, "Evaluate Your information System", Journal of Systems Management, Vol. 31, No 3, March, 1980 .

- Perera, M. H; " Accounting in Developing Countries: A Case For Localised Uniformity"; **Britis Accounting Review,** Vol. 21 (2); 1989.

- Robert G. Murdick and Others, **Accounting Information System,** Prentice Hall, New Yourk, 1978.

- Walman Steven, M. H., "The Future of Accourtion and Financial Roporting ", Part T. V., Access – Accourtion Accounting Horizons, Vol.2, No. 2, June 1997.

- Watson, D. J. and J.V. Baunter, **Transfer Pricing: A Behavioral Context. The Accounting Review,** (July), 1975.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ المحترم /.....

بعـــــد التـــــحية ،،،

إسهاماً منك في إثراء وإنجاح البحث العلمي، وتشجيع القائمين عليه، تقــوم الباحثة وبصفتها أحد طلبة الدراسات العليا – قسم المحاسبة – كليــة الاقتــصاد – جامعة التحدي بإجراء بحث بعنوان (**تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية**)، وهدفه تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية وذلك لغرض الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) فــي المحاسبة.

يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفقة، مع الإحاطة بأن البيانــات التي سيتم تجمعيها سيتم استخدامها بصورة إجمالية لأغراض البحث العلمــي دون الإشارة بأي حال من الأحوال إلى مصدرها.

نشكر حسن تعاونكم سلفاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المشرف

الأستاذ الدكتور /مصطفى بكار محمود

الباحثة

عيادة رمضان سالم

الجزء الأول:ـ معلومات عامة عن المشاركين

يرجى وضع أشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

1- الوظيفة:-

(عضو مجلس إدارة.

( ) مدير عام.

( ) مدير إدارة نظم المعلومات.

( ) مدير إدارة الحسابات العامة.

( ) مدير إدارة المراجعة الداخلية.

( ) محاسب ومراجع قانوني يعمل بجهاز المراجعة المالية .

( ) محاسب ومراجع قانوني يعمل لحسابه الخاص .

( ) أخرى أذكرها.....

2 ـ المؤهل العلمي للمشارك:-

( ) بكالوريوس.

( ) ماجستير.

( ) دكتوراه.

( ) أخرى أذكرها .....

3 - عدد سنوات الخبرة :-

( ) أقل من 10 سنوات .

( ) من 10 إلى أقل من 15 سنة.

( ) أكبر من 15 سنة .

الجزء الثاني:- معلومات تتعلق بالعوامل المؤثرة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية. يرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

رقم السؤال	السؤال	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
:	بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.					
1.1	التزايد الكبير في طاقات الحاسبات الإلكترونية.					
2.1	استحداث مجالات جديدة لإعداد برامج الحاسبات الإلكترونية.					
3.1	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.					
4.1	إتاحة إمكانية الربط مع قواعد بيانات مختلفة تتيح الاسترجاع السهل والمنظم لمعلومات مختارة .					
	إذا كان هناك عوامل تكنولوجية أخرى تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لم يتم الإشارة إليها من فضلك اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					

5	.....					
6	.....					
7	.....					
	بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن العوامل البيئية التالية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .					
1	عوامل اقتصادية.					
2	العوامل السياسية والقانونية.					
3	التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة.					
	إذا كان هناك عوامل بيئية أخرى تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لم يتم الإشارة إليها من فضلك اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
4.	.....					
5.	.....					
6.	.....					
:	بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن العوامل التنظيمية التالية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.					
1.	القيادة (التأثير في الأفراد وتوجيه سلوكهم في اتجاه معين) .					
2.	الرقابة (العمل على إخضاع الأحداث للتطابق مع الخطط الموضوعة والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة) .					
3.	الاتصالات(عملية نقل المعلومات والأفكار بهدف تحريك السلوك بما يحقق أهداف المنظمة) .					
4.	اللامركزية (مشاركة كل المستويات الإدارية في عملية صنع القرار) .					
5.	البيروقراطية (تركيز الصلاحيات في أيد أشخاص غير مناسبين).					
	إذا كان هناك عوامل تنظيمية أخرى تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لم يتم الإشارة إليها من فضلك أذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها .					
6.	.....					
7.	.....					
8.	.....					
:4	بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن العوامل السلوكية لمستخدمي النظام التالية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.					
1.4	التفكير الفردي (معرفة ما يدور بعقل الإنسان من أفكار تؤدي إلى تصرف معين) .					
2.4	الدوافع الفردية (الحاجات والرغبات التي يريد الفرد إشباعها).					

3	الاتجاهات الفردية لمستخدمي النظام (تصرف الفرد في المواقف المعروضة من خلال مجموعة الأفكار والمشاعر والخصائص التي لديه).					
4	العوامل الاجتماعية لمستخدمي النظام (المؤثرات الاجتماعية الناتجة من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ويتأثر بها).					
5	العوامل الحضارية لمستخدمي النظام (وهي العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد مثل اللغة باعتبارها تقوم بعملية هامة وهي نقل المعاني، وتفاعل الخبرات بين الأفراد، وتكوين المجتمع المتكامل).					
	إذا كان هناك عوامل سلوكية أخرى لمستخدمي النظام تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لم يتم الإشارة إليها من فضلك اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
6	.....					
7	.....					
8	.....					
	بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن طريقة صنع القرار الإداري التالية تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية .					
	تحليل القرارات الإدارية (في بعض المنظمات يقوم المديرون بصرف الكثير من الوقت والجهد على عمليات تحليل البيئة والفرص والتحديات التي تفرض على المنظمة، وبناءً على ذلك يتخذون قراراتهم الإدارية. بينما في منظمات أخرى فإن المدراء يتخذون قراراتهم بناءً على خبرتهم الشخصية).					
	المدى الزمني (الأخذ بعين الاعتبار الآثار بعيدة المدى للقرارات التي يتم اتخاذها).					
	درجة التعقيد في القرار (يجب أخذ عدد من العوامل في الاعتبار عند اتخاذ القرار) .					
	إذا كان هناك عوامل أخرى لطريقة صنع القرار الإداري تؤثر على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لم يتم الإشارة إليها من فضلك اذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو توافق عليها .					
	.....					
	.....					
	.....					

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

1.	Q1	q1
2.	Q2	q2
3.	Q3	q3
4.	Q4	q4
5.	Q5	q5
6.	Q6	q6
7.	Q7	q7
8.	Q8	q8
9.	Q9	q9
10.	Q10	q10
11.	Q11	q11
12.	Q12	q12
13.	Q13	q13
14.	Q14	q14
15.	Q15	q15
16.	Q16	q16
17.	Q17	q17
18.	Q18	q18
19.	Q19	q19
20.	Q20	q20

Analysis of Variance

Source of Variation	Sum of Sq.	DF	Mean Square	F	Prob.
Between People	585.5834	150	3.9039		
Within People	2008.1000	2869	.6999		
Between Measures	195.4450	19	10.2866	16.1734	.0000
Residual	1812.6550	2850	.6360		
Total	2593.6834	3019	.8591		
Grand Mean	4.1238				

Reliability Coefficients

N of Cases = 151.0 N of Items = 20

Alpha = .8371

Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******
```

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 151.0 N of Items = 4

Alpha = .7464

Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******
```

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 151.0 N of Items = 3

Alpha = .6326

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 151.0 N of Items = 5

Alpha = .7025

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 151.0 N of Items = 5

Alpha = .7708

Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******
```

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 151.0 N of Items = 3

Alpha = .7080

Means

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
q1 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q2 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q3 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q4 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q5 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q6 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q7 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q8 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q9 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q10 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q11 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q12 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q13 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q14 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q15 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q16 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q17 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q18 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q19 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%
q20 * z	151	100.0%	0	.0%	151	100.0%

Report

z		q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7
0	Mean	5.0000	5.0000	4.7500	5.0000	5.0000	4.7500	5.0000
	N	4	4	4	4	4	4	4
	Std. Deviation	.00000	.00000	.50000	.00000	.00000	.50000	.00000
1	Mean	4.3333	4.3333	4.3478	4.4638	4.2464	4.0435	4.5942
	N	69	69	69	69	69	69	69
	Std. Deviation	.74096	.63400	.70348	.77800	.79346	.83022	.57698
2	Mean	4.1818	4.2727	4.1212	3.9091	4.2424	3.7273	4.4545
	N	33	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	.76871	.62614	.69631	.94748	.75126	.91079	.71111
3	Mean	4.1778	4.2222	4.1333	4.1333	4.1333	3.9778	4.5111
	N	45	45	45	45	45	45	45
	Std. Deviation	.64979	.87617	.86865	.75679	1.03573	.89160	.62603
Total	Mean	4.2715	4.3046	4.2450	4.2583	4.2318	3.9735	4.5497
	N	151	151	151	151	151	151	151
	Std. Deviation	.72050	.71174	.75690	.83637	.85980	.87137	.61848

Report

z		q8	q9	q10	q11	q12	q13	q14
0	Mean	5.0000	5.0000	5.0000	4.2500	4.5000	5.0000	4.7500
	N	4	4	4	4	4	4	4
	Std. Deviation	.00000	.00000	.00000	.95743	.57735	.00000	.50000
1	Mean	4.5362	4.5362	4.4783	4.0725	3.7246	4.3043	4.2319
	N	69	69	69	69	69	69	69
	Std. Deviation	.69831	.77800	.55859	1.07538	1.02733	.87958	.98735
2	Mean	3.9394	4.4545	4.1818	3.6364	3.4242	3.6061	3.3939
	N	33	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	1.05887	.56408	.80834	1.02525	1.00095	1.05887	1.14399
3	Mean	4.5556	4.5556	4.4222	3.9556	3.4889	3.8000	3.7556
	N	45	45	45	45	45	45	45
	Std. Deviation	.58603	.62361	.83907	1.02149	1.29021	1.19848	1.09036
Total	Mean	4.4238	4.5364	4.4106	3.9470	3.6093	4.0199	3.9205
	N	151	151	151	151	151	151	151
	Std. Deviation	.79530	.68093	.71434	1.05064	1.10739	1.06126	1.09862

Report

z		q15	q16	q17	q18	q19	q20
0	Mean	4.7500	4.2500	4.2500	4.5000	4.2500	4.5000
	N	4	4	4	4	4	4
	Std. Deviation	.50000	.50000	.95743	.57735	.95743	.57735
1	Mean	4.0145	3.9130	4.0000	4.2754	4.2319	3.9710
	N	69	69	69	69	69	69
	Std. Deviation	.96242	1.01081	1.02899	.80228	.84270	.96970
2	Mean	3.2727	3.3636	3.5758	4.2424	3.6364	3.6061
	N	33	33	33	33	33	33
	Std. Deviation	.94448	1.05529	1.19975	.79177	.96236	1.08799
3	Mean	3.9111	3.9556	3.8889	4.2667	4.0000	4.0667
	N	45	45	45	45	45	45
	Std. Deviation	1.08339	.90342	1.04929	.65366	.87905	.83666
Total	Mean	3.8411	3.8146	3.8808	4.2715	4.0331	3.9338
	N	151	151	151	151	151	151
	Std. Deviation	1.03339	1.00269	1.07658	.74774	.90493	.96380

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
q1	Between Groups	3.047	3	1.016	1.996	.117
	Within Groups	74.820	147	.509		
	Total	77.868	150			
q2	Between Groups	2.330	3	.777	1.550	.204
	Within Groups	73.657	147	.501		
	Total	75.987	150			
q3	Between Groups	2.816	3	.939	1.660	.178
	Within Groups	83.117	147	.565		
	Total	85.934	150			
q4	Between Groups	9.840	3	3.280	5.071	.002
	Within Groups	95.087	147	.647		
	Total	104.927	150			
q5	Between Groups	2.815	3	.938	1.276	.285
	Within Groups	108.072	147	.735		
	Total	110.887	150			
q6	Between Groups	4.751	3	1.584	2.133	.099
	Within Groups	109.143	147	.742		
	Total	113.894	150			
q7	Between Groups	1.314	3	.438	1.148	.332
	Within Groups	56.064	147	.381		
	Total	57.377	150			
q8	Between Groups	10.725	3	3.575	6.245	.001
	Within Groups	84.149	147	.572		
	Total	94.874	150			
q9	Between Groups	1.097	3	.366	.785	.504
	Within Groups	68.452	147	.466		
	Total	69.550	150			
q10	Between Groups	3.439	3	1.146	2.305	.079
	Within Groups	73.104	147	.497		
	Total	76.543	150			
q11	Between Groups	4.641	3	1.547	1.413	.241
	Within Groups	160.935	147	1.095		
	Total	165.576	150			
q12	Between Groups	5.874	3	1.958	1.616	.188
	Within Groups	178.073	147	1.211		
	Total	183.947	150			
q13	Between Groups	17.253	3	5.751	5.573	.001
	Within Groups	151.687	147	1.032		
	Total	168.940	150			
q14	Between Groups	19.817	3	6.606	6.023	.001
	Within Groups	161.230	147	1.097		
	Total	181.046	150			
q15	Between Groups	16.260	3	5.420	5.536	.001
	Within Groups	143.925	147	.979		
	Total	160.185	150			
q16	Between Groups	9.032	3	3.011	3.122	.028
	Within Groups	141.776	147	.964		
	Total	150.808	150			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
q17	Between Groups	4.599	3	1.533	1.332	.266
	Within Groups	169.255	147	1.151		
	Total	173.854	150			
q18	Between Groups	.239	3	.080	.140	.936
	Within Groups	83.629	147	.569		
	Total	83.868	150			
q19	Between Groups	8.158	3	2.719	3.486	.017
	Within Groups	114.676	147	.780		
	Total	122.834	150			
q20	Between Groups	5.717	3	1.906	2.096	.103
	Within Groups	133.621	147	.909		
	Total	139.338	150			

Abstract

This study aims at analyzing the factors affecting the competence of accounting information systems in Libyan commercial banks.

This study applied on a sample that consists of (45) independent auditors, (33) auditors of financial auditing body, (4) participants from higher management, and (69) participants from executive management of Libyan commercial banks.

The researcher used the questionnaire as a tool to gather the required data for the practical part of the study, where (182) questionnaire forms were distributed, among which (151) forms were collected, distributed on four groups which are ; independent auditors, auditors working at financial auditing body in (Tripoli, Benghazi, Misurata, and surt), The higher management, and executive management of general administration of Public commercial banks, in addition to the commerce and development bank, in Tripoli, Gharyan, Benghazi, and Albayda, the gathered forms considered as the study samples.

Data were analyzed by Alpha Cronbach test to extract the reliability coefficient in the questionnaire, descriptive statistics to recognize the general trend of participants answers, and one way analysis of variance to test study hypothesis . all by using (SPSS) program.

The study results showed un accord of points of view of higher management, the executive management of Libyan commercial banks, the auditors working at financial auditing body, and independent auditors, on the effect of the Increment Operator in electronic accounting programs, creating new fields to prepare electronic accounting energies, infrastructure of data technology, environmental and supervision factors, communications, decentralization , bureaucracy as one of the organizational factors and civilization factors for the system users as one of the behavioral factors of system users, also on analysis of administrative decisions and the degree of complication of decisions as one of factors of means of administrative decision-making. There is also a difference on providing the possibility of different data bases access that allow easy and organized recovery of chosen information, leadership, individual thinking, individual motives, individual trends, social factors of system users, and also the time period of competence of accounting information systems in Libyan commercial banks.

GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Altahadi University
Higer Studies
Faculty of Economics
Dept. of Accounting

Analaysing the Factors Affecting the efficiency of the accounting information systems

A field study on Libyan commertial banks

Prepared by
Student / Aiada Ramadan Salim Ali
Bachelor of Accounting
Faculty of Economics
University of Eltahady-2001.

Supervised by
Dr. Moustafa Bakar Mahoud
Department of Accounting , Faculty of Economics
Gharyounis University

This Study prsented as a completion of all requirement to obtain the higer degree (Masters) in Accounting
Data .18 / 2 / 2009 .

Accademic year 2008/2009 .